الفصل الرابـــــع
السـادات و علاقـات مصـر الخارجيـة
في إطار الصراع العربي ـ الإسـرائيلي

- العلاقـات المصـرية / العربيـة .
- عـلاقـات مصـر مع القـوتين العظميين .
- العلاقات المصـرية / الإسـرائيليـة .

obeikandl.com

رغم مرارة هزيمة يونيو العسكرية إلا أنها كانت إيذانا بميلاد بادرة أمل لسياسة التضامن العربي بشكل مغاير أقرب إلى الواقعية ؛ لذا كان تراجع عبد الناصر تكتيكيا عقب هزيمة ١٩٦٧ ، وعقد ما يشبه الهدنة مع النظم المحافظة، وتجميد الصراعات العربية ، وتوجيه الطاقات نحو تحرير الأرض المحتلة لضمان دعم هذه النظم لخطة المواجهة مع إسرائيل ، مع التركيز على محور العلاقات الوثيقة بالنظم الراديكالية [١] ..

وعلى الصعيد الدولي فقد أولى عبد الناصر اهتماما خاصاً بتوثيق العلاقات مع الاتحاد السوفيتي مع عدم تجاهل مد الجسور السياسية مع الولايات المتحدة وما تطرحه من تصورات ومبادرات سياسية لحل القضية العربية اتساقا مع رؤية القيادة السياسية وإدراكها لأبعاد وانعكاسات الصراع الدولي على مسار الصراع الإقليمي بالشرق الأوسط ومدى الترابط بينهما ومحاولة إعادة التوازن بين طرفي تلك المعادلة الصعبة لاقتران العمل السياسي بالاستعداد العسكري بغرض مواصلة الكفاح المسلح . وفي ظل هذا الوضع العام للعلاقات الخارجية المصرية إقليما ودوليا أصبح السادات رئيسا للجمهورية على أثر رحيل عبد الناصر . وكان منطقيا أن يعلن السادات عن تمسكه بالخط الناصري ومتابعته - على الأقل في هذه المرحلة الانتقالية - إلا أن ذلك لا ينفي انعكاس رؤيته الذاتية على السياسة الخارجية عربيا ودوليا رغم أن دور العامل الشخصي تختلف حوله التقديرات، إلا أنه من الضروري وضعه في الاعتبار عند تحليل الأحداث لفهم التطورات التي طرأت على السياسة الخارجية لمصر خلال عقد السبعينيات؛ لانعكاساته وتأثيره على توجهات مصر وعلاقاتها الخارجية إقليما ودوليا ؛ والذي يعتبر خلفية أساسية للمتغيرات والعوامل الموضوعية التي تمارس دورها وتقود في نهاية المطاف لمثل هذه التحولات . خاصة في ظل حكم الفرد وغياب المؤسسات الدستورية وتحديد سياسات وأهداف محددة تنظم أولويات وتوجهات الدولة طبقا لاستراتيجيتها العليا وفقا لمصالحها وليس لفكر وتوجهات قادتها ، وهو ما يتضح بعقد مقارنة بسيطة لملامح الحقبة الناصرية ونظيرتها الساداتية المضادة .

١- لمزيد من التفاصيل ، راجع ، هند فرحا ن سيد ، العلاقات المصرية العربية ، صـ ١٥٠ ـ ١٥٧ .

أولاً : العلاقات المصرية العربية :-

على أثر تولي السادات السلطة لم تتأثر كثيرا سياسة مصر وتوجهاتها العربية في أسسها المعلنة - على أقل تقدير - عما كانت عليه في نهاية حكم عبد الناصر . فقد واصل السادات تطبيق نفس الصيغة لحشد القوى العربية من أجل المعركة ، وتجاوز الخلافات القائمة بين النظم العربية ، وتأكيده على أن الهجمة الصهيونية لا تميز بين دولة عربية وأخرى أو أي نظام عربي وآخر ، فالجميع سواء على خريطة العداء والأطماع الصهيونية [١] .

وتدعيما لذلك قام السادات منذ توليه الحكم في أكتوبر ١٩٧٠ وحتى نشوب حرب أكتوبر ١٩٧٣ بجهد كبير لبناء الجسور مع النظم العربية المحافظة مع إبقاء القنوات المفتوحة مع النظم العربية التقدمية [٢]. وفي ظل التطورات الإقليمية وعلى رأسها الانقلاب العسكري والتطورات الداخلية التي شهدتها سوريا وانتهت بتولي حافظ الأسد السلطة وإقصاء الجناح اليساري في حزب البعث . وما ترتب على ذلك من انتهاء الحقبة الراديكالية في سياسة سوريا العربية ، وبداية انتهاج سياسات معتدلة على صعيد العلاقات العربية ؛ مما أدى إلى حدوث تقارب بين سوريا وبعض الدول العربية وعلى رأسها السعودية [٣] . لتتلاقى مع التطورات الداخلية التي شهدتها مصر آنذاك منذ رحيل عبد الناصر والذي كان مبعثا لارتياح النظم المحافظة في الوطن العربي ؛ لاختفاء الضغوط التي كانت تمارسها مصر في عهده ، والتي لم تعد قائمة في عهد السادات . فكان ذلك إيذانا بدفع العلاقات بين النظم المحافظة في اتجاه التضامن لأقصى مدى ممكن ، أوعلى الأقل تخفيف حدة النقد والمعارضة للسياسة المصرية [٤]. خاصة وأن السادات لم يكن لديه من المقومات ما يؤهله لإرث مكانة عبد الناصر في العالم العربي لأسباب عديدة ،

1- Dawisha A . I , op.cit , p 196 .
2- Ibid , p 197 .
3- Shoukri , Ghali , op . cit , p 388 .
٤- انظر، سعدالدين إبراهيم وآخرون ،مصروالعرب ١٩٦٧– ١٩٨٢دراسة حسن أبو طالب [مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ط١ ١٩٨٤] ، صـ ٣٥ . كذلك ، الأهرام ٢٤ / ١ / ١٩٧١ ، مركز الأهرام للتنظيم و تكنولوجيا المعلومات .

ربما لأنه لا يمتلك الشخصية الكارزمية التي حظي بها عبد الناصر [1] وبالتالي فإن ارتياد هذا الدور يعد رهانا خاسرا بجانب تقديره لسلبيات هذا الدور الذي لا يجلب إلا العداء والسخط ، فضلاعما تتحمله مصرثمنا لذلك ـ على حد اعتقاده ـ لذا بحث السادات عن طريق آخر ودورمختلف تماما .

وعلى أية حال فقد ساهمت أحداث مايو١٩٧١ ، وإقصاء مجموعة على صبري في إطلاق يد السادات في إعادة صياغة السياسات المصرية على الصعيدين الداخلي والخارجي ، وخاصة سياسة مصر تجاه الدول العربية فاتجه السادات نحو تأكيد سياسة وحدة الصف العربي ، والتي انعكست في تدعيم التضامن العربي على أسس وظيفية ، ومهادنة كل الأنظمة العربية على مختلف مشاريعها الأيديولوجية وعدم السماح بأي حملات دعائية ضد أي منها ؛ فقد كانت تلك المرحلة هي فترة الإعداد للمعركة . مما استلزم التعاون مع الجميع على اختلاف أنظمتهم وتناقضها من منطلق برجماتي بحت يخضع لحسابات المصالح الجديدة لمصر وفقا لرؤيته الذاتية وليس من منطلق الهوية أو القومية وهو ما سيتضح فيما بعد [2] . فكان التقارب المصري السعودي ثمرة لهذا التطور في سياسة مصر العربية ، وهو التطورالذي ارتأته السعودية مؤشراً إيجابيا لاتجاهات السادات برفض الشيوعية وعدائه لموسكو، فبادرت بدعم مصر ومؤازرتها للتخلص تماما من الوجود العسكري السوفيتي بها ـ بفضل الصداقة الحميمة التي جمعت بين السادات وكمال أدهم مستشارالملك فيصل ومدير جهازالمخابرات السعودي ـ الأمر الذي انتهى بتصفية العلاقات المصرية / السوفيتية ذاتها [3] .

وهكذا بدا واضحا إمكانية قيام تكتل عربي يضم مصر والسعودية وسوريا لأول مرة منذ أوائل الخمسينيات . وهو التكتل الذي ظل يمثل محور العلاقات المصرية / العربية حتى مبادرة القدس ، وإن انتابه بعض التعرجات عقب حرب أكتوبر بالنسبة لسوريا [4] .

1- Cooper , Mark , op . cit , p 79 .

٢- دراسة وحيد عبد المجيد ، مصر و العرب ، المرجع نفسه ، صـ ٥٢ .

3- Dawisha A . I, op.cit , pp 199, 200 .

4- Baker , Raymond William . Egypt s Uncertian Reviolution under Nasser and Sadat . Combridge ,Mass ; Harvard University press , 1978 . p 40 .

ومن حسن الطالع استحوذ هذا التكتل على تأييد معظم الدول العربية وتجسد ذلك في ارتفاع معدل المشاركة العربية في دعم دول المواجهة خاصة مصر وسوريا . وتباينت وسائل الدعم ما بين إرسال قوات عسكرية إلى أرض المعركة وتقديم دعم مالي إلى حد إدارة معركة اقتصادية بالتوازي مع المعركة الحربية والصراع المسلح الذي تخوضه مصر وسوريا ؛ فقد مارست دول الخليج بقيادة السعودية ضغوطا على الولايات المتحدة لتغيير سياستها تجاه القضية العربية ، بدءا برفع سعر البترول ومروراً بقرارات خفض الإنتاج ووصولا إلى فرض الحظر الجماعي لتصدير البترول إلى واشنطن[١] . لتمثل هذه المرحلة أخصب فترات التضامن العربي في العصر الحديث ؛ فقد تمكن السادات من حشد تضامن عربي لم يحدث له مثيل من قبل حتى في الحقبة الناصرية [٢]. الذي لم يكن من أهم دعائم نجاح حرب أكتوبر فحسب ، بل من أهم إنجازاتها على الإطلاق . إلا أن الخلافات والشكوك من جانب ؛ والخداع من جانب آخر حال دون تفعيل هذه الإنجازات واستمرارها . فقد نسف السادات ذاته ذاك التضامن لينعكس بصورة انتكاسات مريرة بدت واضحة على خريطة الوطن العربي قبل أن تضع الحرب أوزارها . فلم يحارب السادات من أجل هوية مصر العربية ، ولا من أجل القومية العربية ، إلا بقدر ما كان ذلك يخدم مصلحة مصرية بحتة مجسدة في استرداد سيناء بغض النظر عن الجبهات الأخرى [٣] .

و هو ما يفسر الدوافع الحقيقية وراء تصدع التضامن بين حليفي الحرب أثناء إدارة الصراع المسلح ، والتي كان لها تأثيرها البالغ على تغيير مسار الحرب . فعلى الرغم من أن حرب أكتوبر قد وضعت هيكل التضامن العربي وحددت ملامحه إلى حد ما ، إلا أنه بدا أن هذا الهيكل كان فارغا خاصة بين أيديولوجية و أهداف حليفي الحرب. فلقد بدأ الزعيمان خداع بعضهما البعض

١- لمزيد من التفاصيل حول سلاح البترول كعنصر من عناصر الدعم العربي ، راجع ، أميرة الشنواني ، سلاح البترول و دوره في حرب أكتوبر ، صـ ١٩٨- ٢٠٠ . أما عن الدعم العربي بشكل عام ، راجع ، طه المجدوب ، سنوات الإعداد وأيام النصر ، صـ ٩٦ . كذلك ، جريدة الجمهورية ، ٧ / ٥ / ١٩٧٢ ، ٧ / ٩ / ١٩٧٤ ، مركز الأهرام للتنظيم و تكنولوجيا المعلومات ، المصدر المشار إليه .

2- Ali E. Hillal , The foreign Policy of ArabStates , New York ; Westview Press 1984 . p 49 .

٣- سعد الدين إبراهيم ، مصر تراجع نفسها [القاهرة : دار المستقبل العربي ط١ ١٩٨٣] ، صـ ٢٥٣ .

حتى قبل بدء الحرب ؛ حيث خدع السادات الأسد وفقا لما تم عرضه من خطط الحرب "المزورة" أثناء تنسيق الخطط الحربية على الجبهتين ، فكان هدف السادات هو إقناع الأسد بدخول الحرب وفتح جبهة الجولان . والواقع أن السادات لجأ لهذه المناورة حتى يجبر الأسد على دخول الحرب وفقا لأهدافه المتواضعة من الحرب ذاتها ، وانطلاقا من مفهوم الحرب المحدودة ، فليس هناك ضرر من أن يشمل هذا المبدأ الجبهتين معا . فبمجرد بدء الحرب ستنقلب الموازين مما سيدفع بالعملاقين إلى التدخل السريع لإنهاء الحرب وبدء عملية التسوية فذلك هو الهدف الاستراتيجي للحرب وهو ما سعى إليه السادات بكل طاقته . فكان خداع السادات للأسد بعرض خطة الوصول إلى المضائق بينما الخطة الأصلية تكتفي بعملية العبور وإنشاء رؤوس كباري بعمق يتراوح ما بين [١٠-١٥كم] بغرض فتح جبهتي سيناء والجولان معا وليس بهدف إلحاق الضرر والخطر بسوريا وإن كان ذلك وارداً [١] . و لم يكن ذلك مبرراً للسادات ، ولكن إدراكه لسلسلة المزايدات والشكوك المتبادلة بين القادة العرب وتفاديا لهذا الإرث الثقيل ولو بالتحايل أجاد السادات سيناريو الخداع .

وبمحاولة يائسة قرر السادات تطوير الهجوم ومواصلة الزحف شرقا تجاه المضايق- ولم يكن ذلك وارداً بالخطة الأصلية للحرب - لتدارك هذا الخداع الذي لم يجدِ نفعا ، ولكن بعد فوات الأوان وتعرض سوريا لضغوط عنيفة أجبرتها على فقدان الجولان بعد ما كادت أن تحررها بالكامل [٢] .

كما لم يكن الأسد بعيداً عن دائرة الخداع أيضاً ؛ فقد طلب الأسد من موسكو العمل على أن تتدخل القوى الكبرى لوقف القتال حال أن تبدأ الحرب ، ولم يبلغ الأسد السادات بذلك ، والأهم من ذلك أنه أصر على نفي هذا الحدث حينما عرضت

١- وزارة الحربية ، ملف الوثائق للعملية التعرضية " جرانيت" المعدلة [حرب أكتوبر] وثيقة خطة العمليات و المذكرة الإيضاحية ، هيئة عمليات القوات المسلحة ، فرع التخطيط فبراير ١٩٧٣ . حفظ أرشيف هيئة البحوث العسكرية عام ١٩٨١ . ولمزيد من التفاصيل راجع مذكرات الفريق سعد الدين الشاذلى ، حرب أكتوبر [باريس : منشورات الوطن العربي ط٢ ١٩٨٠] ، صـ٣٦ . كذلك ، باتريك سيل ، الأسد ؛ الصراع في الشرق الأوسط [بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ط١ ١٩٩٧] ، صـ ١٥٣ - ١٥٦ . و هو ما سوف يكون محل دراسة تفصيلية كجزء من أطروحة الدكتوراه ، بمشيئة الله

٢- ملف الوثائق للعملية جرانيت ، المصدر المشار إليه .

موسكو قرار وقف إطلاق النار على أنه مطلب الأسد ذاته ، على الرغم من وجود وثائق لدى السوفيت تثبت صحة ذلك [1] .

وكان ذلك دليلا على أن غموضا خطيرا يسود علاقات الحلفاء الثلاثة؛ مما ترتب عليه فقدان فعالية العمل السياسي المشترك ، خاصة بتصاعد الأحداث وتطورات الحرب مما انعكس بسلبياته وأخطاره على مسار الحرب ومسار الصراع بأكمله في ظل تأزم العلاقات المصرية / السوفيتية وانعكاساتها . وكان أرجح التفسيرات لتلك الخطوة أن الأسد توقع أن اجتياح قواته الجولان والوصول إلى نهر الأردن لن يحتاج من الوقت أكثر من٢٤- ٤٨ ساعة على أقصى تقدير، ومن ثم تتحقق المهمة العسكرية المباشرة للقوات السورية بتحرير الجولان قبل استعداد إسرائيل للهجوم المضاد [2] . الذي كان متوقعا أن يكون أشد عنفا وشراسة. وهو ما يقودنا إلى أن إقرار مبدأ التنسيق بين مصر وسوريا كان قاصرا على مجرد فتح إطلاق النار على الجبهتين إيذانا ببدء الحرب ، وراحت كل جبهة تتحمل مسئولية إدارة الحرب من جانبها بمعزل عن الأخرى . ولم يتفق الزعيمان على موعد محدد لوقف إطلاق النار، لأنهما لم يتفقا على أهداف استراتيجية محددة لامتلاك زمام دبلوماسية ما بعد الحرب ، وهو ما أهدر الجهود والانتصارات العسكرية التي حققتها القوات المحاربة ، إلى جانب التدخلات السياسية السافرة في شئون القيادة العسكرية وسير المعارك الحربية أثناء إدارة الصراع المسلح .

ومن المفارقات أن تتلاقى خطط الحرب الحقيقية على جبهتي سيناء والجولان على أرض المعركة ولكن في اتجاهات متضادة . فكانت تلك الفترة الزمنية كفيلة بتحقيق الأهداف الاستراتيجية للحرب لكلا الزعمين . فلو تصارح الزعيمان لتمكنا من تحقيق أهدافهما الحقيقية و لتم وقف إطلاق النار على الوضع الذي انتهت إليه المعارك الحربية ووصلت إليه القوات خلال تلك الفترة في الوقت المناسب لكلا الجبهتين معا . ولكن أبى الزعيمان المصارحة مهما كانت

١- إسماعيل فهمي ، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط ، صـ ٥٠ .
٢- حافظ إسماعيل ، أمن مصر القومي ، صـ ٣١٥ .

العواقب والتداعيات ، فضلا عن موقف الأردن ورفضها فتح جبهتها رغم أهميتها الاستراتيجية ، ناهيك عن دور الملك حسين عشية اندلاع الحرب [١] .

وبينما كان ذاك الخداع إيذانا ببدء تصدع التضامن بين حليفي الحرب أثناء إدارة الصراع المسلح وما انتهت إليه الحرب ، إلا أن سياسة السادات خلال مرحلة ترتيبات ما بعد الحرب وقبول الدور الأمريكي المنفرد لبدء جولة المفاوضات على أساس دبلوماسية [الخطوة - خطوة] قد أفضت بالحليفين إلى مفترق طرق . ففي الوقت الذي تم فيه توقيع فض الاشتباك الأول على جبهة سيناء ، كانت المعارك لا تزال مشتعلة على جبهة الجولان . وكان ذلك أول إسفين يدقه كيسنجر في نعش التضامن العربي وبخاصة حليفي الحرب بمساعدة السادات ذاته. ولعبت القاهرة وتل أبيب وطهران وواشنطن دوراً هاما في تنسيق عملية الضغط على الأسد لقبول فض الاشتباك على جبهة الجولان ورفع الحظر النفطي [٢] .

هكذا بدأت الأعراض الجانبية لتصدع التضامن المصري السوري ، وظلت العلاقات المصرية/ السورية تتأرجح بين التوافق والتنافر حتى توقيع فض الاشتباك الثاني على الجبهة المصرية في سبتمبر ١٩٧٥ الذي كان بمثابة الأزمة الحقيقية بين البلدين [٣].

فقد أعلنت سوريا لأول مرة رفضها للتحرك المصري خاصة أن اتفاقية فض الاشتباك الثاني ما هي إلا اتفاقية سياسية في المقام الأول ؛ فقد أدرك الأسد ماهية تلك الخطوة وأهدافها بعزل مصر عن معسكر الصراع لتبقى سوريا وحدها في مواجهة العدو الإسرائيلي ،علاوة على معارضة موسكو لها . على نحو ما أوضحنا . فمنذ أن وقعت مصر اتفاقية سيناء الثانية بدأت الحرب العربية الباردة

١- لمزيد من التفاصيل ، راجع ، إيان بلاك ، بيني موريس ، حروب إسرائيل السرية : تاريخ الأجهزة الاستخبارتية الإسرائيلية ، ترجمة عمار جولاق وعبد الرحيم الفرا [عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ط١ ١٩٩٢] ، صـ ٢٨٣ – ٢٩٤ .

٢- لمزيد من التفاصيل ، راجع وليام كوانت ،عقد من القرارات [القاهرة : الهيئة المصرية العامة لاستعلامات ، كتب مترجمة ، د . ت]، صـ ٢٣٤ – ٢٤٩

3- Ali E. Hillal , The foreign Policy of ArabStates , op . cit , p 65 .

بين السادات والقوى العربية الرافضة للاتفاق خاصة سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وبدا الصراع الداخلي في قلب الوطن العربي الإنجازالأول وربما الجوهري للتسوية الجزئية التي تضمنتها اتفاقية سيناء [1] . فبدأ التمزق العربي على نحو لم يسبق له مثيل ؛ فرفضت كل من سوريا ومنظمة التحرير هذه الاتفاقية ، حيث إنها شكلت الخطوة الحقيقية نحو السلام المنفرد وكشف نوايا السادات وتوجهاته . فبدأت الاضطرابات تظهر على الجبهة الشرقية ، وسرعان ما بدت بوادر الحرب اللبنانية تطل برأسها وتلوح في الأفق ؛ لتتسرب عناصر قوى التضامن العربي واحدة تلو الأخرى ، وهو ما يفسر وجه التناقض بين النتائج العسكرية والسياسية للحرب ، ليمثل ذلك النتيجة المنطقية لعجز القيادات العربية عن تكوين جبهة سياسية موحدة محددة الأهداف والوسائل لمواجهة الجبهة الإسرائيلية على أساس الوضع الراهن وما انتهت إليه الحرب .

فكان عجز وتناحر النظام العربي سببا مباشراً لتوجهات السادات وسياسته تجاه الحل المنفرد ، أو على الأقل ذريعة احتمى السادات وراءها واتخذها ملجأ لتبرير سياسته الخارجية وأسلوب معالجته للصراع خاصة أمام الشعب المصري الذي لم يجد أمامه إلا قبول هذا الوضع في مقابل استرداد سيناء في ظل الحملات الإعلامية المكثفة التي قصد بها تسويق التسوية المنفردة مع إسرائيل شعبيا وإيجاد المبررات النظرية والعملية لها ، سواء الموجهة منها ضد العرب والتشكيك في انتماء مصر العربي و الادعاء بأن هناك تناقضا بين المصالح الوطنية المصرية والمصالح القومية العربية في مقابل الترويج لبشائر السلام والرخاء . ومن الطبيعي أن تجد مثل هذه الانتقادات استجابة في الأوساط الشعبية في ظل ظروف أزمة اقتصادية طاحنة تمر بها مصر[2] .

وعلى الرغم من ذلك حاول السادات الحفاظ على حلفاء يساندون خط التسوية السلمية خاصة الدول النفطية ، وكذلك الأردن كطرف مباشر في المواجهة ، إلا

١- انظر ، تصريح إسحاق رابين للصحف الإسرائيلية ١٧ / ١١ / ١٩٧٥ ، نقلا عن الهيثم الأيوبي ، اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء ، صـ ٣٢٤ .
٢- بشأن هذا التحليل ، راجع ، نور الدين كمال ، دوافع الصراع العربي / الإسرائيلي ، صـ ٨٤ .

أن سوريا ظلت تشك في إمكانية استعادة أراضيها المحتلة في ظل تسوية تقودها مصر منفردة ، فكان يساورها الشكوك في نوايا السادات بأنه سوف ينفرد بحل خاص به إذا اتيحت له الفرصة ؛ لذلك قامت سوريا بدورهام ضد محاولات إنشاء تحالف مصري - نفطي ، لأن هذا التحالف يعني فقدان سوريا للقوة التفاوضية المصرية إلى جانبها وفقدانها في الوقت نفسه الدعم المالي الذي تحصل عليه من الأقطارالنفطية . وفي كل الأحوال اختارت السعودية أن تساند السادات دون الدخول في تحالفات قد تؤدي إلى تسييس النفط وفرض تبعات والتزامات إقليمية ودولية هي في غنى عنها [١] .

وفي ظل غياب الدور المصري تدريجيا ، وفشل إنشاء تحالفات لها طابع الاستمرار تفجرت الأزمة اللبنانية ، في الوقت الذي كشف السادات عن نواياه للانعزال التام عن تفاعلات النظام العربي التي لم تكن بمنأى عن مخططات واشنطن . لتمثل الأزمة اللبنانية وتفاقمها - تساندها قوى خارجية من بينها إسرائيل- فرصة سانحة لضرب الثورة الفلسطينية وإخراج الفلسطينيين من لبنان لتقع تحت السيطرة السورية ، لتفرض سوريا واقعا جديدا ، اضطرت أمامه الأقطار العربية إلى إضفاء الشرعية على التدخل السوري في لبنان . وبذلك الوضع منحت سوريا الحق في محاولة احتكار السيطرة على الفلسطينيين الذين لم يعد أمامهم سوى الإذعان . وبهذا الوضع أصبحت الأزمة اللبنانية مسرحا لتوازن القوى العربية والقوى الدولية [٢] . والتي حققت تقييد مجال الاجتهادات الفلسطينية في وسائل تسوية قضيتهم داخل أضيق حيز ممكن ، واكتسب المفاوض السوري رصيداً ضخماً في مساوماته المالية مع الأقطار النفطية ، ومساومات دبلوماسية مع الولايات المتحدة وعلاقاته مع الاتحاد السوفيتي . وهو ما لم يرض به السادات

١- جميل مطر ، النظام العربي الإقليمي ، صـ ١١٤ – ١١٥ .

٢- إن أزمة لبنان كانت جزء من خطة شاملة تحركها واشنطن للقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للقضية الفلسطينية ، ومن ثم تستطيع مصر وسوريا والأردن أن تبرم سلاما مع إسرائيل تحت رعاية الولايات المتحدة . وبدت في الأفق نظريات التآمر التي تربط الإجراء السوري باجتياح لبنان وتلك السياسة ، بأن تقضي سوريا على منظمة التحرير وتكافأ على ذلك بإعادة مرتفعات الجولان وتستعيد الأردن الضفة الغربية ويتم إزاحة القوى الراديكالية والنفوذ السوفيتي ليحل السلام الأمريكي على المنطقة . لمزيد من التفاصيل ، راجع ، وليام كوانت عملية السلام ، صـ ٣٠٠ – ٣٣٨ .

على الإطلاق وسعى لتفجير هذا الوضع و إضاعة الفرصة على سوريا وفضل اجتياز طريق تل أبيب على النزال في ساحة المزايدات العربية اعتقاداً بأنه الأسرع والأكثر أمنا من احتمالات تلك المعركة الخاسرة ، على نحو ما أوضحنا .

وعلى أية حال فقد بدا الائتلاف العربي الذي انفرط عقده عقب الأزمة اللبنانية وكأنه ينبعث من جديد ؛ حيث نجحت قمتا الرياض والقاهرة في رأب الصدع - ولكن إلى حين - حيث صاغت النمط الأساسي للعلاقات العربية لمدة عام تقريبا [نوفمبر١٩٧٦- نوفمبر١٩٧٧] . وبفضل الجهود السعودية عادت الانفراجة في العلاقات المصرية السورية الفلسطينية ، فقد عادت مصر وسوريا إلى الحوار فيما بينهما لكن تحت ظروف مختلفة ، أما منظمة التحرير الفلسطينية التي أنهكتها أزمة لبنان فقد أظهرت مؤشرات دالة على استعدادها لانتهاج سياسة أكثر اعتدالا في المستقبل [١].

وتجدد الأمل في انعقاد مؤتمر جنيف ليصبح الموضوع الرئيسي الذي استقطب اهتمام الجميع خلال هذه الفترة لبحث التسوية النهائية لأزمة الشرق الأوسط . ولكن كاد العام ينتهي دون تحقيق شيء يذكر، ووقفت الخلافات والمشكلات الموضوعية والإجرائية حائلا لتعترض عقد المؤتمر رغم التراجع الملحوظ في التشدد السوري إزاء القبول بالدورالأمريكي في تسوية النزاع ، فضلا عن المرونة الفلسطينية والاتجاه نحو القبول بدولة فلسطينية على جزء من فلسطين مقابل الأطروحة الكلاسيكية بإقامة الدولة الفلسطينية على كامل أراضيها. كما بدت هذه المرونة في موقف منظمة التحرير من الأردن والدعوة إلى بدء حوار أردني فلسطيني [٢].

وبذلك بدا أن قوى المواجهة العربية تتجه بشكل ملحوظ نحو تبني مواقف المعسكر العربي المعتدل الذي تقوده مصر والسعودية . ودعم هذا التطورالإيجابي البيان الأمريكي/ السوفيتي ليزيد الأمل في إمكانية عقد مؤتمر السلام بجنيف ؛

١- دراسة وحيد عبد المجيد ، مرجع سابق ، صـ ٦٤ .
٢-المرجع نفسه ، صـ ٦٥ .

ليظل هذا الأمل قائما بالفعل حتى جاءت زيارة السادات لتل أبيب لتعصف بهذه الآمال وتضع نهاية لهذه الحقبة في تاريخ العلاقات المصرية / العربية .

وهنا دخل نظام السادات مرحلته الثالثة والأخيرة في سلسلة علاقاته العربية ، بل في قضية الصراع العربي / الإسرائيلي بأكمله بمفاجأة الجميع بزيارة القدس ووصوله إلى نقطة اللاعودة مقامرا بقطيعة شبه كاملة مع كافة الأنظمة العربية . فعلى الرغم من أن قرار السادات للذهاب إلى إسرائيل كان من واقع اليأس من حل الصراع بالوسائل التقليدية سواء الحرب والمواجهة أوالحلول الدبلوماسية المعتادة، إلا أنها كانت تحديا صارخا للوطن العربي راهن السادات عليها إما قطيعة للعلاقات العربية - التي قد بدأت بوادرها - وإما توجيه صدمة للأنظمة العربية وكشفها أمام شعوبها والضغط عليها لوضعها أمام الأمرالواقع وتحمل مسئولياتها تجاه الصراع وربما لا تجد أمامها سوى اتباع سياسته ونهجه " المبتكر" ولكن جاء رد الفعل العربي صدمة للسادات ذاته رغم أنها لم تثنه عما عقد العزم عليه إلا أنها أفقدته اتزانه فأضاعت عليه حلم حياته وبلوغ آماله ؛ فقد أسقط من حساباته قيمة وأهمية العمق العربي في تعزيز مكانة مصر الإقليمية والدولية [1] .

وعموما تباينت ردود الفعل العربية إزاء مبادرة السادات بين الرفض والتحفظ والتأييد ولكل مبرراته وأهدافه وقد ظل هذا التباين يخيم على الموقف العربي تجاه سياسة السادات و تحركاته حتى توقيع " معاهدة السلام " فنجد أن قوى الرفض ذاتها قد انقسمت فيما بينها بشأن رفض وانتقاد الحدث ذاته بين الخلاف الفكري مع نهج السادات في التسوية والتحذير من النتائج المترتبة على الزيارة ؛ فالعراق لم يتخل عن عقدة الزعامة العربية فمثلت الدافع الرئيسي للموقف العدائي للعراق تجاه سياسة السادات بغرض إزاحة مصر عن موقع الزعامة لتحل محلها ، أما ليبيا والجزائر فهما يستثمران مضاعفات الصراع لحل مشاكل إقليمية خاصة بهما ، وكان رفض سوريا لمبادرة السادات من مبدأ

١- انظر ، سعد الدين إبراهيم ، مصر تراجع نفسها ، صـ ٢٥٣ .

أنها خطوة من خطوات الحل المنفرد الذي انتهجه السادات وبدت إرهاصاته قبل أن تضع الحرب أوزارها وسعت لاستقطاب فصائل المقاومة لتأمين دورها في لبنان. أما منظمة التحرير الفلسطينية فقد رفضت الزيارة انطلاقا من مبدأ الخيانة للأمة العربية والقضية الفلسطينية التي وجه لها السادات ضربة قاتلة تعادل قرار التقسيم و إقامة دولة إسرائيل عام ١٩٤٨؛ فكانت القضية الفلسطينية أول ما قدم على مذبح الكنيست الإسرائيلي والخاسر الأول والمباشر لتلك الخطوة الحالمة [١].

وعلى أثر ذلك عقدت دول الرفض مؤتمر طرابلس في ديسمبر١٩٧٧ [٢]. و الذي انتهى إلى تشكيل ما سمي بجبهة الصمود والتصدي بعد انسحاب الوفد العراقي من المؤتمر كامتداد للنزاع التقليدي بين سوريا والعراق . وقررت دول الصمود تجميد علاقاتها مع مصر ، وعدم المشاركة في اجتماعات الجامعة العربية ومنظماتها التي تعقد في القاهرة ، ومناشدة العرب بتقديم مزيد من الدعم والمساندة لسوريا باعتبارها دولة المواجهة الرئيسية وكذلك للشعب الفلسطيني . في الوقت الذي قررت مصر سحب سفرائها من هذه الدول ، وتطورت الأمور بإصدار بيان طرابلس تجميد العلاقات مع مصر ، ورداً على ذلك أعلنت القاهرة قطع العلاقات مع هذه الدول [٣] . أما عن أقطاب التحفظ فنجد السعودية والكويت والأردن قد تحفظت على الأسلوب الذي اتبعه السادات لمواصلة طريق التسوية فضلا عن أنها لم تستشر من قبل ولم تعترض معه على المبدأ ذاته فقد كانت السعودية وراء تدعيمه ومساندته أما تلك القفزة فلم يتوقعها أحد على الإطلاق؛ فقد تجاوز السادات الدور المرسوم له في إطار السلام الأمريكي ليمضي في طريق السلام الإسرائيلي . وبذلك لم يحسن السادات أداء الدور الذي أرادته له الدول العربية المعتدلة وتجاوز كل الخطوط الحمراء ؛ فلم تستطع تلك الدول مجاراته بهذا الأسلوب على طريق الهاوية فكان تطور السياسة السعودية تجاه أزمة الشرق الأوسط تشير إلى عنصر ثابت تميزت به هذه السياسة ، وهو العمل من أجل

١- بشأن هذا التحليل ، راجع ، مبادرة السادات و زيارة القدس ، مركز الأهرام ، صـ ١٣ .
٢- للوقوف على جذور الخلاف بين نظام السادات و القذافي ، انظر من أوراق الرئيس السادات رقم [٣٩ ، ٤١ ، ٤٧] ، الجليد يذوب بين القاهرة و موسكو ، موقع السادات على شبكة المعلومات الدولية .
٣- بطرس غالي ، طريق مصر إلى القدس ، صـ ٤٤ .

إعداد المنطقة للسلام الأمريكي وليس للسلام الإسرائيلي بإقناع واشنطن بممارسة الضغط على إسرائيل مما يؤدي تدريجيا إلى صيغة سلمية تحقق الحد الأدنى من المطالب العربية . ومن هنا كان الدافع الرئيسي للنقد السعودي لسياسة وتوجه السادات صوب القدس منفرداً وبشكل مباشر وبالتالي إبطال مفعول سيناريو إنهاء الوجود السوفيتي في مصر لإفساح المجال للدور الأمريكي[١] .

ومن هذا المنطلق حاولت هذه الدول المحافظة على آخر خيط يمكن أن يربطها بالسادات ؛ رغبة في مواصلة خط التسوية لنهايته مع حفظ ماء الوجه بقناع التحفظ أمام جبهة الرفض ومهادنتها لامتصاص حدة رفضها ، وفي الوقت نفسه لا تعطي فرصة لجبهة الرفض لتصعيد الأمور واحتواء السادات وأخيراً الترقب بحذر لما ستسفر عنه الزيارة كمحاولة لإحداث حالة من التوازن بين الرفض والتأييد لاحتواء الأزمة .

وفي الحقيقة كان موقف هذه الدول انطلاقا من مصالحها السياسية في إطار الصراع العربي/ الإسرائيلي ؛ حيث استطاعت دول الخليج وخاصة السعودية أن تحقق دوراً ملحوظاً في السياسة العربية عقب حرب أكتوبر ، ليس فقط باعتبارها أهم دول الدعم ، وإنما أيضاً لدورها السياسي النشط والواضح في الساحة العربية والدولية بشكل بارز ، كما أرادت السعودية الحفاظ على مكاسبها تلك من جعل الأنظمة الراديكالية أكثر اعتدالا ومرونة لذا اتسم رد فعلها بالتحفظ حتى لا تدفع بالمنطقة إلى ما كانت عليه من أوضاع في غير صالحها ، كما أن الأردن في ظل علاقاته بسوريا وشدة الحساسية التي تميز العلاقة بينه وبين الفلسطينيين ، كان من الطبيعي أن يتخذ دور الوساطة بين سوريا ومصر لدفع عملية السلام ، بل اتسم موقف الملك حسين بأنه أقرب إلى التأييد منه إلى التحفظ؛ حيث امتدح مبادرة السادات بأنها عكست شجاعة السادات لإزالة الحواجز التي حالت دون الوصول إلى تسوية ، مع بعض التحفظات على المبادرة ولكنها يجب ألا تتحول إلى حواجز وقطيعة يشاركه في ذلك السعودية والكويت بجانب انتقاد الحملة الليبية التي دعت إلى اتخاذ إجراءات مشددة ضد السادات [٢] .

١- دراسة وحيد عبد المجيد ، مرجع سابق ، صـ ٨٤ .
٢- مبادرة السادات ، مركز الأهرام ، صـ ١٤ .

كما كانت هناك ثمة دولة عربية لعبت دوراً هاما في دفع السادات على طريق تل أبيب ، فقد لعبت المغرب دوراً بارزا في التمهيد لمبادرة السادات وكانت الرباط مسرحا لعقد لقاءات سرية بين مصر وإسرائيل . وكان الملك الحسن أحد الزعماء العرب القلائل الذين ظلوا على اتصال مباشر بالسادات حتى توقيع إطار كامب ديفيد . وظل يقوم بأهم دور لاحتواء المعارضة العربية لسياسة السادات حتى عشية توقيع " معاهدة السلام " [1].

أما الموقف المؤيد فقد انعكس في ردود أفعال كل من السودان والصومال وعمان والمغرب واليمن الشمالية ، فكانت عمان أول دولة عربية تعلن تأييدها لمبادرة السادات استناداً إلى أن التحرك المصري لا يشكل خروجا على قرارات القمة العربية ، وإنما على العكس يمثل فرصة فريدة يمكن أن تحقق السلام في المنطقة . فقرارات القمة لم تضع أية قيود على تنفيذ الاستراتيجية العربية، وتركت حرية الحركة لدول المواجهة بالكيفية التي تحقق أهدافها في إطار الاستراتيجية العامة والتي لم يخرج خطاب السادات أمام الكنيست عن نطاقها فقد تضمن الشروط والمبادئ العربية للتسوية ، وبالتالي فالانتقادات الموجهة للمبادرة ليس لها أساس حقيقي ، خصوصا بعد أن أعلن السادات أن مصر لن توقع اتفاقية سلام منفردة مع إسرائيل . وأجمعت هذه الدول على أن التضامن العربي يقتضي الوقوف إلى جانب مصر [2] . وكانت هذه الدول مفرطة في التفاؤل للنتائج التي سوف تترتب على الزيارة ، وكان واقع الأمور وما وصلت إليه الأوضاع كفيلا بدحض وتفنيد تلك الرؤى .

وفي التحليل النهائي لمبادرة السادات في إطار العلاقات المصرية / العربية نجد أن القرار في حد ذاته ـ بغض النظر عن الأهداف التي أعلنها السادات وأن تلك الخطوة ما هي إلا سعي لتحقيقها ـ لم يكن من الممكن اتخاذه إلا في ظل انحسار التيار القومي ، إذ كان القرار رغم كل المتغيرات الإقليمية والدولية التي ساهمت في الإعداد له ، يمثل تجاسرا على إحدى مصادر شرعية نظم الحكم

١ـ انظر ، حسن التهامي يفتح ملفاته ، مرجع سابق ، صـ ٢٣٠ .
٢ـ المرجع نفسه ، صـ ٢٣٦.

في أقطار الوطن العربي وأهمها ، ومن ناحية أخرى لم يكن رد الفعل العربي بالحدة المتوقعة أو المتناسبة مع خطورة القرار . ولا شك أن الوجوم الذي ساد أنحاء العالم العربي كان مرده إلى شدة الصدمة النفسية و براعة الهجمة الأمريكية التي سبقت ورافقت الزيارة . لتعطي المبادرة قوة دافعة إلى كل العوامل التي تسببت في الانتكاسة وخلقت عوامل جديدة حين فرضت واقعا اتسم باليأس وبعجز الأقطار العربية عن تقديم بديل واضح يختلف عن خط السادات في الجوهر ، إذ بدا واضحا للرأي العام العربي أن معظم الحكومات العربية ظلت ممسكة بخط لا يختلف عن الخط الذي انتهجه السادات إلا في الدرجة أو الشكل . ولا جدال أن هذا الوضع أثر بعمق على فعالية العناصر الوطنية والقومية المصرية التي اتخذت موقفا معارضا من المبادرة ، بل كان مبرراً سياسيا استغله السادات لمواصلة الطريق لمنتهاه [1] .

لقد رأينا كيف تباينت مواقف الدول العربية من مبادرة السادات بزيارة القدس بين الرفض والتحفظ و التأييد . لكن اختلف الأمر مع توقيع السادات اتفاقيتي كامب ديفيد لتدفع بجميع الدول المتحفظة إلى جبهة الرفض للتحرك المصري وتوجهات السادات . كما تبدلت مواقف معظم الدول المؤيدة لمبادرة السادات نحو معارضة كامب ديفيد باستثناء عمان فضلا عن الموقف الانتظاري الغامض في البداية لكل من السودان والصومال . إلا أنه باستثناء جبهة الصمود والتصدي ، فإن معظم الدول العربية لم تقطع الأمل في عودة مصر إلى الصف العربي ، رغم توقيع إطار كامب ديفيد ، وهو ما تؤكده قرارات قمة بغداد ؛ فرغم أن تلك القمة كانت بمثابة مظاهرة اعتراض عربي على مستوى الحكومات إزاء سياسة السادات تجاه تسوية النزاع إلا أنها لم تنته إلى قرارات عدائية ضد مصر- رغم مناداة بعض الأصوات لاتخاذ مثل هذه القرارات ومنها الموقف العراقي العدائي- وبينما تم إقرار عدم الموافقة على اتفاقيتي كامب ديفيد وعدم التعامل مع ما يترتب عليها من نتائج على كافة المستويات ، إلا أنه تقرر دعوة مصر إلى العودة إلى الصف العربي وسيظل المجال مفتوحا لها لتأخذ مكانتها بين الدول العربية إذا هي تراجعت عن إطار كامب

١- جميل مطر ، مرجع سابق ، صـ ١٣٩ .

ديفيد وامتنعت عن تنفيذه بعقد معاهدة سلام مع إسرائيل [١] . مع التحذير في حالة عدم استجابة السادات لهذه الدعوة فسيتم نقل مقر الجامعة العربية ومنظماتها من القاهرة وتعليق عضوية مصر مؤقتا ، مع تطبيق قوانين المقاطعة على المؤسسات والأفراد التي تتعامل مع إسرائيل ، مع الوضع في الاعتبار التفريق بين موقف الحكومة المصرية والشعب المصري [٢].

وكان أبرزمؤشرعلى صدق هذا الأمل والإصرارعلى تحقيقه قرار المؤتمر إيفاد وفد عربي إلى القاهرة لمناشدة السادات الرجوع عن موقفه والعودة إلى الصف العربي . وانتظاراً لنتائج هذه التحركات صدر البيان الختامي لقمة بغداد خاليا من الهجوم الصريح على سياسة السادات ؛ فاكتفى البيان بالإشارة إلى عدم جواز انفراد أي طرف من الأطراف العربية بأي حل للقضية الفلسطينية خاصة وللصراع العربي الإسرائيلي بوجه عام إلا إذا اقترن بقرار من مؤتمر قمة عربي يعقد لهذه الغاية [٣].

إلا أن رفض السادات مقابلة الوفد العربي ، والتطرف بالإعلان أن العرب يريدون شراء مصر بالمال ومساومتها للعودة إلى الإجماع العربي قد أفضى بالعلاقات المصرية / العربية إلى مفترق طرق ليجهز السادات على كل الخيوط .

وفي الواقع لم يكن بمقدرة السادات الذي كاد أن يقترب من نهاية الشوط وخوض الجولة الأخيرة أن يتراجع وهو قاب قوسين أو أدنى من سيناء . فكان متورطا في شباك التسوية ومتاهاتها بدرجة يصعب الفكاك منها مهما علت صيحاته بالاعتراض ، فأضحى لا يملك من الأمر شيئا . وبذلك أغلق السادات آخر طريق لتجاوز الأزمة المصرية / العربية ، وأصر بعناد على المضي قدما على طريق كامب ديفيد إلى نهايته بتوقيع " معاهدة السلام " المصرية / الإسرائيلية . ولم يبال

١- للإطلاع على القرارات التي اتخذتها الحكومات العربية بهذا الشأن ، راجع مؤتمر القمة العربي التاسع ، ٢-٥ /١١ /١٩٧٨ ، بغداد ، مصدر سابق ، صـ ٩٣ – ٩٦ .

٢- المصدر نفسه . كذلك ،

. T . G , Fraser , op . cit , p 177

٣- المصدر نفسه ، كذلك

. Ropert . Gray , op.cit . P 66

كثيرا بقرارات قمة بغداد ، وبالتهديد بالمقاطعة العربية وتعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية ، رغم ثقل وأبعاد الموقف العربي على مسارالتسوية ومباحثاتها الجارية ، والذي زاد من عناد وتصلب المفاوض الإسرائيلي [١]، فكان السادات على يقين بأن واشنطن ستعوضه ماليا ودبلوماسيا عن قطيعة العرب له، فضلا عن العلاقات المصرية / الإسرائيلية الواعدة [٢] .

وبتحدٍ صارخ وقع السادات "معاهدة السلام" المصرية / الإسرائيلية إعلانا بانتهاء علاقات مصر- العربية من جانبه ، وتأزم الموقف العربي وأصبح الخيار الوحيد هو اتخاذ إجراءات حاسمة تجاه سياسة السادات . وهو ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر القمة العربية في بغداد إزاء توجهات السادات وسياسته التي تعدت صمام الأمان بل وصلت إلى حد الانفجار ، والتي دفعت بأهم حليف عربي للانضمام إلى معسكر المقاطعة العربية ضد مصر ؛ فلم يعد بمقدرة السعودية أن تتمسك بموقفها إزاء حق كل دولة في استعادة أراضيها المحتلة ، سواء عن طريق الكفاح المسلح أو التسوية السلمية مادام ذلك لا يضر بالمصلحة العربية العليا ، فسقوط هذا الشرط كشف عن فشل السعودية في منع مصر من سلوك هذا الطريق المعاكس للمصالح العربية ، علاوة على ما مثله من تهديد لعلاقاتها الأمريكية [٣] .

وعلى أية حال جاءت قرارات قمة بغداد قاطعة وحاسمة ، حيث تقرر سحب سفراء الدول العربية من مصر فوراً ، والتوصية بقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع مصر خلال شهر، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق ذلك . مع تجميد عضويتها في جامعة الدول العربية ابتداء من تاريخ توقيع "معاهدة السلام" ، وحرمانها من جميع حقوقها المترتبة على عضويتها . بالإضافة إلى تعليق عضويتها في حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمرالإسلامي ومنظمة الوحدة الأفريقية لانتهاكاتها قرارات تلك المنظمات فيما يتعلق بالصراع العربي

١- انظر ، بطرس غالي ، مرجع سابق ، صـ ١٧٨ . كذلك ، سعد الدين إبراهيم ، مصر تراجع نفسها ، صـ ٢٥٤ .

2- Shoukri , Ghali , op . cit , p 396 .
3- Felipe , Armesto . op. cit , P 19 .

/ الإسرائيلي فضلا عن المقاطعة الاقتصادية ووقف إمداد مصربأية قروض أو إيداعات أو ضمانات أو تسهيلات مصرفية أو مساهمات أومساعدات مالية أو فنية وحظر تقديم المساعدات الاقتصادية من الصناديق والمصارف والمؤسسات المالية العربية في نطاق الجامعة العربية مع تطبيق قوانين المقاطعة العربية ومبادئها وأحكامها على الشركات والأفراد في مصرالمتعاملين مع إسرائيل ، مع تعزيز دور المقاطعة العربية وإحكام طوقها وتأكيد الإجماع العربي للالتزام الكامل بأحكامها [١] .

وتعتبر هذه الإجراءات الحد الأدنى لمواجهة أخطار "معاهدة السلام" . ولذلك تقرر أن يترك للحكومات اتخاذ ما تراه ضروريا إضافة إلى ذلك بصورة فردية لتتطابق الدعوة إلى الحصار الاقتصادي ضد العدوالصهيوني والنظام المصري وأخيرا نقل مقر الجامعة العربية من القاهرة [٢] .

وعلى أثر ذلك توالت قرارات الدول المشاركة في المؤتمر بسحب سفرائها وقطع العلاقات مع مصر وبحلول النصف الثاني من أبريل١٩٧٩ كانت المقاطعة الدبلوماسية لمصر قد اكتملت ، ولم يبق منها سوى ثلاث دول عربية خارج نطاق المقاطعة ؛ فاكتفت السودان والصومال بسحب سفيريهما من القاهرة ، وأبقيتا على علاقات دبلوماسية محدودة فقط [٣] . وبذلك دخلت قرارات مؤتمر قمة بغداد حيز التنفيذ رغم رفض مصر لها ووصفها بأنها غير شرعية . ونجحت الدول العربية في نقل مقر الجامعة العربية إلى تونس رغم كل الصعوبات التي وضعتها الحكومة المصرية [٤] . إلا أنها أخفقت في اتخاذ أية إجراءات من شأنها أن تجبر المجتمع الدولي لوضع الأمور في نصابها و إرغام إسرائيل على الانسحاب من الأراضي المحتلة ، و الضغط على واشنطن لإدراك تداعيات دعمها الأعمى و اللامحدود لإسرائيل [٥].

١- حول هذه القرارات تفصيلا ، راجع قرارات مؤتمر القمة العربية ، شؤون فلسطينية ، المصدر المشار إليه ، صـ ١٨٨ – ١٩٢ .

٢- قرارات مؤتمر القمة العربية ، المصدر نفسه . بينما ردت صحف القاهرة على قرار نقل الجامعة العربية بأنه إذا كان ذلك سيحرر فلسطين والجولان ، فسوف تنقلها مصر على الأكتاف ، بقلم صبري أبو المجد ، المصور بتاريخ ١٨ / ٤ / ١٩٧٩ .

3- T . G , Fraser , op . cit , p 182 .

٤- انظر ، قرارات مؤتمر القمة العربية ، المصدر المشار إليه .

5- T . G , Fraser , op . cit , p 193 .

و عموما امتدت المقاطعة العربية لتشمل إنهاء الوجود القانوني للهيئة العربية للتصنيع وتصفية أصولها بقرارات من السعودية وقطر والإمارات ووقف جميع صور الدعم وسحب الودائع العربية من البنوك المصرية [1] .

وبرغم كل ذلك لم تستطع الدول العربية تطويراستراتيجيتها بطرح بديل للتحرك المصري وطغت الخلافات الحادة بين الدول العربية على إمكانية الاتفاق فيما بينها على أسلوب عمل لمواجهة سياسة السادات. ولذلك ظل الموقف العربي من مصر يدور في إطار الإدانة اللفظية لكامب ديفيد و»معاهدة السلام» ، وهو ما انعكس بوضوح في اجتماعات مؤتمرات القمة العربية اللاحقة [2]* التي عقدت في أجواء من التوتر و الاضطرابات فكان الوطن العربي يتفجر من داخله ؛ فكانت اضطرابات حادث مكة وتصادم الإخوان المسلمين مع النظام السوري ، واشتبكات الحدود العربية ، والصراعات الداخلية في العراق ثم حربها مع إيران [3].

ومن سوء الحظ أن الموقف العربي لم يتحسن بعد ذلك بما يكفي لتغيير المفهوم الإسرائيلي لحل القضية الفلسطينية أو السلام مع العرب ففيما يتصل بمنظمة التحرير الفلسطينية ، التي اتخذت موقفا متشددا ومتحديا للسادات في مبادرة القدس ، ورفضت الفرصة التاريخية التي أتيحت لها في فندق ميناهاوس لإبرام اتفاق شامل والحيلولة بين مصر والانفراد بالحل مع إسرائيل ـ فيما بدا ظاهريا ـ فإنها لم تعوض هذه الفرصة بأي كسب حققته للقضية الفلسطينية ، وعلى العكس من ذلك فقد انشغلت بصراعاتها الداخلية التي تفاقمت حتى اتخذت شكل حرب أهلية فعلية ، كما فقدت الكثير من دمائها عن طريق الاغتيالات التي تمت على أيد فلسطينية أو إسرائيلية. و على طول الفترة التي تلت "معاهدة

١- انظر ، رد الحكومة المصرية إزاء تلك الإجراءات و التقليل من تأثيراتها السلبية على الاقتصاد المصري ، الأهرام الاقتصادي عدد [٥٦٧] ، بتاريخ ١ / ٤ / ١٩٧٩ .

٢- عقدت أول قمة عربية بتونس في نوفمبر ١٩٧٩ عقب هذه التطورات وواجهت القمة قبل أن تبدأ جلساتها احتمالات الفشل في التوصل إلى صيغة عمل عربية مشتركة ، وظلت سحابة الفشل تخيم على أجواء المؤتمر في ظل غياب الملك السعودي وسلطان عمان ورئيسا الجزائر وموريتانيا ،انظر الأهرام ، ٧/ ١١/ ١٩٧٩ ، مركز الأهرام للتنظيم و تكنولوجيا المعلومات . أما قمةعمان [نوفمبر ١٩٨٠] فقد عقدت وسط خلافات حادة شملت حق الاعتراض على عقد القمة نفسها ، حيث قادت سوريا الدعوة إلى تأجيل عقد هذه القمة ، انظر ، دراسة وحيد عبد المجيد ، ، مرجع سابق ، صـ ٨٠ – ٨١ .

٣- سعد الدين إبراهيم ، مصر تراجع نفسها ، صـ ٢٥٣ .

السلام" المصرية / الإسرائيلية توالت تنازلات المنظمة بشكل ثابت حتى أصبح المقعد الذي رفضته في ميناهاوس مطلبا صعب المنال حتى الوقت الراهن [١] .

أما بالنسبة لدول جبهة الرفض التي اتخذت فيما بعد اسم جبهة الصمود والتصدي فقد تفككت بعد فترة وجيزة ، وطويت صفحة الصمود والتصدي اللذين ثبت أنهما لم يكونا صمودا وتصديا ضد إسرائيل وإنما كانا صمودا وتصديا ضد السادات وحده . وفيما يتصل بسوريا فقد كان من الطبيعي بعد انسحاب مصر من المواجهة أن يزداد اختلال الميزان العسكري بينها وبين إسرائيل لغير صالحها ، وهو ما يفسر بقاء خطوط فض الاشتباك هادئة منذ عام ١٩٧٤حتى الآن ، وعدم اتخاذها أية محاولة لاستعادة الجولان ، والتزامها في لبنان بعدم اجتياز الخط الأحمر . وعلى ذلك فقد انحصر صمودها وتصديها في العمل على محاصرة كامب ديفيد ، دون أن تتقدم بأية خطوة إيجابية. وقد ترتب على هذه السياسة السلبية تكريس احتلال إسرائيل للجولان والضفة الغربية وغزة . أما بالنسبة لليبيا فإن صمودها وتصديها لإسرائيل اقتصر على الصيحات المدوية وإطلاق البيانات و التصريحات ، دون أن تقدم أية مساعدة مادية لتحقيق الهدف الاستراتيجي العام باستعادة الأراضي العربية المحتلة . و بالنسبة للعراق الذي لعب الدور القيادي في عزل مصر ومقاطعتها كوسيلة لزيادة مكانته العربية ، ووراثة دور مصر وزعامتها ، فلم يكد يفرغ من استخدام القضية الفلسطينية في مطاردة مصر في الساحة العربية وفي حركة عدم الانحياز وحركة المؤتمر الإسلامي حتى نسي القضية الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة وانخرط في صراعه مع إيران [٢]؛ لتجترئ إسرائيل على ضرب المفاعل النووي العراقي [٣] .

هكذا انتقل الوطن العربي من أقصى درجات التضامن الذي شهده بدايات عقد السبعينيات إلى أشد درجات التمزق والتدهور . فقد أدى انسحاب مصر من

١- انظر نص الدعوة لمؤتمر القاهرة التحضيري ، بطرس غالي ، مرجع سابق ، صـ ٣٩ .
٢- لمزيد من التفاصيل بشأن هذا التحليل ، راجع ، عبد العظيم رمضان ، العلاقات المصرية الإسرائيلية [القاهرة : الهيئة المصريةالعامة للكتاب ط ١٩٨٣] ، صـ ١٩٧ - ١٩٩ .
3- Shai , Feldman , Israel Nuclear Deterrence Strategy for the 1980s , New York ; Columbia University Press , 1982 , p208 .

الساحة العربية إلى آثار بعيدة المدى ليست على علاقات مصر/ العربية فحسب، بل على تفاعلات العلاقات العربية / العربية بأكملها ؛ فالانسحاب المصري بثقله السياسي قد أخلى الساحة العربية من قيادة تقليدية وفتح الباب أمام صراع محموم بطرح عدة بدائل رشحت نفسها لهذا الدور وتبين على الفور استحالة استيعاب إحدى البدائل لبقيتها أو تفوقها على منافسيها . وذلك لأسباب متعددة ، لعل أهمها تقارب إمكانات الأقطار العربية التي طرحت نفسها كبدائل ، وضخامة تكلفة إنشاء مجالات نفوذ ، والضعف النسبي لكل الأطراف في مواجهة النفوذ والاختراق الخارجي سواء من جانب الدول الكبرى أو من الدول الهامشية الأقوى، وأخيرا حدة المشكلات الداخلية في كل قطر مرشح للقيادة [١] .

ومن ناحية أخرى كان لغياب الدور المصري ثقله المحسوس في الوطن العربي خاصة على مستوى الصراع العربي / الإسرائيلي ، إذ إن مصر بانسحابها نهائيا سحبت معها كل بدائل تسوية الصراع فالبدائل السلمية تستدعي الاقتراب قدرالإمكان من صيغة الحل المصري/ الإسرائيلي الذي فرضته كامب ديفيد و"معاهدة السلام" كنموذج يحتذى به وهو ما رفضه الجميع . أما بديل المواجهة والصراع المسلح فقد أصبح خياراً صعبا ومحكوما عليه بالفشل نظراً لخروج مصر من دائرة الصراع أهم جبهات المواجهة وأشدها خطرا ، بجانب الهوة الساحقة والمستمرة في اتساعها منذ حرب أكتوبر بين القوة العسكرية الإسرائيلية وقوى أي تحالف عربي ممكن لا توجد فيه مصر [٢] .

وبانعزال مصرعن وطنها العربي حرمت من محيطها الحيوي وعمقها الاستراتيجي مما زاد ضعفها وتكرست تبعيتها وكان المستفيد الأكبر من هذه البرجماتية المصرية هو إسرائيل في المقام الأول ؛ فقد أصبحت هي الدولة الإقليمية الأقوى في المنطقة تضرب حينما تشاء وتتوسع أينما تشاء وأصبحت تملي إرادتها بالقوة والتهديد لا على دول المشرق العربي وحدها ، وإنما على مصر أيضا [٣].

١- جميل مطر ، مرجع سابق ، صـ ١٤٣ .
٢- انظر ، عيزرا وايزمان ، الحرب من أجل السلام ، صـ ٢٠٠ .
٣- سعد الدين إبراهيم ، مصر تراجع نفسها ، صـ ٢٥٥ .

وأمام انعدام البدائل سلمية كانت أو عسكرية لتسوية الصراع الأساسى وجدت بعض الأقطار العربية ملجأ آخر لصراعات فرعية لمحاولة الحصول على نفوذ و إمكانات أقوى عن طريق الدخول في تفاعلات حادة ومسلحة أحيانا مع دول هامشية حيث دخل العراق حربا مع إيران ، وتدخلت ليبيا في تشاد ، وتعاظم دور السعودية في تأييد المقاومة الأفغانية ضد القوات السوفيتية ومساندة الحركات والنظم المناهضة للاتحاد السوفيتي في القارة الأفريقية . وفي النهاية تشابكت التفاعلات العربية تشابكا خطيراً مع تفاعلات النظم الإقليمية المجاورة فانقسم العرب في المؤتمر الإسلامي وداخل منظمة الوحدة الأفريقية مما جعل الساحة الخارجية ساحة نزاعات عربية وسباق على النفوذ [1] .

لتشهد تلك الفترة ظاهرة قيام وسقوط عدد من التحالفات مما يدل على عدم الاستقرار الذي انتاب النظام العربي ، وكان ذلك نتيجة طبيعية لغياب الدور المصري ، بحكم الاستقرار النسبي لسياستها الخارجية وبخاصة العربية وبالتالي كانت تفرض على تحالفاتها قواعد معينة ومدد أطول سواء تلك التحالفات التي تشارك فيها أو التي تنشأ في مواجهتها . وهنا يمكن القول بأنه بنهاية عقد السبعينيات لم تكن مصر البلد العربي الوحيد الغائب عن التفاعلات العربية ، بل يجوز القول أن ثقل الغياب المصري كان أوقع وأعمق أثراً على الساحة العربية من ثقل أقطار عربية أخرى حاضرة شكلا ، ولكنها غائبة فعلاً ومضموناً [2].

وجاء اغتيال السادات ليلقي بظلاله على خريطة الوضع السياسي بالمنطقة إيذانا بإعادة نوع من التوازن لم تشهده المنطقة من قبل . فقد أنهكت البعثرة والتناحر مختلف القوى الطامحة في القيادة العربية ، و حجمت الحرب الإيرانية / العراقية طموحات العراق ، كما تأكدت سوريا بأن طموحاتها تواجه هي الأخرى صعوبات وعقبات كبيرة إلا أن كل ذلك كان بمثابة الهدوء الذي يسبق العاصفة . ليسدل الستار على مرحلة هامة وخطيرة من مراحل العلاقات المصرية / العربية وبدء مرحلة جديدة..

١- جميل مطر ، مرجع سابق ، صـ ١٠٤ .

٢- لمزيد من التفاصيل ، انظر ، غسان سلامة ، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥ . دراسة في العلاقات الدولية [بيروت : معهد الإنماء العربي ط١ ١٩٨٠] ، صـ ٥٤٦ ـ ٥٤٧ .

ثانيا : علاقات مصر بالقوتين العظميين : -

يتشابك الصراع العربي / الإسرائيلي مع الصراع الدولي بين العملاقين بدرجة معقدة يصعب الفصل بينهما ؛ نظراً لأهمية منطقة الشرق الأوسط وحساسيتها استراتيجيا واقتصاديا مما دفع القوتين العظميين بالتدخل المباشر والفعال في مراحل تطور الصراع الإقليمي على امتداد تاريخه والتحكم في مسارمستقبله سلما أو حربا . ويرجع ذلك لاعتبارات بديهية ارتبطت بفكرة الأمن القومي للعملاقين وامتداد نطاقها الجغرافي ليشمل مناطق عديدة وبالأخص منطقة الشرق الأوسط . ومن ثم لعب كل منهما دوراً بارزاً في مجال التسليح والمساعدات الاقتصادية كمدخل للجهد الحربي الرئيسي لأطراف الصراع [١]. و على ذلك ، فإن فهم وتحليل ديناميكية مراحل تطور الصراع الإقليمي سواء جولات عسكرية أو تسوية سلمية يستدعي الأخذ في الاعتبار سياسة القوتين العظميين تجاه الصراع الإقليمي وانعكاسات الصراع الدولي بينهما ، كمتغير أساسي في ظل المصالح الحيوية لكل منهما في المنطقة ؛ لمدى تأثرها المباشر بكل خطوة لأطراف النزاع الإقليمي سلما كان أم حربا . ومن هذا المنطلق ارتسمت ملامح سياسة العملاقين لإدارة الصراع الإقليمي وأساليب معالجته وفقا لاستراتيجية قطبي الصراع الدولي ..

وبينما أفضت حرب يونيو ١٩٦٧ بالعلاقات المصرية / الأمريكية إلى مفترق طرق ، إلا أن واشنطن قد استأثرت بتطبيق استراتيجية السلام ؛ فساندت إسرائيل في إحكام قبضتها على الأراضي المحتلة ورفض الانسحاب منها قبل التوصل إلى اتفاق سلام نهائي مع دول المواجهة العربية ورهنا لترويض أنظمة الحكم بها ، كما تبنت العمل على ضمان تفوق إسرائيل العسكري حتى يتحقق ذلك وفقا للاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة لتمتلك واشنطن في نهاية المطاف زمام الأمور لتحديد المبادئ التي تحكم التسوية السياسية . وعلى النقيض أضحت هزيمة يونيو نقطة انطلاق للعلاقات المصرية / السوفيتية ومدخلا قويا لاستقطاب

١- محمود عبد الرحمن إبراهيم ، اتفاقيات السلام بين مصر و إسرائيل ، رسالة دكتوراه ، أكادمية ناصر العسكرية / كلية الحرب العليا ، ١٩٩٢، صـ ٦٠ .

الدول العربية وخاصة دول المواجهة التي اقتربت اقترابا ملموسا و واضحا من موسكو ، بدافع حاجتها الماسة للأسلحة و الدعم السياسي ، ليمثل ذاك المطلب محور العلاقات التي ستربطها بموسكو ارتباطا لا عودة منه ما دام أساس هذه المصالح ـ أي الحرب مع إسرائيل ـ ظل قائما . لذا أمّلت موسكو أن تكتسب علاقاتها العربية طابعا استراتيجيا دائما ، لتنطلق العلاقات المصرية / السوفيتية من قاعدة العداء والمواجهة ضد الولايات المتحدة و إسرائيل معا [١] .

وعلى هذا الوضع حصل الاتحاد السوفيتي على تأشيرة دخول للشرق الأوسط عن طريق القواعد والتسهيلات البحرية للأسطول السوفيتي سواء في اللاذقية أو الإسكندرية . وكان وجوده يشكل تبريرا لإقامة المنشآت العسكرية والتقنية ؛ مما عزز الوجود السوفيتي في المنطقة ، فضلا عن إحداث توازن استراتيجي في مواجهة الأسطول السادس الأمريكي . وكان قرار السوفيت إرسال مستشارين عسكريين مرتبطا بقرار إعادة تسليح القوات المصرية ، وهنا انقلبت السياسة السوفيتية التي لم تعد القضية إرضاء زبائن عبر إغراق أسواقهم الداخلية بالأسلحة فحسب ، وإنما توفير السبل لهم لإعداد جيوش حديثة وفعالة [٢]. فعلى امتداد سنوات حرب الاستنزاف قام السوفيت بإمداد مصر بالسلاح و بالمستشارين والخبراء والفنيين اللازمين لتدريب قواتها المسلحة والإشراف على تشغيل الأسلحة الدفاعية المتطورة . وقد كان هدف عبد الناصر من ذلك منذ هزيمة ١٩٦٧ تدويل الصراع العربي / الإسرائيلي من خلال توريط السوفيت إلى جانب العرب في صراعهم ضد إسرائيل وكان تصور عبد الناصر مبنيا على أساس أن تصعيد مستوى الصراع من المستوى الإقليمي إلى مستوى المجابهة المباشرة بين القطبين ـ بما ينطوي عليه من مخاطر ـ قد يدفع العملاقين إلى العمل بصورة أكثر جدية للتوصل إلى تسوية لذاك الصراع ، بينما ارتأى السوفيت في إمداد القاهرة بالسلاح السوفيتي الأداة التي تمكنهم من ممارسة الضغوط على مصر والتأثير على سياستها الخارجية والداخلية بهدف ربطها بالسياسة السوفيتية، فضلا عن

1-Shai , Feldman , op . cit , p 177 .

٢- هيلين كارير ، السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط ، صـ ١٣٢.

كونها الوسيلة التي تمكنهم من ترسيخ وجودهم في المنطقة بشكل فعلي تتحقق معه أهدافهم الاستراتيجية [١] .

وارتباطا بتلك الأهداف لم يكن لدى السوفيت الحافز القوي الذي يدفعهم إلى مسايرة القيادة المصرية في تصعيد الصراع مع إسرائيل إلى مستوى المواجهة المسلحة والذي يستدعي زيادة تكلفة مساندتهم والاضطرار إلى إمدادها بقدر أكبر وبنوعية أكثر تطوراً من السلاح السوفيتي ، فضلا عن وضع القدرة السوفيتية أمام اختبار فعلي أمام القدرة الأمريكية بما ينطوي عليه ذلك من مخاطر على مكانة الاتحاد السوفيتي وهيبته أمام حلفائه والرأي العام العالمي ، و كذلك الآثار السلبية التي ستنعكس على مسيرة الوفاق بين القطبين ، والأهم من ذلك خشية موسكو وقوع هزيمة أخرى لحلفائها العرب . لكل ذلك عمل السوفيت على تشجيع خيار التسوية السياسية للصراع تفاديا اللجوء إلى خيار الحل العسكري [٢].

ولذلك سعى الاتحاد السوفيتي خلال الفترة التي أعقبت حرب ١٩٦٧ وحتى اندلاع حرب أكتوبر إلى منع انفجار النزاع بأي ثمن خاصة بعدما انخرط في سياسة الوفاق مع الولايات المتحدة ، الذي مر في مرحلته الأولى بتعزيز المكانة السوفيتية . وبدا أن حربا في الشرق الأوسط ستضعف هذه المكانة وربما تكون نهاية للوجود السوفيتي في المنطقة بأسرها . لذلك كان دور المستشارين العسكريين ضمانا لحق المراقبة على التحركات المصرية ، وكنوع من الإشراف على الوضع القائم [٣] .

فجاءت سياسة الانفراج لتلقي بظلالها على المسرح الدولي ، وضرورة إحداث تقدم على الجبهة السياسة لخفض حدة التوتر في الشرق الأوسط ؛ وعلى هذا كان قبول عبد الناصر لمبادرة روجرز لوقف إطلاق النار مقابل زيادة المساعدات العسكرية . وبدا أن احتمال اندلاع حرب جديدة أمر بعيد ، مع تجنب ما يمكن أن

1- Karen Dawisha, op . cit , p 56

2- Robert Freedman , Soviet Policy toward the Middle East Since 1970 [New york : Praeger,1978] , p56 .

٣- هيلين كارير ، مرجع سابق ، صـ ١٣٥ .

يؤدي إلى تدهور العلاقات مع واشنطن فكان على موسكو حل المعادلة الصعبة والمفاضلة بين السلام العالمي ومصالحها مع واشنطن وبين التزاماتها الإقليمية ومصالحها بالمنطقة .

وبوقف إطلاق النار بات الانفراج هو الإطار العام لتطورات الأوضاع الإقليمية ، فضلا عن إثبات مدى التقارب بين القاهرة وموسكو وممارستها حق الفيتو على التحركات المصرية . وبهذا الوضع لم تعد أمام موسكو معضلة الوفاق بين خيارات دراما تيكية بين سياستها الدولية و نقيضتها الإقليمية . إلا أن هذا الوضع لم يدم طويلا ، فجاء رحيل عبد الناصر وتولي السادات السلطة إيذانا ببدء عهد جديد ومرحلة مغايرة تماما لمسار العلاقات المصرية / السوفيتية [1] .

ليشهد عقد السبعينيات تطورات هامة على مسرح العلاقات الدولية ، فبدا الانفراج بين القوتين إطارا جديدا لتطويق الاتحاد السوفيتي وتقليص نفوذه في الشرق الأوسط ، خاصة بعدما نجحت واشنطن في إقناع موسكو بإدارة السياسة الخارجية بعيدا عن الأسس الأيديولوجية وتغيير مفهوم الصراع الدولي بين الشيوعية والرأسمالية - بين القوتين . ونظراً لحاجة موسكو إلى القروض الأمريكية ودعم علاقاتها التجارية والتكنولوجية من أجل تحديث الاقتصاد السوفيتي والرغبة في خفض نفقات التسليح كان على موسكو أن تدفع المقابل والاقتناع بأن مصلحتها الوطنية تتطلب الحد من الحروب المحلية أكثر من محاولة إشعالها [2].

مما حدا بموسكو أن تحث القاهرةعلى قبول المبادرات السلمية الأمريكية والتحذير من بدء العمليات العسكرية ، فالموقف السوفيتي في المنطقة سوف يتأثر لو تم هزيمة العرب ثانية مع استخدامهم للسلاح السوفيتي . كما أن حربا أخرى قد تؤدي إلى المخاطرة بالقيام بتدخل مباشر قد يؤدي إلى تعريض سياسة الوفاق مع واشنطن للخطر ، وهو ما يشكل حجر الأساس في سياسة بريجينيف

1- Alvin Z Rubinstein , Red Star on the Nile ; Peinceton , N . J .; Princeton University Press , 1977 , p 35 .

٢- السيد أمين شلبي ، مرجع سابق ، صـ ١٢٣ .

الخارجية [١]. مما سهل من مهمة السادات بجانب استراتيجية عبد الناصر - قبيل رحيله - وفتح طريق الاتصال السياسي المباشر مع الولايات المتحدة عوضا عن ترك الأمور لحوار ثنائي يجري بين القوتين العظميين [٢]. ولا يعني ذلك إعادة الحسابات لترتيب علاقات مصر بالقوتين العظميين . فلقد كان الدعم السوفيتي عنصرا هاما من عناصر المناورة السياسية لعبد الناصر ، كما كان الاتحاد السوفيتي يمثل في النهاية خط الارتداد والأمن لمصر فيما لو فشلت المبادرة السلمية وهو أمر وارد بالفعل ؛ فلم يكن عبد الناصر يثق في استعداد الولايات المتحدة لتغيير موقفها لكي تحقق تسوية سياسية عادلة لذا كان من أهم أهداف قبول المبادرة بناء حائط الصواريخ [٣]. ومن هذا المنطلق كان قبول عبد الناصر لمبادرة روجرز الأمريكية ، وكان قرار وقف إطلاق النار على الجبهة المصرية الإسرائيلية ساري المفعول استناداً إلى تلك المبادرة ، وبالتالي فإن استمرار وقف إطلاق النار ومحاولات التقارب المصري / الأمريكي لم يكن من الممكن تفسيرها في ذلك الوقت المبكر من حكم السادات على أنها تمثل تغييرا جوهريا في الخط الناصري [٤] .

ومن منطلق التوازن والاستقرار الذي حققه عبد الناصر منذ هزيمة يونيه١٩٦٧، استطاع خلفاؤه في السلطة - خلال الأسابيع التالية - مواجهة المهام الثقيلة وأعباء الحكم ، هكذا أمكن اعتبار الممارسات الساداتية منذ وفاة عبد الناصر وحتى نشوب حرب أكتوبر امتدادا لسياسات دبلوماسية وخطط عسكرية وضعت أسسها في الفترة الناصرية ، إلا أن هذه الممارسات قد تميزت في الواقع عن ممارسات الحقبة الناصرية في جوهرها وفي العديد من تفصيلاتها لتحمل دلالات هامة لما انطوت عليه من مؤشرات لأسس المرحلة التالية على حرب أكتوبر ، وخاصة سياسة مصر الخارجية .

١- ويليام بيير ، أسرار حرب أكتوبر في الوثائق الأمريكية ، وثيقة رقم ١صـ ٢٥ – ٢٧ .
٢- نور الدين كمال ، مرجع سابق ، صـ ٤٧ – ٤٨ .
٣- حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ ١٦٨ .
٤- نور الدين كمال ، مرجع سابق ، صـ ٤٨ .

وإزاء تعثر الجهود على الجبهة السياسية وفشل مبادرة فبراير و مقترحات يارنج ؛ قام السادات بزيارة الاتحاد السوفيتي في أول مارس ١٩٧١ ، وكان لهذه الزيارة أهمية خاصة باعتبارها أول زيارة يجريها السادات لموسكو بصفته رئيسا للجمهورية ، وما يتطلبه ذلك من إرساء وتوضيح الإطار الاستراتيجي الذي تراه مصر لمسيرة علاقاتها بالاتحاد السوفيتي في ظل العهد الجديد [١] . حيث عرض السادات للموقف السياسي المتجمد والتعنت الإسرائيلي و حتمية البدء بعمليات حربية وحاجات القوات للأسلحة التي تضمنت طائرة الردع واستكمال الذخائر وحاجات الدفاع الجوي عن الصعيد ومنشآت مصر الحيوية على النيل . كما أرسى السادات خلال اجتماعه بزعماء الكرملين الإطارالاستراتيجي لعلاقات البلدين ، والمتضمن أن مصر لا ترغب في حدوث مواجهة بين القوتين ، كما أنها لا تريد أن يقاتل جندي سوفياتي معركتها مع إسرائيل [٢] .

إلا إن السوفيت لم يستجيبوا لطلب مصر للحصول على " طائرة الردع " وكان أقصى ما قبلوه هو إمداد مصر بالقاذفة [تي يو ١٦] بشرط أن يتم استخدامها بالتشاور مع الحكومة السوفيتية . لكن السادات رفض القبول بأي قيد أو شرط على حرية القيادة المصرية في استخدام هذه القاذفة . وبقي موضوع توفير طائرة الردع رمزاً لتطور أو جمود العلاقات المصرية / السوفيتية [٣] .

وعلى أية حال فقد حصل السادات على دعم سوفياتي جديد [٤] في مقابل طلب السوفيت زيادة الإشراف على الأسلحة المرسلة ، وتولي الطيارين السوفيت قيادة طائرات [الميج ٢٣] . وأكثر من ذلك بدت موسكو عازمة على الاستفادة من الأوراق التي تملكها داخل مصر ؛ فدعت إلى تخفيض الضغط على اليسار الموالي لها [٥] .

١- طه المجدوب ، سنوات الإعداد وأيام النصر ، صـ ٤٨ .
٢-حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ ١٧٥ .
٣- المرجع نفسه ، صـ ١٧٥ .
٤- طائرات [ميج - ٢٣] وصواريخ [سام - ٤] ، [سام – ٦] .
٥- كان على صبري قد دخل الحكومة المصرية بنهاية عام ١٩٧٠ وكان على رأس دعاة الاقتراب من السوفيت حتى أطلق عليه رجل موسكو الأول . راجع ، هلين كارير دانكوس ، مرجع سابق ، صـ ١٤٠ .

وبدا أن موسكو عبر دعمها للسادات كانت تهدف إلى ما هو أبعد من الحفاظ على مصر في دائرة نفوذها ، فقضية الحل المؤقت كانت لا تزال مطروحة، والتقدم في هذه العملية يبدأ بإعادة فتح قناة السويس وأمّلت موسكو بأن يكون لها دور حاسم في تلك التسوية ، فكان الحل المؤقت يتلاءم ومصالحها [١] .

إلا أن السياسة الأمريكية لمعالجة الصراع الإقليمي متمثلة في زيارة روجرز للمنطقة أظهرت ضعف هذه الحسابات بإقناع السادات بأهمية الدور الأمريكي لحل أزمة الشرق الأوسط ، وأن أي أسلحة سوفييتية تقدم لمصر ستقدم أسلحة أمريكية في مقابلها إلى إسرائيل ، مما ينتفي معه الخيار العسكري أمام السادات وما دام الوجود العسكري السوفيتي باقيا في مصر فإن الدبلوماسية الأمريكية لن تبذل إلا محاولات فاترة في سبيل إجراء تسوية [٢] .

وبينما كانت الأحداث الداخلية في مصر قد بدأت تأخذ طابع المواجهة في مجال الصراع على السلطة ، خاصة بعد استبعاد على صبري من منصبه كنائب لرئيس الجمهورية [أول مايو ١٩٧١] ، وصل إلى القاهرة وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكية [٤مايو ١٩٧١] في إطار جولة كان يقوم بها في المنطقة لتأكيد اهتمام واشنطن بالشرق الأوسط و حل معضلة تناقض المصالح الأمريكية السوفيتية في المنطقة وتحاشي المواجهة بين قطبي الصراع الدولي بمراعاة أن إدخال التنافس الاستراتيجي العالمي إلى تلك المنطقة لا يتفق مع سلام الشرق الأوسط وسياسة الوفاق في العلاقات الأمريكية / السوفيتية . وقد اتسمت هذه الزيارة بأهمية خاصة ، حيث كانت أول زيارة لوزير خارجية الولايات المتحدة منذ ثمانية عشر عاما بهدف استطلاع اتجاهات القيادة السياسية المصرية الجديدة، وبحث النزاع العربي / الإسرائيلي [٣] .

١- كان على صبري قد دخل الحكومة المصرية بنهاية عام ١٩٧٠ وكان على رأس دعاة الاقتراب من السوفيت حتى أطلق عليه رجل موسكو الأول . راجع ، هلين كارير دانكوس ، مرجع سابق ، صـ ١٤٠ .

٢- ى . بريماكوف ، تشريح الصراع في الشرق الأوسط ، ترجمة سعيد أحمد [بيروت : دار ابن خلدون ط١ ١٩٨١] ، صـ ٢١٩ .

3 - American Foreign Relations 1971 , a Documentary Record : Continuing the Series . (Documents on American Foreign Relations) , Edited by , Stebbins , Richard p . , and Adam Elaine p . a Council on Foreign Relations Book , [New York ; University press, 1976] . p 200 .

وعموما بدت إقالة علي صبري من منصبه عشية زيارة روجرز بمثابة إشارة من السادات إلى الولايات المتحدة بإمكانية حدوث تغيير جذري في توجهات السياسة الخارجية المصرية و إعادة ترتيب أولوياتها ، وإمكانية قيام السادات ـ الذي أظهر قدرته على التخلص من أعوان السوفيت وانفراده بالقرار ـ بتصفية الوجود السوفيتي في مصر ، إذا ما أبدت واشنطن تفهما لذلك ، واستعدادا لممارسة قدر من الضغط على إسرائيل لحملها على التوصل إلى تسوية سياسية مقبولة من الجانبين . وبالفعل قد ألمح روجرز للسادات خلال زيارته بأن واشنطن ربما تكون مستعدة لاستجابة أكثر جدية لمبادرة ٤ فبراير إذا عمل السادات على تقليص الوجود السوفيتي في مصر . وعلى أثر ذلك تزايدت الاتصالات المصرية / الأمريكية المباشرة بعد أن كانت تتم عن طريق وساطة موسكو [١] .

وبمغادرة روجرزشرع السادات في مواجهة الموقف الداخلي ، والعمل على حسم الموقف وإنهاء الصراع لصالحه . وكان طبيعيا أن يكون لهذه الأحداث الداخلية رد فعل مباشر من جانب السوفيت ؛ لذلك سارع رئيس مجلس السوفيت الأعلى نيكولاي بودجورني بزيارة القاهرة [في ٢٥مايو١٩٧١] حاملا مشروع معاهدة صداقة وتعاون بين البلدين [٢]. دليلا على القلق الشديد الذي انتاب زعماء الكرملين لاستبعاد حلفاء الاتحاد السوفيتي من الحكومة المصرية . ونظراً لأن السادات بحاجة ماسة للسلاح السوفيتي كان عليه اجتياز ذاك الاختبار وإثبات حسن نوايا اتجاهاته السياسية بقبول توقيع المعاهدة المصرية السوفيتية لإزالة شكوك موسكو والتأكيد على أن ما حدث من تطورات سياسية هو من شئون مصر الداخلية [٣] ، وهو أمر غير موجه على الإطلاق ضد العلاقات المصرية / السوفيتية [٤] .

١ـ انظر ، محمود رياض ، البحث عن السلام في الشرق الأوسط ، صـ ٣٧٤ .

2- Karen , Dawisha , op . cit , p 61.

3- Ibid , p 61 .

٤ـ لمزيد من التفاصيل ، راجع ، مراد غالب ، مع عبد الناصر و السادات ، صـ ١٦٩ – ١٧٠ .

وبالفعل وقع السادات معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي [٢٧مايو١٩٧١] على أن تكون سارية لمدة ١٥ عاماً ، وبخاصة أنها تتضمن تعهدا سوفيتيا بتطوير التعاون في المجال العسكري وتعزيز قدرات مصر الدفاعية بتزويدها بالأسلحة والمعدات اللازمة لاسترداد أراضيها المحتلة ، وبالمقابل احتوت المعاهدة على تعهد الطرفين بعدم الدخول في أية تحالفات أو المشاركة في أية تجمعات أو اتخاذ أية إجراءات ضد الطرف الآخر أو إبرام أية اتفاقيات دولية تتناقض أحكامها مع أحكام تلك المعاهدة . وهذا البند يرمي إلى الحيلولة دون حدوث اتفاق مصري / أمريكي لتسوية أزمة الشرق الأوسط بصورة تستبعد الاتحاد السوفيتي . إلا أن السادات اتخذ المعاهدة ورقة ضغط للمساومة وإثارة مشكلة أسلحة الردع وعدم وفاء موسكو بالتزاماتها في هذا المجال ، علاوة على التباطؤ الشديد في توريد ما تم الاتفاق عليه . وعلى هذا وعد بودجورني بأن كل الأسلحة المطلوبة سوف تصل إلى مصر بعد أيام من عودته . فكان الدافع الرئيسي وراء قبول السادات للمعاهدة بأن تمثل عنصرا من عناصر الضغط على الولايات المتحدة وإسرائيل وعلى الجانب الآخر التزام الاتحاد السوفيتي بإمداد مصر بحاجاتها من السلاح بهدف دعم قدراتها العسكرية اللازمة للمعركة العسكرية في حالة فشل جهود التسوية السياسية [١] . لتفوت موسكو على السادات الفرصة باتخاذ صراعه مع مجموعة مايو المعروفة بميولها اليسارية ذريعة لقطع العلاقات الدبلوماسية معها . فضلا عن إثبات أن النفوذ السوفيتي في مصر لا يزال راسخا وأن القضاء على مراكز القوى يعد مسألة داخلية لا تعكس تحولا في توجهات السياسة الخارجية المصرية في ظل انفراد السادات بالسلطة [٢] . والحيلولة دون حدوث اتفاق مصري أمريكي لتسوية أزمة

١- تعد المعاهدة المصرية السوفيتية أول معاهدة من نوعها يبرمها الاتحاد السوفيتي مع دولة من خارج المعسكر الاشتراكي فقد تجاهلت موسكو طلب عبد الناصر لا برام مثل هذه المعاهدة وطلب السادات أيضا المقدم ٣١ / ٣ / ١٩٧١ . انظر ، ممدوح محمود منصور ، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط [القاهرة : مكتبة مدبولى ط١ ١٩٩٥] ، صـ ٣٩٥ – ٣٩٧ . للإطلاع على وثيقة المعاهدة ، انظر ، جمهورية مصر العربية ، وزارة الخارجية : الإدارة القانونية والمعاهدات ، مجموعة المعاهدات ١٩٧١ ، إعداد جمال مصطفى الجندي [القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٩٧١] ، كذلك الجريدة الرسمية ١٩ أغسطس ١٩٧١ ، العدد [٣٣] .
٢- وحيد رأفت ، العالم العربي والاستراتيجية السوفيتية المعاصرة [الإسكندرية : منشأة المعارف ط١ ١٩٧٦] ، صـ ٢٢٣ – ٢٢٤ .

الشرق الأوسط تستبعدالاتحاد السوفيتي من المشاركة في تلك التسوية وهوما أكدته [م٩] من المعاهدة . فجاءت المعاهدة لتمثل عنصرا من عناصر الضغط على واشنطن لحملها على التحرك الجدي على طريق التسوية السياسية وربما ارتأت موسكو في معاهدة الصداقة والتعاون عنصرا هاما لدفع العلاقات بين البلدين نحو آفاق ومجالات أوسع مدى وتقنينا للعلاقات المصرية / السوفيتية في إطار أسلوب جديد لترسيخ الوجود الاستراتيجي للاتحاد السوفيتي خارج نطاق دائرة نفوذه التقليدية متجاوزا بذلك استراتيجية تعامله مع العالم الثالث المقتصرة على الأهداف السياسية فقط [١]. و عموما إرتأها السادات وسيلة لضمان استمرار الدعم الاقتصادي و العسكري السوفيتي لموقف مصر ضد إسرائيل [٢] .

و الأهم من ذلك فقد ارتآها السادات ضرورة ملحة تمليها عليه الاعتبارات التكتيكية التي تنتفي معها ارتباط مصر بشكل أبدي بالفلك السوفيتي . وهو ما عبر عنه السادات للملك فيصل خلال زيارته للقاهرة في أعقاب التوقيع على المعاهدة ؛ من أن تلك المعاهدة لا تزيد عن مجرد كونها حبرا على ورق[٣] . كما بادر السادات فور الإعلان عن إبرام المعاهدة بإبلاغ واشنطن بأن تلك المعاهدة لن تغير شيئا في توجه مصر نحو السلام ، و أنه لا يزال يسعى إلى التوصل إلى اتفاقية مؤقتة [٤]. وهو ما يفسر سلوك السادات وحرصه على بقاء قنوات الاتصال مفتوحة مع واشنطن رغم تلك الخطوة المعاكسة . ومن المفارقات أن تتجاهل واشنطن تبريرات السادات ، فلم تلق محاولات السادات للتقرب إلى واشنطن استجابة مشجعة . ولعل مرد ذلك هو الخلاف والانقسام داخل الإدارة الأمريكية ما بين وزارة الخارجية ومستشار الأمن القومي هنري كيسنجر الذي ارتأى أنه لم يحن الوقت بعد لإجراء تسوية سلمية للصراع الإقليمي لمجرد تلك الإجراءات فلا تزال مصر قاعدة للنفوذ الشيوعي في الشرق الأوسط . فلابد من إخراج السوفيت

١- السياسة الدولية ، معاهدة الصداقة و التعاون بين مصر و الاتحاد السوفيتي (٢٧ مايو ١٩٧١) ، العدد [٤٥] يوليو ١٩٧٦ ، كذلك ، ممدوح منصور ، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط ، صـ ٣٩٨ .

2- Karen , Dawisha , op . cit , p 62 .

٣- جمال على زهران ، السياسة الخارجية لمصر ١٩٧٠ – ١٩٨١ [القاهرة : مكتبة مدبولى ط١ ١٩٨٧] ، صـ ٢٨٣ .

٤- وليام كوانت ، عشر سنوات حاسمة ، صـ ٢٠٥ .

من مصر بشكل لارجعة فيه قبل إجراء أية تسوية ؛ حتى تحرم مصر من مزايا الاستفادة من الوجود السوفيتي كورقة ضغط خلال المفاوضات ، فضلا عن سلبيات ذلك على جبهتها العسكرية وتجريدها من كل عناصر ومقومات قوتها وحينئذ تتم التسوية تحت الضغط العسكري الإسرائيلي حسب الشروط الإسرائيلية وفقا للاستراتيجية الأمريكية [١].

وأيا كان الأمر فلم تكد معاهدة الصداقة يجف مدادها حتى توترت الأجواء ، و أطلت أزمة السودان برأسها لتعكر صفو العلاقات المصرية / السوفيتية حيث لعبت المساندة المصرية دوراً حاسماً في إحباط الانقلاب الشيوعي والإطاحة بنظام جعفر نميري ؛ مما أثار استياء السوفيت وهو ما انعكس بسلبياته على الجدول الزمني لعقود صفقات السلاح المتفق عليها وتوقيتات توريدها إلى مصر[٢] .

و مع جمود الجبهة السياسية إزاء التعنت الإسرائيلي و اللامبالاة الأمريكية بدأ السادات يعيد حساباته من جديد على أساس فرضية عدم إمكانية إحراز أي تقدم ملموس على طريق التسوية السلمية وأن الأمر يقتضي القيام بتحرك عسكري لتحريك القضية من جمودها ، لاسيما في ظل تعهداته أمام الرأي العام المصري والعالمي بأن عام ١٩٧١هو عام الحسم سلما أم حربا . غير أن مثل ذاك التحرك العسكري في ظل تدهور العلاقات المصرية / السوفيتية كان أشبه ما يكون بمغامرة غير محسوبة ، وبخاصة مع تباطؤ موسكو في إمداد مصر بالسلاح [٣] .

وأصبح السادات في موقف صعب للغاية فقد انتهى عام الحسم بدون حسم سواء سلما استناداً إلى الإيماءة الأمريكية بأن عام ١٩٧١هوعام الحسم [٤]، أو حربا بسبب اندلاع الحرب الهندية الباكستانية وهو ما اتخذه السادات ذريعة لئلا

١- هنري كيسنجر ، سنوات البيت الأبيض ، صـ ٥٤٠.
٢- طه المجدوب ، سنوات الإعداد و أيام النصر ، صـ ٥٢ . كذلك ،
. Karn Dawaisha , op cit . p 62
٣- ممدوح منصور ، مرجع سابق ، صـ ٤٠٣ .
٤- فقد تضمنت الرسالة التي أرسلها ويليام روجرز وزير الخارجية الأمريكية إلى نظيره المصري في بداية عام ١٩٧١ طمأنه واشنطن للسادات بأن عام ١٩٧١ هو عام الحسم ، لمزيد من التفاصيل راجع :
Stein , Kenneth w . , Heroic Diplomacy : Sadat , kissinger , Carter , Begin and the
. Quest for Arab Israeli Peace , [New york : Routladge , 1999] , p 63 – 64

يحسم الأمر عسكريا أملا في حسمه بالسلام ؛ فتقرر تأجيل توقيت أي عمل عسكري على الجبهة المصرية انتظاراً لانتهاء الحرب الهندية الباكستانية مما حدا بالسادات طلب الزيارة لموسكو خلال شهر ديسمبر ، واعتذر قادة الكرملين لعدم إمكانية الزيارة في ذاك التوقيت وتم إرجاؤها إلى أوائل شهر فبراير ١٩٧٢، الأمر الذي أثار استياء السادات[١] . ليواجه السادات موقفا حرجا وضعته فيه القوتان العظميان ؛ بامتناع موسكو عن تزويد القوات المسلحة بحاجاتها من الأسلحة الهجومية والأهم من ذلك مراوغة واشنطن لفتح طريق الحل السياسي ورفضها ممارسة أي ضغوط على إسرائيل ؛ لذلك تراجع السادات عن قراره أملا في تغيير سياسة واشنطن التي سحبت مبادرتها الدبلوماسية لحل أزمة الشرق الأوسط ، وبدأت في تصعيد مساعدتها العسكرية لإسرائيل وإعلان التزامها بالمحافظة على التفوق العسكري لصالح إسرائيل ليس فقط ضد مصر وحدها بل ضد كل جيوش الدول العربية مجتمعة . هكذا انتهى صيف١٩٧١دون أن تحقق جهود السادات كسر الجمود السياسي الذي أحاط بقضية الشرق الأوسط أي نجاح؛ حيث لم تحقق المباحثات التي جرت مع الولايات المتحدة خلال النصف الأول من عام ١٩٧١ أي نتائج ايجابية . بينما لم تنجح القاهرة في أن تحصل من الاتحاد السوفيتي على الأسلحة والمعدات اللازمة لها للقيام بعمليات حربية ضد إسرائيل [٢] .

وبينما تحدد موعد زيارة السادات الثانية لموسكو ليكون في شهر أكتوبر ، عاودت واشنطن الاتصال بالقاهرة في أوائل ذات الشهر لتبدأ مرحلة جديدة من الحوار السياسي مع الإدارة الأمريكية [٣] . وعموما تمت زيارة السادات الثانية لموسكو [١١أكتوبر ١٩٧١] في جو مشحون بعناصر الشك والقلق بين الطرفين. وكان الجانب العسكري المحور الرئيسي الذي دارت حوله الزيارة ، خاصة قضية التسليح الحيوية والمستوى المختل بين مصر و إسرائيل . فطالب السادات بتحقيق تساوٍ في القدرات العسكرية مع إسرائيل خاصة في الأسلحة التي توفر

1- Israeli , Raphael , The Public Diary of President Sadat ;The Road to War , part 1 , op . cit , p 245 ..

٢- انظر الفريق محمد فوزي ، استراتيجية المصالحة ، صـ ١٧٧ .

٣- المرجع نفسه ، كذلك ، طه المجدوب ، سنوات الإعداد و أيام النصر ، صـ ٥٢ .

عنصر الردع المناسب ؛ حتى يتحقق توازن القوى العسكرية بين مصر و إسرائيل نوعا وكما . وكما أكد السادات على أن قرار الحرب هو قرار مصري ، وأن مصر لا تريد أن يحارب السوفيت معركتها مع إسرائيل. لكن القادة السوفيت لم يقتنعوا بهذا الرأي وحاولوا إقناع السادات بأن ميزان القوة العسكري بين إسرائيل والعرب هو في صالح العرب في كل أنواع الأسلحة المختلفة بنسبة ٢ : ١ رغم أنهم يدركون تماما أن المقارنة الرقمية هي مقارنة خادعة يغيب عنها فارق كفاءة الأسلحة وحجم قدراتها التدميرية ، وفي نفس الوقت أكد السوفيت تشبثهم بالعمل من أجل التوصل إلى تسوية سياسية وتحذيرهم من الإقدام على مغامرة عسكرية ، كما ألمح السادات لمضمون رسالة واشنطن لعرض بدء التفاوض المباشر مع إسرائيل دون شروط مسبقة بغرض إعادة فتح قناة السويس ، ودلالة ذلك بعدم قدرة مصر على تغيير الوضع الراهن بالقوة ، ومن ثم فلن تستجيب لتحقيق تسوية سلمية عادلة [١] .

ومع اقتراب حلول موعد انعقاد قمة موسكو بدأ السوفيت في التمهيد لدعم موقفهم التفاوضي خلال تلك القمة ؛ حيث وجهوا الدعوة إلى السادات لزيارة موسكو خلال شهر أبريل١٩٧٢بهدف إثبات" الولاء" المصري للاتحاد السوفيتي والتأكيد على الوجود المؤثر في مصر والشرق الأوسط كورقة ضغط للمفاوضات بين العملاقين . وبالفعل استجاب السادات للدعوة أملاً في أن يؤدي دعمه للموقف السوفيتي التفاوضي مع الولايات المتحدة إلى إيجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط. وقد أعاد السادات خلال هذه الزيارة التأكيد على أن نجاح الحلول السلمية يقتضي في البداية القيام بتحرك عسكري لتحريك الموقف وبدء التفاوض . ومن ناحية أخرى فقد طالب السادات بأن يبدأ السوفيت فور انتهاء اجتماعات قمة موسكو في دعم قدرات مصر العسكرية حتى يمكن الاستناد إليها كورقة ضغط لتحريك المفاوضات السلمية أو كأداة للتحرك العسكري إذا اقتضت الظروف المواجهة العسكرية. وفي نهاية الزيارة تم الإعلان عن البيان الختامي المشترك

١-انظر ، طه المجدوب ، سنوات الاعداد و أيام النصر ، صـ٥٣ . كذلك ، محمود رياض ، البحث عن السلام ، ٤١٧ـ٤١٨ .

ليؤكد أن الدول العربية لديها كل المبررات للجوء إلى كافة الوسائل غير السلمية لاستعادة الأراضي المحتلة . مما يعد بمثابة إشارة ضمنية لواشنطن قبل لقاء القمة بأن الاتحاد السوفيتي مستعد للذهاب إلى أخر الشوط في مساندة حلفائه في المنطقة حتى ولو اقتضى الأمر اللجوء إلى التحرك العسكري [١] . وفي منتصف مايو ١٩٧٢وعشية قمة موسكو قام السوفيت باستعراض آخر لنفوذهم في مصر حيث وصل إلى القاهرة المارشال جريتشكو وزير الدفاع السوفيتي تسبقه أربع طائرات سوفييتية سبق أن وافق السوفيت على إمداد مصر بها خلال زيارة السادات لموسكو في فبراير ١٩٧٢لتشارك تلك الطائرات في عرض جوي أعقبه إصدار بيان رسمي أشار إلى أن مصر قد حصلت على قاذفات سوفييتية بعيدة المدى ، وأن القوات الجوية المصرية قد تخطت القدرات الدفاعية إلى مرحلة تنمية القدرات الهجومية . كما تم التباحث خلال الزيارة بشأن أوضاع التسهيلات البحرية للأسطول السوفيتي في الموانئ المصرية [٢] .

وبالطبع فقد كان هدف السوفيت من وراء تلك المناورات إقناع واشنطن بأن العلاقات المصرية / السوفيتية تسير نحو التحسن والاستقرار. وعلى الجانب الآخر احتواء السادات وتفادي تقلباته حتى تمرير القمة الدولية المرتقبة . وبالمقابل قام السادات بتسليم جريتشيكو قائمة باحتياجات مصر من السلاح حتى ولو اضطرته الظروف لدفع ثمنها بالعملة الصعبة ، في الوقت نفسه أكد السادات بأنه لا يريد مواجهة بين قطبي الصراع الدولي ، وأنه لن يسمح بوجود قوات سوفييتية في مصر خصوصا عند بدء معركتها العسكرية [٣] .

وجاء البيان الختامي لقمة موسكو لينسف كل ذلك لخلوه من أية إشارة إلى مشكلة الشرق الأوسط ، وهو ما سعى إليه كيسنجر وحققه بنجاح فائق ، حتى يقضي على أية احتمالات لدى السادات في جدوى الاعتماد على السوفيت في

١- ممدوح منصور ، مرجع سابق ، صـ ٤٠٧ .
٢- السياسة الدولية ، الخلاف المصري السوفيتي ، ملف وثائقي ، العلاقات المصرية / السوفيتية (١٩٤٣ - ١٩٧٦) العدد [٤٥] يوليو ١٩٧٦ .
٣- انظر مراد غالب ، مرجع سابق ، صـ ١٨٠ ،كذلك ، حمدي فؤاد الحرب الدبلوماسية بين مصر و إسرائيل ، صـ ٢٠٩ .

التوصل إلى تسوية مقبولة من جانب العرب . والأهم من ذلك هو تضمن المبادئ الأساسية بين العملاقين بتحمل مسئولية خاصة لعمل كل ما في وسعهما لكي لا تنشأ صراعات أو مواقف تعمل على زيادة التوترات الدولية . لتقع موسكو في شرك الخداع الأمريكي واحتوائها بطوق الوفاق الدولي لكشف عجزها [١] .

وهو ما فسرته القاهرة على أنه اتفاق بين العملاقين على تجميد الوضع أو فرض حالة من الاسترخاء العسكري على المنطقة . فبدت موسكو تسعى لتحسين علاقاتها مع واشنطن على حساب التزاماتها تجاه حلفائها ؛ ليصل كيسنجر إلى ما أراد حيث بدأ الشعور بالإحباط يسيطر على السادات .

وفي أعقاب انتهاء اجتماعات قمة موسكو قام وزير الحربية الفريق محمد صادق بزيارة موسكو [يونيو ١٩٧٢] لمناقشة وصول إمدادات السلاح السوفيتي. غير أنه عاد بعد مباحثات دامت ستة أيام ليبلغ السادات بأن السوفيت ليس لديهم الاستعداد للانتظام في توريد السلاح لمصر وفقا للمواعيد التي سبق الاتفاق عليها [٢]. وهنا اقتنع السادات بأنه لا جدوى من استمرار مصر في الارتباط بالسوفيت فلم تمارس موسكو القدر الكافي من الضغط السياسي على واشنطن لحملها على التوصل إلى حل مشكلة الشرق الأوسط . وهو ما يفسر السلوك السوفيتي وسياسة المماطلة في إمدادات السلاح حفاظا على الوفاق مع الولايات المتحدة وارتكاز هدفهم فقط في الإبقاء على المنطقة في حالة من التوتر الدائم والمحكم لضمان استمرار احتياج العرب لمساندتهم [٣] . ومن ثم أصبح البديل الوحيد أمام السادات آنذاك هو التحول تجاه الولايات المتحدة إدراكاً منه أن الطريق الوحيد للتسوية السلمية يمر عبر واشنطن . وتدعيما لذلك تم الإعلان في ٢يوليو١٩٧٢عن الاستعداد لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة . لتشكل تلك الخطوة المحسوبة دليلا قاطعاً على بداية حدوث تحول جذري في توجهات السياسة الخارجية المصرية [٤].

١- انظر ، السيد أمين شلبي ، الوفاق الأمريكي السوفيتي ، صـ ١٢٩ ـ ١٣٠ .
٢- لمزيد من التفاصيل ، راجع ، جمال زهران ، مرجع سابق ، صـ ٢٥٣ . كذلك السياسة الدولية ، الخلاف المصري السوفيتي ، المصدر المشار إليه .
3- Israeli , Raphael , The Public Diary of President Sadat ;The Road to War , part 1 , op . cit , p 390 .
4- Freedman , op . cit , p 85 .

وبطبيعة الحال فقد كانت أولى الخطوات على طريق التقارب والتقاء القاهرة بخط واشنطن هو القضاء على الوجود السوفيتي في مصر- أهم أولويات السياسة الخارجية الأمريكية - وضمن عوامل عديدة شجعت السادات على اتخاذ قراره بتصفية الوجود السوفيتي في مصر بناء على تلك الرسالة الشفوية التي بعث بها نيكسون إلى السادات ، والتي حملها إليه وزير الدفاع السعودي - لتلعب السعودية دوراً بالغ الأهمية في هذا الشأن – في ٦ يوليو١٩٧٢ متضمنة التأكيد على امتلاك واشنطن وحدها مفتاح حل أزمة الشرق الأوسط والتلويح بأن الضغط على إسرائيل لتقديم تنازلات رهن بتصفية الوجود السوفيتي في مصر[١] .

وجاء تقرير السفير السوفيتي - فلاديمير فينوجرادوف - لدى القاهرة عن نتائج القمة الأمريكية السوفيتية ليدفع بالسادات قدما على طريق واشنطن ؛ حيث لم يشر التقرير إلى موقف السوفيت من التحرك العسكري أو إلى مطالب مصر من السلاح التي سبق أن تقدمت بها للاتحاد السوفيتي ؛ مما حدا بالسادات إلى رفض رسالة القادة السوفيت شكلا وموضوعاً ، ورفضه لذاك الأسلوب في التعامل مع مصر . وتوجيه الشكر للاتحاد السوفيتي على المساعدة التي قدمها العسكريون السوفيت ، وأنه يريد إنهاء خدماتهم اعتباراً من ١٧ يوليو ١٩٧٢ ، أما بشأن الأسلحة السوفيتية الموجودة في مصر إما أن تباع لمصر ويدرب عليها قواتنا أو يتم سحبها . مع بقاء القوات السوفيتية تحت القيادة المصرية إلى أن يتم الانتهاء من تدريب القوات المصرية أويتم سحبها ، وأخيراً يتم سحب المستشارين والأسلحة خلال أسبوع [٢] .

وعلى الفور استجابت موسكو لقرار السادات بطلب سحب الخبراء والمستشارين السوفيت احتواء للأزمة لينخفض عدد الخبراء السوفيت في القاهرة من ١٥,٠٠٠ إلى حوالي مائتي خبير فقط بحلول ١٧يوليو١٩٧٢. وبمناورة

١- بشأن رسالة نيكسون ، راجع ، حمدي فؤاد ، الحرب الدبلوماسية بين مصر و إسرائيل ، صـ ٢١٢ . كذلك بريما كوف ، مرجع سابق ، صـ ٢٢٠ .
٢- راجع محمد حسنين هيكل ، الطريق إلى رمضان [بيروت : دار النهار للنشر ط١ ١٩٧٥] ، صـ ١٥٦ . كذلك محمد حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ ٢١٧ – ٢١٨ .

تكتيكية قرر السادات تحقيق التخلي جزئيا ، وذلك بسحب ثلثي القوة السوفيتية مع الإبقاء على الثلث في مواقعه ، تجنبا لسلبيات التخلي الكامل إلى حد ما ، وتأمينا لإيجابيات الإجراء المقرر نسبيا ليحتفظ السادات لنفسه بحرية الحركة مستقبلا مع السوفيت [١] .

هكذا أصبح القرار هو قرار السادات الذي أخرجه إعلاميا ، بأنه استجابة للرأي العام داخل المؤسسة العسكرية مع إبقاء باب الحوار مفتوحا مع موسكو ، وفي الوقت نفسه يمثل القرار إنذاراً للخطر ؛ لتنتقل حالة النقد للاتحاد السوفيتي من دائرة القوات المسلحة إلى أفراد الشعب المصري بشكل أعطى صورة الحملة الموجهة ضد الوجود السوفيتي في مصر الشعور بأن هذا الوجود عامل معوق لاستكمال القوات المسلحة استعدادها لاسترداد الأرض المحتلة [٢] .

وإزاء رفض الاتحاد السوفيتي الاستجابة لطلب مصر شراء المعدات السوفيتية المتطورة والإصرار على سحبها ، وفشل زيارة رئس الوزراء عزيز صدقي لموسكو أعلن السادات في ١٨ يوليو ١٩٧٢ على الملأ قراره بإنهاء مهمة الخبراء السوفيت [٣] .

وتتعدد الدوافع التي حدت بالسادات لاتخاذ ذلك القرار الخطير في تلك الفترة الحرجة ، ما بين دوافع تتعلق بشخصية السادات متجسدة في كراهية السادات للسوفيات وتشككهم في نواياه وعدم معاملته بقدر اهتمامهم بعبد الناصر، الأمر الذي أدى إلى فقدان الثقة بين الطرفين ، فضلا عن انتماءات السادات الأيديولوجية الأكثر ميلا تجاه الفكر الليبرالي منها إلى الفكر الاشتراكي - وهو ما كان معروفا حتى قبل توليه الرئاسة - وانبهاره بالنموذج الأمريكي واعتقاده الراسخ بامتلاك واشنطن زمام الأمور. ليحسم الصراع المحتدم بين السادات ووزير الحربية

١- لمزيد من التفاصيل ،راجع ، الفريق سعد الدين الشاذلي ، حرب أكتوبر ، ص ٢٢٦-٢٣٦ . كذلك ، جمال زهران ، مرجع سابق صـ ٢٩٦ .
٢- طه المجدوب ، سنوات الإعداد وأيام النصر ، صـ ٦٠ .
٣- أمين هويدي ، الفرص الضائعة ، صـ ٢٨٥ - ٢٨٨ . أما عن تقييم القرار ، انظر ، المرجع نفسه ، صـ ٢٩٠ - ٢٩٥ .

الفريق محمد صادق بشأن الخبراء السوفيت بهذا الشكل الدرامي [1]. أما العوامل الموضوعية التي كانت وراء قرار السادات بطرد الخبراء السوفيت منها ما يتعلق بالقيود التي فرضها الاتحاد السوفيتي على إمداد مصر وتسليحها بنوعيات معينة من الأسلحة المتطورة والهجومية ، ومماطلتهم في توريد صفقات السلاح المتفق عليها . فضلا عن تزايد حدة الاحتكاكات بين العسكريين المصريين وبين المستشارين والخبراء السوفيت ورفضهم الامتثال للقرارات الصادرة عن القيادات العسكرية العليا في مصر إلا بعد موافقة موسكو عليها ، بجانب منع كبار الضباط المصريين من ارتياد بعض المواقع العسكرية الخاضعة للإشراف السوفيتي على تشغيلها بحجة السرية [2].

فكان تفجير مثل هذا القرار دعما لنفوذ السادات داخل القوات المسلحة ومدخلا للتخلص من وزير الحربية ، فضلا عن امتصاص حدة الغضب الشعبي وكسب التأييد الجماهيري ومبرراً لتأجيل قرار الحرب لحين اتضاح معالم الموقف الأمريكي . وربما يحدث القرار دويه لدى صانع القرار الأمريكي لاتخاذ خطوات إيجابية في اتجاه التسوية السياسية وبالمقابل يمثل عامل ضغط على القادة السوفيت لحثهم على مزيد من الدعم لمصر وإمدادها بالأسلحة الهجومية التي تمكنها من الجلوس على طاولة المفاوضات استنادا إلى قوتها العسكرية أو القيام بعمل عسكري لتحريك القضية من حالة الجمود التي أصابتها وأخيراً الضغوط الخارجية من جانب الولايات المتحدة ، فكان إنهاء الوجود السوفيتي في مصر مطلبا أمريكيا وجه إلى السادات عن طريق الوسيط السعودي [كمال أدهم عميل المخابرات الأمريكية] منذ الشهورالأولى لحكم السادات كشرط أساسي للتحرك نحو التسوية السياسية للصراع العربي / الإسرائيلي . وعلى هذا تعهد السادات بخروج السوفيت من مصر مقابل خروج إسرائيل من سيناء . وأمام تزايد حدة الضغوط داخليا وخارجيا تراجع السادات عن شرطه وأقدم على قراره

١- بشأن الصراع المحتدم بين السادات و وزير الحربية الفريق محمد صادق إحدى دوافع قرار السادات بطرد الخبراء السوفيت ، راجع ، حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ ٢٠٧ – ٢٠٨ . كذلك مراد غالب ، مرجع سابق ، صـ ١٨٠ . كذلك جريدة الأخبار ، ٣ /٨ / ١٩٧٤ .

٢- أحمد عبد اللطيف شيحه ، بين العصرين [القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ط١ ١٩٩٩] ، صـ ١١

دون أية تعهدات أمريكية بشأن تلك الخطوة الهامة ، فاستقبلت واشنطن قرار السادات كهدية منحها السادات إياها بدون مقابل [١] .

وبمناورة تكتيكية أرسل كيسنجر رسالة عبر القنوات الخلفية في٢٦يوليو محاولا الإبقاء على الحوار مع واشنطن ، وحفاظا على السادات داخل الدائرة المفرغة ومتاهات التسوية لحين الاستسلام التام . ومن المفارقات أن السادات ظن قراره بطرد الخبراء وتصفية الوجود السوفيتي في مصرسيفتح الباب على مصراعيه لتحقيق تسوية سياسية ، ولم يخيب كيسنجر أمل السادات نهائيا في واشنطن وسراب الحل السلمي ، لذا بعث برسالة تدعو لإجراء محادثات سرية على مستوى عال .

واستعدادا للحوار مع واشنطن طلب السادات إعداد دراسات حول الموقف السياسي بمجرد وصول رسالة كيسنجر، وإجراء دراسة للرسالة الأمريكية ، كما ارتأى السادات ضرورة اختيار خطة عمل مستقبلية . وعلى أثر ذلك قرر إعفاء وزير الخارجية مراد غالب من منصبه وتعيين محمد حسن الزيات خلفا له . وكان لهذا القرار دلالاته الواضحة ولكن غموض اتجاهات كيسنجر وإصرار واشنطن على الاتفاقية المرحلية أوصلت الحوار إلى طريق مسدود وتوقف الاتصال [٢]. فقد آثرت واشنطن انتظار رفع ديناميكية القرار إلى آخر الشوط و تصفية كل معالم وصور العلاقات مع السوفيت ؛ فكانت مصر تحتل مركز الصدارة بالنسبة لأهداف الولايات المتحدة في الشرق الأوسط . ولم يكن ذلك راجعا لثقل مصر وقدر نفوذها في العالم العربي فحسب ، فقد كانت أيضاً مركز الثقل في المواجهة مع إسرائيل ومحور الوجود السوفيتي السياسي والعسكري في الشرق الأوسط، وعلى هذا ظلت مشكلة الشرق الأوسط تحتل مرتبة ثانوية في اهتمامات البيت الأبيض على امتداد أربعة أعوام [٣].

١- انظر ، محمد حسنين هيكل ، أكتوبر ١٩٧٣ السلاح و السياسة ، صـ ١٣٣ – ١٣٤ . كذلك ، مراد غالب ، مرجع سابق ، صـ ١٨٧ .
٢- حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ٢٢٧ – ٢٢٨ .
٣- حافظ إسماعيل ، المرجع نفسه .

ورغم الصدمة العنيفة التي لاقتها موسكو إزاء قرار السادات إلا أن السادات كان على يقين باحتواء الأزمة ، فقد أدرك مدى أهمية الوجود السوفيتي واستمرار العلاقات المصرية / السوفيتية بالنسبة لموسكو ، لأنها تجسد وجودهم ليس في مصر فقط ولكن في الشرق الأوسط بأكمله . لذلك ألقى السادات بقنبلة سحب الخبراء وهو آمن لرد فعلها العنيف من قبل السوفيت ، وفي الوقت الذي ينتظر رد فعلها الإيجابي لدى واشنطن.

ولم يكن أمام موسكو لاستعادة مواقعها الإقليمية سوى ابتلاع إهانة السادات واحتواء الأزمة التي ستنتهي كسابقاتها إلى حوار جديد استناداً إلى احتياج القاهرة لموسكو فلا بديل للسلاح السوفيتي أمام مصر ، في الوقت الذي تدرك فيه موسكو أن خروج السوفيت من مصر يعد تأشيرة خروج نهائية من الشرق الأوسط وبدت سياسة الكرملين لتقييم القرار على أساس هدف الحصول على تنازلات سوفيتية جديدة والحصول على طائرات [ميج ٢٣] دون أي إشراف سوفيتي وليس إلى تدمير العلاقات مع موسكو في إطار استراتيجية المصالح المتبادلة ، والحاجة الملحة للطرفين ؛ فضمان الوجود السوفيتي مقابل ضمان استمرار تدفق الأسلحة السوفيتية [١] .

وجاءت الاستجابة لطلب الانسحاب تعزيزا لإعلان موسكو بعدم التدخل في الشئون الداخلية لمصر حفاظا على أرصدتها وتفويت الفرصة على السادات بنسف الوفاق . إلا أن موسكو ظلت أسيرة توجهات السادات ؛ لذلك استجابت للمطالب العسكرية المصرية إبقاء على الوجود السوفيتي في المنطقة والذي تعد مصر أهم عناصره . وبهذا الوضع وجدت موسكو نفسها بين تناقض حاد ما بين علاقاتها مع واشنطن في إطار الخط العام لسياسة الانفراج ، وبين متطلبات تحالفاتها العربية ومصالحها الإقليمية .

وباحتواء الأزمة والحد من التوتر بين البلدين تدعيما لمركز موسكو ومواقعها الإقليمية من أجل المشاركة الفعالة في عملية التسوية التي بدأت تلوح

١- هيلين كارير دانكوس ، مرجع سابق ، صـ ١٤٩ .

في الأفق وأن يكون الاتحاد السوفيتي شريكا كاملا في المفاوضات وعلى قدم المساواة مع الولايات المتحدة . و إلا خسر كل أرصدته بالمنطقة وأعلن عن فشل استراتيجيته في الشرق الأوسط لذا فضلت موسكو الانحناء للعاصفة التي فجرها السادات ؛ فابتلعت كبرياءها ، وبدأت تتحسس جذب آخر خيوطها مع القاهرة وبدت بوادر مرحلة جديدة في العلاقات المصرية / السوفيتية تلوح في الأفق ، لقبول القاهرة طلب السلطات السوفيتية الإذن لبعض ناقلات جنودها للتمركز مجدداً في بورسعيد التي كانت قد غادرتها منذ شهرين . وعلى الجانب الآخر حاولت القاهرة أن تتفادى ولو جزءاً من سلبيات القرار وأخطاره وخاصة في ظل سياسة اللامبالاة التي اتبعتها واشنطن تجاه القرار وقبول المطلب السوفيتي. بعدما حقق السادات مكاسب ذاتية من وراء قراره ، وتأكيد سلطته المنفردة ، وتوضيح بما لا يدع مجالا للشك بأن السادات صاحب القرار أولا وآخراً . لذا أراد السادات أن يأخذ قراره شكلا دارماتيكيا ليكون أشد وقعا وأبعد أثرا على كل من يهمه الأمر [1].

وإزاء فشل مساعي السادات في الحصول على السلاح من الدول الغربية أخذ يعيد تقييم حساباته من جديد ، فعمل على تصفية أجواء العلاقات مع السوفيت ومحاولة تجاوز الخلافات بين البلدين . فتم الاتفاق على إعادة السفراء مرة أخرى، ووافق السوفيت على إمداد مصر بحاجاتها من قطع الغيار اللازمة للقوات الجوية المصرية ، وإعادة بعض وحدات صواريخ [سام-٦] التي كانت قد سحبت في يوليو ، كما تمت إعادة بعض الخبراء السوفيت إلى مصر مرة أخرى [2].

و بانتهاء القتال في فيتنام وإعادة انتخاب نيكسون رئيسا للولايات المتحدة لفترة ثانية ، بدأت الإدارة الأمريكية تبدي اهتماما ملحوظا بشأن قضية الشرق الأوسط لتطرح تلك القضية ضمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية .

١- بشأن هذا التحليل راجع ، مراد غالب ، مرجع سابق ، صـ ١٨٨ .

2- Dawisha , Karen , op . cit , p . 65 ..

وعلى هذا الأساس تم عقد لقاء بين كيسنجر وحافظ إسماعيل في ٢٣ فبراير بواشنطن ، حيث أجمل نيكسون استراتيجية التفاوض على مستويين ؛ الأول يضطلع به كيسنجر سرا ، والآخر يتم علنا وتشارك فيه وزارة الخارجية ، كما أشار نيكسون إلى صيغة السيادة والأمن . وخلال مشاورات كيسنجر/ حافظ إسماعيل طرح كيسنجر ضرورة قبول فكرة التوصل إلى تسوية تنفذ على مدى فترة طويلة . وأشار ضمنا إلى أن السيادة المصرية على سيناء يمكن الاعتراف بها في وقت مبكر ، ولكن الحاجة تدعو إلى ترتيبات أمنية خاصة لفترة طويلة. وأشار حافظ إسماعيل إلى أن تطبيع العلاقات مع إسرائيل قد يكون مستطاعا في خاتمة المطاف ، وأن الأردن قد يكون له دور يضطلع به في تسوية القضية الفلسطينية، مع الإصرار على الانسحاب الإسرائيلي التام من سيناء والجولان ، مشيرا إلى شيء من المرونة فيما يتعلق بالضفة الغربية [١]. ثم نوقشت التفاصيل الخاصة بالالتزامات التي تتعهد بها مصر وإسرائيل باعتبارها جزءا من اتفاقية سلام ، والعلاقة بين الاتفاقية المصرية الإسرائيلية وحل مشكلة فلسطين ، وترتيبات الأمن المحددة بشأن إسرائيل في سيناء . و تعذر الاتفاق على جميع هذه القضايا ولم يتم إحراز أي تقدم في المباحثات نظراً لاقتراب موعد الانتخابات الإسرائيلية في أواخر أكتوبر ١٩٧٣مع التلويح باستبعاد إشراك الاتحاد السوفيتي في المباحثات الجارية ، أما عن المعاهدة مع السوفيت ، فمادام اعتماد مصرعليها مستمرا فسيقل الدافع الأمريكي لتحقيق تسوية ؛ فالسياسة المصرية تحددها مصر حسب متطلباتها وقد تم الاتفاق على عقد لقاء ثان بين الطرفين عقب ذاك الموعد [٢] .

غير أنه بحلول مايو ١٩٧٣ التقى كل من كيسنجر وحافظ إسماعيل سرا في باريس ، وخلال هذا اللقاء وصلت الاتصالات المصرية / الأمريكية إلى طريق مسدود ؛ حيث أعرب كيسنجر عن استراتيجية واشنطن ورؤيتها لمطالب القاهرة لممارسة قدر أكبر من الضغط على إسرائيل بأنها في حكم المستحيل

١- وليام كوانت ، عملية السلام ، ص ١٤١– ١٤٢. ولمزيد من التفاصيل راجع ، حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ص٢٤٧-٢٦٠

٢- وليام كوانت ، المرجع نفسه ، صـ ١٤٢ ، مقارنة برواية حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ ٢٥٩ .

في ظل الظروف الراهنة وربما يكون ذلك ممكنا إذا تم تغيير الواقع . هكذا لم تسفر المباحثات خلال جولة فبراير ومايو١٩٧٣عن موقف مقبول يمكن أن يؤسس عليه تسوية سلمية عادلة لتصبح الحرب ضرورة سياسة . وعند هذا الحد توقفت الاتصالات المصرية / الأمريكية وبات السادات مقتنعا بضرورة التحرك العسكري وبخاصة في ظل نتائج قمة واشنطن [٢٠- ٣٠يونيو] وتصريحات كيسنجر بعدم اتفاق القوتين العظميين على الخروج بحل لقضية الشرق الأوسط ، فضلا عن ضرورة الفصل بينها وبين مشكلة التنافس بين العملاقين تجنبا للتورط بطريقة معقدة في الصراع مع الأمل في إمكانية إجراء تقدم خلال عام ١٩٧٣ [١].

وأيا كان الأمر فقد اضطرت موسكو لمسايرة السادات في اتجاه الحرب لمنع الانزلاق المصري نحو واشنطن وأعلنت تأييدها ومساندتها الكاملة لمصر وللقضية العربية . وقد بدأت مصر منذ ذلك الحين خطواتها العملية في الإعداد بصورة جادة لشن هجوم مسلح ضد إسرائيل .

وما إن بدأت العمليات القتالية حتى تطورت الحرب لتتحول إلى أزمة دولية، وكان وراء ذلك ما لواشنطن وموسكو من مصالح لها أهميتها في المنطقة ، فضلا عن أن اندلاع الحرب في حد ذاته يعد تحديا صارخا لإرادة قطبي الصراع الدولي وتهديدا خطيرا لسياسة الوفاق بينهما [٢] . ورغم أن كلا من موسكو وواشنطن كانتا مدركتين لأخطار المواجهة ، و تأييدهما المتراوح لوقف إطلاق النار ، فإن التزاماتهما السياسية قد جعلت هذا التأييد متداخلا مع النتائج المثيرة لتأجج الوضع واحتدام الصراع الإقليمي وتغير مساره [٣] . وقد تصاعدت حدة التوتر بين القوتين العظميين نتيجة التجاوزات الإسرائيلية- بفضل إلقاء واشنطن بثقلها العسكري والسياسي وراء إسرائيل من جهة والخداع من جانب آخر- لقرار وقف إطلاق النار ومحاصرة الجيش الثالث مع رفض السادات قرار وقف إطلاق النار ومواصلة القتال من أجل الحصول على المزيد من التنازلات السياسية من

١- حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ ٢٨٢ .

2- William B . Quandt , The Unieted States And Egypt , p 16 .

٣- ويليام بيير ، أسرار حرب أكتوبر في الوثائق الأمريكية ، صـ ١٥٣ – ١٥٤ .

إسرائيل ؛ التي كانت بدورها ترفض صدور قرار يدعو لوقف إطلاق النار في غير صالحها . وساهم تدخل القوتين العظميين المباشر عبر جسور جوية لحمل الأسلحة والعتاد إلى ميدان القتال لدعم حلفائها كلٌّ فيما يخصه في تغيير مسار الحرب وإطالة أمدها بدافع واحد ؛ فكلتاهما كانت تريد مساعدة حلفائها مع تدهور الموقف العسكري لأي منهما . وبلغ تصاعد الأزمة بين العملاقين إلى إعلان حالة التأهب النووي ، إلا أن سياسة الوفاق قد حالت دون وقوع صدام بين قطبي الصراع الدولي [١]. وبدا الإنذار النووي يتيح لموسكو التراجع دون أن تفقد ماء الوجه خاصة بعدما وصلت دلائل تلك الخطوة كاملة لأطراف الصراع الإقليمي. وبدلا من أن تكون الأزمة نهاية للحوار ، بدت نموذجا لمواصلته وبدء مرحلة جديدة ، ليلعب الانفراج دوراً مزدوجاً ؛ ليمثل نقطة التقاء القوتين من جديد لتنسيق الجهود من أجل توفير غطاء مناسب لحلفائهما لقبول قرار وقف إطلاق النار والبدء في دبلوماسية ما بعد الحرب على أساس ازدواجية المحور لحل أزمة الشرق الأوسط ، وبدت هذه الحسابات صحيحة إلى أن بددتها حقائق الأمور على أرض الواقع طبقا لمخطط واشنطن [٢] .

وعلى أية حال فقد كانت الحاجة إلى تفادي المواجهة الأمريكية / السوفيتية وما أفضت إليه الحرب من نتائج هي التي جعلت من أكثر الأمورأهمية بالنسبة لواشنطن أن تمارس الضغط الفعال على إسرائيل ، بعدما وصلت الأمور إلى منتهاها بوصول المواد غير العسكرية إلى الجيش الثالث المحاصر . فأضحى التدخل الأمريكي لحل تلك الأزمة دلالة واضحة تنبئ بالدور الدبلوماسي الجديد لواشنطن ومدخلا قويا لامتلاك زمام الأمور على نحو منفرد ، وهو التطور الذي خاض السادات الحرب من أجله . وهو ما بدت إرهاصاته مبكراً ..

١- المرجع نفسه ، صـ ١٥٤ . كذلك ،
. Richard , Nixon , op . cit , p p 130 , 131

٢- السياسة الدولية ، حرب أكتوبر و الانفراج الدولي ، أحمد صدقي الدجاني ، العدد [٤٥] يوليو ١٩٧٦ ، و لمزيد من التفاصيل ، راجع ، هيلين دانكوس ، مرجع سابق ، صـ ١٧٤ – ١٨٠ .

فقبل أن تضع الحرب أوزارها بدأت المباحثات المباشرة بين مصر وإسرائيل لوضع التفاصيل الخاصة بتنفيذ قرار وقف إطلاق النار وهي ما عرفت بماحثات الكيلو ١٠١ برئاسة قائد قوات الطوارئ الدولية ، والتي توجت باتفاق فض الاشتباك الأول في يناير ١٩٧٤. وهنا بدت ملامح مخطط الخداع الأمريكي وما تضمره السياسة الأمريكية لاستبعاد السوفيت تدريجيا من خطوات عملية التسوية التي قد بدأت الشروع فيها . فمارست واشنطن نفوذها لدى إسرائيل من أجل توفير حوار عربي / إسرائيلي تستعيد من خلاله دورها الحاسم في إيجاد حل لأزمة الشرق الأوسط . آزرها السادات بكل قوته لتحقيق هدفها . وهو ما بدا واضحا في إعادة العلاقات المصرية الأمريكية ورحلات كيسنجر المكوكية. التي أقنعت أطراف الصراع الإقليمي بأهمية الدور الأمريكي وامتلاكها مفتاح الحل منفردة . مما آثار مخاوف موسكو ، إلا أن عجزها عن مواجهة الصعوبات والتكيف مع الوضع الجديد قد أفضى بها إلى ترك كيسنجر يوجه المفاوضات حسبما يشتهي إيذانا بتلاشي الدور السوفيتي وغيابه فعليا عن مسرح الأحداث اللهم إلا في الشكليات إذا استدعت الظروف ذلك استناداً إلى رغبة السادات ذاته [١]. فقد تم التوصل إلى عقد اتفاقيتي فض الاشتباك مع إسرائيل نتيجة جهود الدبلوماسية الأمريكية ، الأمر الذي كان يعني موافقة مصر الضمنية على استبعاد الاتحاد السوفيتي من عملية التسوية واعتمادها بصورة كاملة على الولايات المتحدة ؛ مما أدى إلى تدهور العلاقات المصرية / السوفيتية بدرجة تنذر بالخطر وصلت إلى حد إلغاء معاهدة الصداقة والتعاون المصرية السوفيتية وإنهاء العمل بها من جانب واحد [١٤مارس ١٩٧٦] ، وأعقبها خلال أسابيع الإلغاء الفوري والكامل لكافة التسهيلات البحرية الممنوحة للأسطول السوفيتي في الموانى المصرية ولم تكن محاولات عقد مؤتمر جنيف تحت رعاية أمريكية سوفييتية وما تبعها من إجراءات إلا نوعا من المناورة السياسية لتمرير سيناريو المباحثات السرية ، ليفاجأ الحليف الاستراتيجي بمبادرة السادات وزيارته للقدس ويفيق على صدمة عنيفة كشفت عن أبعاد مخطط الخداع وأدوار أطراف السيناريو. لتصل الأمور

١- هو ما يتضح بتتبع سير المفاوضات بدءا من اتفاقات فض الاشتباك العسكري وحتى " معاهدة السلام " المصرية / الإسرائيلية .

إلى ذروتها بإغلاق القنصليات ومغادرة السفير السوفيتي القاهرة [١]. وهنا أسدل الستار على مرحلة النفوذ السوفيتي في مصر لتبدأ على أنقاضه مرحلة جديدة في سياسة مصرالخارجية [٢] .

وعلى الجانب الآخر فقد ازداد دور الولايات المتحدة في عملية السلام على نحو لم تعد مجرد" وسيط " وإنما "كشريك" كامل باعتبارها القوة العالمية الوحيدة القادرة على إقرار السلام في منطقة الشرق الأوسط وإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي المحتلة ـ على حد اعتقاد السادات ـ و الذي يمكن تفسير جميع تصرفاته على صعيد السياسة الداخلية والخارجية كما لو كانت محاولة لإغراء الدورالأمريكي وإثبات حسن النوايا تجاهه [٣] .

فمثل هذه الرؤية لأهمية دور واشنطن سياسيا واقتصاديا قد دفعت السادات- بجانب الضغوط المتواترة ـ إلى مسلكين متكاملين ؛ أولهما التخلي عن فكرة التسوية الشاملة بكل ما تستدعيه من إجراءات داخليا وخارجيا ، والأخرعرض القيام بدور الشرطي الإقليمي ضد خطر التوسع السوفيتي في المنطقة وذلك ضمانا لإمداد السلاح والمعونات الاقتصادية الغربية ، وبالمقابل فإن الولايات المتحدة قد ربطت بعمق بين برامج مساعدتها الاقتصادية لمصر وبين هدفين متكاملين هما الحفاظ على استمرار عملية السلام ومساندة الأوضاع الاقتصادية المصرية على نحو يضمن بقاء نظام السادات ، لتتزامن المساعدات الأمريكية مع التحول في السياسات المصرية الداخلية والخارجية ؛ بمعنى تحرير علاقاتها الاقتصادية وفقا للتسوية السلمية المنفصلة مع إسرائيل مع تدهورالعلاقات المصرية السوفيتية والقطيعة العربية [٤] . لتمثل اتفاقات كامب ديفيد و " معاهدة السلام " المصرية / الإسرائيلية ـ نتاج مشاوير التسوية المنفردة ـ تأشيرة دخول

١- تم إغلاق القنصليات ببورسعيد والإسكندرية في ديسمبر ١٩٧٧ ، ووصل الأمر منتهاه بمطلبة السفير السوفيتي مغادرة مصر عام ١٩٨١ .

٢- لمزيد من التفاصيل راجع جمال زهران ، مرجع سابق ، صـ 292 ، كذلك

. Karen , Dawisha , op . cit . p . 77.

3- Ali E . Hellal , Dessouki , Policy making in Egypt , American University in Cairo 1981 , p 76 .

4- John , Waterbary , op . cit . pp 401 – 402.

وعودة الولايات المتحدة بكل ثقلها ، بما في ذلك الوجود العسكري المادي إلى مصر قلب الصراع العربي/ الإسرائيلي ومفتاح الشرق الأوسط . و بإدراك الولايات المتحدة بحكم خبرتها التاريخية مع مصر أن ما حدث من تغيير في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي المصري يحتاج بدوره إلى حمايتها العسكرية المباشرة لأنه تغير في غير مصلحة أغلبية الشعب المصري وبالتالي فلابد من حمايته بالقوة المسلحة ، فالنظام الذي أقر اتفاقيتي كامب ديفيد وعقد معاهدة صلح مع إسرائيل رغم كل التحديات ودعمها بكل طاقته لا يمكن أن يبادر بخرقها . لن يخرق تلك الاتفاقات والمعاهدات إلا القوى الاجتماعية والاقتصادية التي حدث التغير لغير مصلحتها ، هذا التغيير الذي بدأ بقبول الدور الأمريكي المنفرد في الشرق الأوسط والعمل على استبعاد وغياب الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بحل النزاع . والذي انتهى منطقيا وبشكل آلي لتوقيع اتفاقات كامب ديفيد وعقد "معاهدة السلام" المصرية / الإسرائيلية التي أدت بدورها إلى تحالف أمريكي إسرائيلي ضد مصر وتقييدها لضمان استمرار الأوضاع التي فرضتها الشروط الإسرائيلية في الطريق الذي رسمته الولايات المتحدة الأمريكية . إلا أن اغتيال السادات وسط حراسه و في أحضان جيشه وعلى مرأى ومسمع من العالم أجمع قد افقد تلك الحسابات اتزانها ..

ثالثا: <u>العلاقات المصرية / الإسرائيلية</u> :-

لقد كان توقيع " معاهدة السلام " المصرية / الإسرائيلية تتويجا لكافة جهود التعاون بين البلدين ، خاصة خلال الفترة [٧٧ - ١٩٧٩] التي مثلت فيها زيارة القدس حجر الزاوية في تحديد معالم مفاوضات التسوية السلمية التي أعقبتها، والتي بدأت عمليا بمؤتمر القاهرة وانتهت باتفاقات كامب ديفيد و التوقيع على " معاهدة السلام " إيذانا ببدء العلاقات بين البلدين . فهي علاقات حديثة العهد لم تشهدها مصر من قبل على امتداد تاريخ علاقاتها الخارجية . مما يقودنا إلى تتبع مسار ديناميكية تلك العلاقات المصطنعة بدءاً من نشأتها ومروراً بتطورها، وصولا إلى التطبيق العملي وتداعياته من خلال عدة محاور رئيسة متمثلة في

الإطار الفكري والاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية، والإطار التنظيمي وهيكل التطبيع السياسي بين مصر وإسرائيل ، ووقوفا على مظاهر التطبيع و مجالاته الهامة واختتاما بتقييم ثقافة التطبيع وتزييف الوعي ما بين التحدي والاستجابة ..

1- نشأة العلاقات وتطورها بين الإطار الفكري والإطار التنظيمي وهيكل التطبيع السياسي بين البلدين :

على الرغم من أن الاتصالات المصرية / الإسرائيلية قد بدأت بانتهاء حرب أكتوبر١٩٧٣، إلا أنه لم يترتب عليها قيام أية علاقات طبيعية ؛ لأنها كانت مباحثات ذات طابع عسكري بحت بهدف ترتيب أوضاع القوات المسلحة لكلا الطرفين عقب وقف إطلاق النار ، لضمان عدم تجدد الاشتباكات ومعالجة الأوضاع العسكرية المعقدة الناجمة عن تداخل القوات بشكل لا يمكن معه منع تجدد الاشتباك في أية لحظة ، وهو ما أسفرت عنه اتفاقية فض الاشتباك الأول [١٨ يناير ١٩٧٤] . فقد اقتضتها ظروف ملحة حافلة بالمخاطر سواء على أرض المعركة والجبهة العسكرية أو الجبهة السياسية والتهديد النووي بتفاقم الأزمة السياسية التي خيمت على العلاقات بين قطبي الصراع الدولي قبيل نهاية الحرب، وفي الوقت ذاته بدت اتفاقية فض الاشتباك الأول على جبهة سيناء نقطة انطلاق لخلق قوة دفع في اتجاه التسوية . وجاءت اتفاقية سيناء الثانية لتدفع بالأمور إلى نطاق أوسع مدى إيذانا ببدء إرهاصات نشأة العلاقات المصرية / الإسرائيلية . إلا أن عملية بناء علاقات جديدة بين مصر وإسرائيل قد بدأت عملياً بزيارة السادات للقدس [نوفمبر١٩٧٧] حيث استطاعت إسرائيل أن تفرض على المفاوضات المصرية / الإسرائيلية التالية لزيارة القدس ـ التي تعتبر إحدى نتائجها ـ قضية جوهرية جديدة تتفق ومصالحها وإدراكها لمفهوم التسوية ، هي قضية طبيعة السلام ومكوناته ؛ حيث بدأت مراحل تطور الصياغة الرسمية للتطبيع بطرح هذه القضية خلال سير المفاوضات بشكل ملح ومستمر . بدءاً من مؤتمر القاهرة التحضيري [ديسمبر١٩٧٧] ، حيث فرضت إسرائيل مفهومها للسلام باعتباره

حجر الزاوية للعلاقات الوليدة بين البلدين ، وأمام تناقض وجهات النظر لمفهوم السلام وماهية العلاقات بين البلدين ، انتهت أعمال المؤتمر إلى التجميد . وكذلك ما أعقبه من محادثات قمة الإسماعيلية بين السادات وبيجن التي لم تكن أحسن حالا ؛ فقد ظلت قضايا الخلاف معلقة بين الطرفين وجاءت " صيغة أسوان " لتدعم الموقف الإسرائيلي أثناء لقاء كارتر بالسادات [يناير ١٩٧٨] ، حيث بدأت الإشارة إلى إعلان مبادئ السلام من وجهه النظر الأمريكية المتطابقة مع نظيرتها الإسرائيلية ؛ بأن السلام لا يعني مجرد إنهاء حالة الحرب ، بل يجب أن يقوم على أساس علاقات طبيعية ؛ ففي الوقت الذي لم يشر فيه كارتر إلى الانسحاب الإسرائيلي ، فإنه أكد على ما ينطوي عليه السلام من علاقات وجاءت " صيغة فيينا " لتؤكد ذلك بإعلان مبادئ السلام بين العرب و إسرائيل بأنه يجب أن يشتمل على علاقات طبيعية بين دول الشرق الأوسط ، بما في ذلك إقامة نظام إقليمي جديد للعلاقات يرتكز على آفاق التعاون المصري الإسرائيلي الوثيق وإمكانياته ، باعتباره مدخلا هاما وأساسا قويا لخلق وتطوير علاقات تعاون إقليمي بين إسرائيل والدول العربية المجاورة بغض النظر عن أي تحديات أو تناقضات [١] . مع مراعاة إيجاد مؤسسات جديدة للتعاون الإقليمي [في النظام الشرق أوسطي] [٢] . تسمح باستيعاب إسرائيل وانخراطها في النظام الإقليمي للشرق الأوسط . ومن البديهي أنه يفترض لنمو علاقات التعاون الإقليمي الشرق أوسطي فرضية أساسية تتمثل في السلام بمفهومه الإسرائيلي واستقرار العلاقات في المنطقة تحت المظلة الأمريكية فمثلت سيناء جسرالمصالح المشتركة في

١- إبراهيم نوار التطبيع في التصور الأمريكي والإسرائيلي والمصري ، بيروت شؤون فلسطينية عدد[١٣١،١٣٠،١٢٩] بتاريخ ١٩٨٢ ص ١٥٣،١٥١ .

٢- إلى جانب أبعاد ودلالات استخدام مصطلح الشرق الأوسط الذي نتداوله دون إدراك لنتائجه وأبعاده ، لعل أخطرها طمس الهوية العربية لمنطقتنا وإدراجها في مفهوم سياسي غير واضح وغير محدد اتساقا مع أيديولوجية تبرير الوجود الصهيوني وترسيخه بالمنطقة ، كما تكتظ أدراج لجان الكونجرس الأمريكي بسلسلة من مشاريع اللامركزية الإدارية والسياسية الموسعة ، وهي ما طرحت بمسمي مشاريع خرائط الطرق لمنطقة الشرق الأوسط ، التي تنطلق من تطلعات القسم الأكبر من ممثلي الأقليات الدينية أو المذهبية أو العرقية ، التي تتركز بحلها على ضرورة منح الحكم الذاتي لهذه الأقليات عبر إقامة أنظمة حكم ديمقراطية فيدرالية بديلة للأوطان والحكومات القائمة الآن . وما حدث بالعراق وما يجري الآن في السودان ليس ببعيد منا . بشأن تلك المخططات الهامة ، انظر معن بشور ، مشاريع تمزيق المنطقة عبر ربع قرن ، محاضرة للسفير الأمريكي بلبنان السفير باركر بمناسبة الذكرى ٥٥ لثورة يوليو ١٩٥٢ والسبيل إلى إحياء القومية العربية . مجلة العربي ٢٠٠٩/٤/١٣ .

بناء العلاقات المصرية / الإسرائيلية ، وقاعدة إرساء النظام الإقليمي « الشرق أوسطي» [١].

ومع تطور سير المفاوضات في ظل الظروف الإقليمية والدولية التي واكبتها، وصولا إلى صيغة كامب ديفيد التي مثلت خطوة أوسع مدى في ميدان تشخيص طبيعة العلاقات الجديدة بين مصر وإسرائيل ؛ طرح لأول مرة النص رسميا على إقامة هذه العلاقات على غرار العلاقات القائمة بين الدول في حالة السلام بموجب وثائق اتفاقيتي كامب ديفيد [٢]. حيث حددت الالتزامات المصرية بهذا الصدد بأن تشتمل على الاعتراف الكامل وإلغاء المقاطعة الاقتصادية واستكشاف إمكانية التطور الاقتصادي بينهما ، مع منح الحصانة القانونية للمواطنين الإسرائيليين [٣].

وتوجت هذه الجهود واختتمت بتوقيع " معاهدة السلام " التي نصت على ما هو أبعد مما تم الاتفاق عليه في كامب ديفيد ؛ حيث ربطت بين الانسحاب الإسرائيلي من سيناء وإقامة العلاقات الطبيعية بين البلدين بكافة جوانبها . وعلى هذا فإن الصيغة الأخيرة التي جسدتها المعاهدة بدت أكثر تحديدا وأدق تفصيلا لشكل وعناصر مجالات التطبيع والعلاقات بينهما بكل جوانبها . ومن ناحية أخرى فقد ارتبط تنفيذ ذلك بتوقيتات وإجراءات الانسحاب المرحلي من سيناء . فإن ما وصلت إليه صيغة التطبيع بشكلها النهائي يشير إلى تقارب وجهات النظر بين البلدين لمفهوم التطبيع إن لم يكن تطابقها ، بغض النظر عن أية حسابات أخرى [٤]. حيث إن مفهوم التطبيع في التصور الإسرائيلي؛ ينطوي على فكرة أساسية بأن التطبيع مقابل الانسحاب من سيناء والتنازل عن ثرواتها . لذا تم ترجمة ذلك في مواد « معاهدة السلام» والالتزام بتطبيقها نصا وروحا إلى علاقات طبيعية واقعية ، حيث إن التطبيع في حد ذاته [سواء سياسي أو اقتصادي] هو مطلب إسرائيلي هام يعكس احتياجاً موضوعياً

1- Shoukri , Ghali , op . cit , p 392 .

٢- انظر وثائق كامب ديفيد ، مصدر سابق ، ملحق [ج] .

٣- المصدر نفسه .

٤- بشأن هذا التحليل ، راجع حسنين كروم ، الموقف المصري من تطبيع العلاقات مع إسرائيل،شئون فلسطينية عدد[١٦٨-١٦٩] بتاريخ١٩٨٧،صـ٥٤- ٥٥ .

لوجود وتطور المجتمع الإسرائيلي [1] .

وفي إطار ذلك استغلت إسرائيل التطبيع السياسي كوسيلة لتحقيق التطبيع الاقتصادي ، وهو الهدف الرئيسي من عملية التسوية مع مصر؛ عن طريق ربط الانسحاب من سيناء بالتقدم إلى أقصى مدى في العلاقات بين البلدين ، والحصول على معاملة تفضيلية تتيح الإسراع بخطى التطبيع إلى أبعد مدى ممكن مهما كانت التحديات ، لتمثل سيناء جسر المصالح المشتركة في بناء العلاقات بين البلدين. حيث تنتظر إسرائيل من النشاط الاقتصادي الذي سوف يتيحه تطبيع العلاقات مع مصر الشيء الكثير؛ بتلبية حاجتها من توسيع السوق الخارجي ؛ خاصة في المجال الإقليمي ، والحاجة إلى تعويض فقر الموارد بها ، وإقامة علاقات إقليمية مباشرة تتجاوز الحدود المصرية وفتح الطريق إلى أفريقيا وعمق الوطن العربي تمهيداً لإحكام الحصار المضاد [2]. فضلا عن ضرورة بناء علاقات فعلية وروابط قوية بعيدة عن أي قيود ؛ بغرض بناء قاعدة من المصالح المشتركة التي تحميها قوة اجتماعية معينة بما يضمن تدعيم العلاقات مع إسرائيل ، والوقوف في مواجهة أية محاولة للإخلال بمصالحها . مما يساعد على إمكانية دمج المصالح الاقتصادية والاجتماعية وفقا لسياستها واستراتيجيتها بما يضمن تأمين " السلام" وبقاءه [3].

أما مفهوم التطبيع في التصور الساداتي فيدور إجمالا في فلك التطور الطبيعي والمنطقي لسياسة الانفتاح الاقتصادي بأبعادها وانعكاساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والتي مثلت المرحلة التمهيدية لتهيئة البيئة الداخلية لقبول سياسة التطبيع فأضحى التطبيع والانفتاح وجهين متطابقين لعملة واحدة . وعلى خلاف ذلك تمثلت وجهة النظر المصرية الرسمية تجاه التطبيع، في أنه أحد النتائج الملزمة للمعاهدة المصرية الإسرائيلية ، وهذا الالتزام ليس

١- إبراهيم نوار ، مرجع سابق ، صـ ١٥٦ .

2- Galal , El Rashidi , op . cit , pp 88 90 .

٣- إبراهيم نوار ، مرجع سابق ، صـ ١٥٧ – ١٥٩ . كذلك ، عادل حسين ، العلاقات الاقتصادية بين مصر و إسرائيل [بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ط١ ١٩٨٤] ، صـ ٣٨ .

ثمنا للسلام واسترداد سيناء فحسب ، بل هو المسار الطبيعي للسلام الذي نشده السادات طوال فترة حكمه . وفي إطار هذا التوجه تحددت عناصر المفهوم المصري للتطبيع في عدة نقاط ؛ بأنه التزام تفرضه " معاهدة السلام " ويجب الوفاء به و إلا عرضت مصر نفسها للتهديد والعقاب الإسرائيلي والأمريكي معا، كما أن الحاجة إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل تكمن في ضرورة إصلاح هيكل الاقتصاد الداخلي وتحسين الأحوال الاقتصادية في مصر ، والأهم من كل ذلك هو ربط تطبيع العلاقات بالانسحاب من سيناء وهذا الوضع يساهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي [١].

أما الإطار التنظيمي وهيكل التطبيع السياسي فقد تحدد بصيغته النهائية في " معاهدة السلام " وملحقاتها بجانب مذكرات التفاهم والبروتوكولات المتفق عليها لتطبيع العلاقات بين البلدين . فقد تضمنت معاهدة السلام اتفاقا بشأن إقامة علاقات طبيعية بما تشمله من الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية ، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييزي المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع .. [م٣- فقرة ٣] . كما تناول الملحق الثالث ـ وهو عبارة عن بروتوكول بشأن العلاقات بين الطرفين ـ تنظيم الأحكام العامة لتنفيذ الفقرة السابقة بدءاً بالعلاقات الدبلوماسية والقنصلية والعلاقات الاقتصادية والتجارية ، والعلاقات الثقافية ، وحرية التنقل والتعاون في سبيل التنمية وعلاقات حسن الجوار ، والنقل والمواصلات ، والتمتع بحقوق الإنسان ، وأخيراً مسألة المياه الإقليمية [٢].

وقد تحددت فترة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر بعد الانسحاب المرحلي، لكي يدخل الطرفان في مفاوضات من أجل توقيع اتفاقات تطبيع العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية ولم يحدد حد أقصى للمدى الزمني للإنتهاء من هذه المفاوضات والتوصل إلى الاتفاقات المطلوبة . كما تضمنت ملاحق المعاهدة محضرا متفقا عليه ـ الملحق الثالث ـ تضمن أن العلاقات الاقتصادية الطبيعية بين الطرفين

١- إبراهيم نوار ، مرجع سابق ، صـ ١٦٤ . كذلك ، مجلة الدعوة العدد [٥٠] بتاريخ ١٤ يوليو ١٩٨٠ .
٢-راجع وثائق معاهدة السلام ، مصدر سابق ، ملحف [ج] .

تشتمل أيضاً على البترول وحق إسرائيل في شرائه . كما نصت [م٢] من المعاهدة على إنشاء لجنة تعويضات للتسوية المتبادلة لكافة المطالبات المالية . وبينما حددت المعاهدة وملحقاتها موضوعات المفاوضات بشأن إقامة العلاقات الطبيعية بين البلدين ، فإنها قد نصت في نفس الوقت على سريان أحكام العلاقات الطبيعية مباشرة دون تفاوض بمجرد تنفيذ الانسحاب المرحلي ، بمرور السفن والبضائع والشحنات الإسرائيلية عبر قناة السويس ، والملاحة الجوية والمرور خلال مضيق تيران وخليج العقبة وفقا لأحكام [م٧] . بينما تم تجميد [م٨] الخاصة بالتعويض [١] .

وعلى أية حال فقد بدأ تطبيع العلاقات بين مصر و إسرائيل قبل الموعد المحدد له ، ولم تقف التصريحات والإجراءات الإسرائيلية عائقا أمام وفاء مصر بالتزاماتها ، بل بتحدٍ صارخ للظروف العربية والدولية المعقدة ؛ فقد بدأت إجراءات التطبيع بعد أقل من شهر واحد من توقيع المعاهدة ، وحتى قبل الاحتفال بتبادل وثائق التصديق عليها حيث بدأت باجتماع وزيري الطاقة المصري والإسرائيلي في ١٩٧٩/٤/١٧ لبحث إجراءات تسليم حقول بترول علما .

وقد شمل التطبيع المبكر للعلاقات بين البلدين إقامة اتصالات تليفونية بين قادة الجيوش ورؤساء اللجان العسكرية المشتركة بينهما كنوع من التمهيد لسهولة الاتصال والتفاهم والتطبيع بين البلدين وفي نفس الوقت قررت وزارة الخارجية المصرية في سبتمبر ١٩٧٩ إنشاء إدارة جديدة بها تحت مسمى " لجنة تطبيع العلاقات " [٢] . تزامنا مع القرار الإسرائيلي بأحقية شراء الأراضي في الضفة وغزة !! وبتحدٍ صارخ من السادات رداً على ذلك تم إعلان قرار بيع ٢مليون طن من البترول لإسرائيل سنويا بحلول أوائل نوفمبر، وأعقبه تصريح السادات أمام الصحافة العالمية في ديسمبر١٩٧٩ أن تطبيع العلاقات مع إسرائيل سوف

١- انظر ، محسن عوض ، مصر وإسرائيل : خمس سنوات من التطبيع ، صـ٩٩ – ١٠٠ . مقارنة بتصريح السادات بشأن ضرورة المطالبة بالتعويض الكامل لما تم نهبه من ثروات سيناء أثناء الاحتلال ، الأهرام ، ١٠ / ١٢ / ١٩٧٦ ، العدد [٣٢٨٧٢] .

٢- وزارة الخارجية ، وثائق سياسية بشأن تطبيع العلاقات بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل ، القاهرة ١٩٨٣ .

يتم في موعده ودون تأخير [1].

وقبل الموعد المقرر للانسحاب المبدئي [خط العريش - رأس محمد] بحوالي شهر وصل إلياهو بن اليسار[2] - مدير مكتب مناجم بيجن - لبحث المسائل التطبيقية الخاصة بإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بما في ذلك اختيار مكان سفارة مصر في تل أبيب وسفارة إسرائيل بالقاهرة ، مضافا إلى ذلك عدد أفراد كل بعثة والمسائل الأخرى المتعلقة بإنشاء القنصليات وأماكن إقامتها [3].

واستكمالا لذلك بصورة تفصيلية دقيقة أنجزت اللجنة العليا لتطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية عدة وثائق هامة [اتفاقات ومذكرات تفاهم] بهدف تنفيذ التطبيع الكامل للعلاقات بين البلدين بكافة جوانبه . وبالإطلاع على محاضر اجتماعات اللجنة العليا للتطبيع نلاحظ إضافة أربعة مجالات جديدة للاتفاق عما نصت عليه " معاهدة السلام " هي السياحة والمواصلات ، النقل البري والجوي والزراعة . وهو ما يعد توسيعا لنطاق مجالات التطبيع في أنشطة استراتيجية تنفيذا لرغبة إسرائيل . كذلك ما يتعلق بتاريخ بداية دخول الطرفين في المفاوضات من أجل الاتفاق على قواعد التطبيع ؛ فقد نصت المعاهدة على بدء المفاوضات خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء الانسحاب المرحلي ، وقد تم هذا الانسحاب فعلا في منتصف يناير ١٩٨٠ بينما بدأت المباحثات بشأن التطبيع ولم يكد يمضي أسبوع فقط على الانسحاب ..

وعموما استغرقت مفاوضات التطبيع نحو ثلاثة أشهر ، استطاعت خلالها اللجنة العليا للتطبيع برئاسة وزيري دفاع البلدين عقد ستة اجتماعات خلال الفترة [٣١ يناير ١٩٨٠- مايو ١٩٨٠] أسفرت عن إنجاز تسعة اتفاقات ومذكرات تفاهم استأثر هيكل التطبيع الاقتصادي بسبع اتفاقيات غطت التطبيع في مختلف مجالاته؛ حيث تختص أربع منها بما يمكن تسميته باتفاقات البنية الأساسية الإقليمية وتشتمل اتفاقات الطيران والنقل البحري والبري والمواصلات،

١- كمال حسين على ، محاربون ومفاوضون [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ط١ ١٩٨٦] ، صـ ٢٨٣ .
٢- الذي سيصبح سفيرا لتل أبيب بالقاهرة فيما بعد .
٣- انظر ، وثائق التطبيع ، المصدر المشار إليه ، صـ١٢ .

وتنظم الثلاث الأخرى قطاعات التجارة والزراعة والسياحة . علاوة على اتفاقات البترول التي تم معالجتها بشكل مستقل . بالإضافة إلى ذلك تم اجتماع ممثلين من وزارتي العدل والداخلية لمناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك [1] ..

ومن دواعي الاستغراب أن مصر لم تتردد في وضع تطبيع العلاقات موضع التنفيذ ، بل اندفعت بشكل جارف لتنفيذ التزاماتها بالمعاهدة نصا وروحاً متجاوزة كل الخطوط الحمراء بتحدٍ صارخ لكل الظروف المحيطة بها وغير الملائمة لمثل ذلك الوضع ، بل كانت - بكل المقاييس - في اتجاه مضاد تماما . وعلى الرغم من إدراك السادات بأن كل إجراء لتطبيع العلاقات مع إسرائيل سيواجه بإجراء مضاد من الدول العربية مما يشكل خطورة بالغة على المصالح المصرية إلا أنه اندفع في طريقه دون أية حسابات أو اعتبارات.. وفي ظل هذا السياق أصدر السادات قرارا بقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٨٠ بإنهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل في ١٨ فبراير[2] ١٩٨٠ في الوقت الذي تواجه مصر ذاتها بإجراءات مقاطعة عربية من معظم الدول الرافضة لسياسة السادات . لتنطلق آفاق التطبيع في كافة المجالات والأنشطة الاستراتيجية .

٢- مظاهر التطبيع ومجالاته الهامة :

قبل عام من توقيع "معاهدة السلام" المصرية / الإسرائيلية عهدت وكالة التنمية الدولية الأمريكية إلى ثماني عشرة مؤسسة ووكالة علمية [حكومية وخاصة] تعمل في مجالات مختلفة بإجراء دراسات وأبحاث هدفها التوصل إلى تحديد دقيق لإمكانيات التعاون في الشرق الأوسط ومجالاته . وقبل توقيع المعاهدة بنحو شهر واحد صدر تقرير الوكالة بشأن التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط، وأصبح هذا التقرير - المكون من تسعة فصول مكثفة - دليلاً للعمل فيما بعد اهتدت به الحكومة الأمريكية والهيئات الأخرى العالمية في حقل تطبيع

١- انظر ، وثائق التطبيع ، المصدر المشار إليه ، صـ١٢ .

٢- تم إلغاء القانون رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٥٥ بمقاطعة إسرائيل بمقتضى صدور القانون ٨٦ لسنة١٩٨٠بإنهاء المقاطعة مع إسرائيل وجميع القوانين المرتبطة به كما تلغى القرارات والتشريعات الصادرة لأي منها [م١] نص القانون انظر وثائق التطبيع ، المصدر المشار إليه صـ ١١ .

العلاقات بين مصر وإسرائيل . وتمثلت الأفكار الأساسية التي قام عليها التقرير في عدة نقاط محددة لعل أهمها أن آفاق التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط ترتكز على التطورات الإيجابية في العلاقات بين مصر وإسرائيل ، وأن الدور الأمريكي سيكون حاسما في مجال التعاون الإقليمي بلعب دور الوسيط ولربط العرى بين أعداء الأمس من خلال تنفيذ فكرة التعاون الإقليمي المقترح على أساس نفي النظام الإقليمي العربي وإيجاد نظام مغاير [شرق أوسطي] يضم بعض الدول العربية بجانب إسرائيل خصوصا مصر والأردن وسوريا ولبنان، على أن يتم جذب بعض الدول العربية الأخرى في نظم إقليمية فرعية جديدة كإقامة نظام إقليمي لدول الخليج ونظام إقليمي آخر لدول شمال أفريقيا وهكذا [1] ..

كما طرح التقرير ضرورة إيجاد مؤسسات جديدة للتعاون الإقليمي تسمح باستيعاب إسرائيل وبانخراطها في النظام الإقليمي للشرق الأوسط . وأخيراً يميز التقرير بين مجالات التعاون وآفاقه على المدى القصير و البعيد ، ويخلص إلى استنتاج مفاداه أن التعاون في مجالات العلم والتكنولوجيا سوف يكون أهم ميادين التعاون الإقليمي في المدى القصير . وهو ما سوف يحطم القيود المؤثرة على التعاون الإقليمي الشرق أوسطي نتاجا لبدء المعاملات بالتعرف وتحقيق إدراك أعمق ومتبادل بين الأطراف مما يخلق إمكانيات أفضل للتعاون الإقليمي الشرق أوسطي في الأجل البعيد . والذي يمثل فيه التعاون المصري الإسرائيلي الدعامة الأساسية وإمكانياته باعتباره مدخلا هاما وأساسا قويا لخلق وتطويرعلاقات تعاون إقليمي بين إسرائيل والدول العربية المجاورة . وتحقيقا لذلك طرح تقرير وكالة التنمية الأمريكية مجالات واسعة للتعاون الإقليمي في الشرق الأوسط ؛ تصدرها التعاون العلمي والتكنولوجي الذي يمر بمرحلتين : يتم في أولاهما خلق الجسورالأولى [لجان مشتركة ، استطلاعات، بيوت دعاية ..... الخ] وفي المرحلة الثانية يكون كل طرف قد اتضح للآخر وتم التعارف ، وهنا يجب على الولايات المتحدة أن تلعب دوراً هاماً في المرحلة الأولى باعتبار أن لها نشاطاً

١- ربما يفسر ذلك إنشاء مجلس التعاون الخليجي سداسي الدول ثم مجلس التعاون المغاربي و تلك أمور ذات صلة بدرجات متفاوته .

ومعاملات رئيسية مع كل من مصر و إسرائيل . وتطرح الخزانة الأمريكية ثلاثة خيارات : الأول يقوده البنك الدولي كمجموعات استشارية والثاني : تكوين هيئة تنمية إقليمية ، أما الثالث فيحث على إقامة بنك تنمية الشرق الأوسط . كما أبرز التقرير العوامل المساعدة للدور الأمريكي ممثلا في دور الجامعات الأمريكية في المنطقة ودور الشركات الأمريكية الخاصة . مضافا إلى ذلك إنشاء معاهد علمية مشتركة أو مشروعات علمية مشتركة في الأجلين القصير والبعيد ، ففي الأجل القصير يقترح التقرير إقامة روابط فيما بين المؤسسات العلمية والجامعات والمعاهد القائمة وتنمية مراكز البحوث المشتركة [مثل مركز شيلواخ ومركز دراسات الأهرام [١]] ، بجانب خلق البنية التحتية الضرورية لدعم هذا التعاون وكل ما يتعلق بها من وسائل المواصلات والاتصالات وغيرها .

وتجدر الإشارة إلى أن الجانب الإسرائيلي قد أسهم بطريقة غير مباشرة في صياغة هذه الرؤية الأمريكية بمشاركة العديد من الشخصيات العلمية الإسرائيلية والصهيونية في إعداد هذه الدراسة وبخاصة مجال الزراعة ومشروعات المياه وتنمية سيناء وإعادة بنائها ومجال السياحة [٢]. وهو ما جسدته اتفاقات ومذكرات التفاهم لتطبيع العلاقات بين البلدين .

[أ]- <u>التطبيع الاقتصادي</u> :

إذا كان التطبيع السياسي هو وسيلة إسرائيل لتحقيق أهدافها في مصر والمنطقة العربية فإن التطبيع الاقتصادي هو هدفها الأسمى لهذه التسوية وجائزتها الكبرى مقابل الانسحاب من سيناء . حيث إن التعامل الاقتصادي مع مصر هو حلم إسرائيل ، وأمل قادتها ومفكريها - لخطورة البعد الاقتصادي واستراتيجيته - فكان حلم جولدا مائير للسلام هو استطاعتها التسوق من خان الخليلي ، بينما يراه البعض الأخر في إمكانية نقل مياه النيل إلى إسرائيل [٣]. ولا يستطيع المرء نكران اقتراب تحقيق ذاك الحلم بصوره المتعددة وربما تحقيقه بالفعل

١- مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام .
٢- لمطالعة نص التقرير كاملا ، انظر ، إبراهيم نوار ، شؤون فلسطينية ، مصدر سابق ، صـ ١٥٢ – ١٥٦ .
٣- محسن عوض ، خمس سنوات من التطبيع ، صـ ٩٦ .

ففتح الأسواق المصرية بالذات يحمل دلالات هامة بالنسبة للسياسة الاقتصادية الإسرائيلية ، يضاف إلى ذلك أن التطبيع الاقتصادي في الفكر الإسرائيلي هو ضرورة لتعزيز السلام بقدر ما هو حاجة من احتياجات الاقتصاد الإسرائيلي . وإذا كانت الضمانات الأمنية [نزع السلاح ، التعاون الاستراتيجي مع واشنطن] تمثل الضمانات اللازمة لفرض السلام . فإن التدفق الحر للسلع والأفكار هما وحدهما الدعامتان القادرتان على تعزيزالتسوية ، وإكسابها الصيغة الوحيدة المقبولة وفقا للمفهوم الإسرائيلي . لذا يجمع الفكر الإسرائيلي على أهمية فتح الاقتصاد المصري أمام النشاط الإسرائيلي إجماعا يصعب اكتماله تجاه أي من عناصر التسوية المصرية الإسرائيلية والاتجاه نحو تكثيف هذا النشاط وتعزيزه في مختلف المجالات ومحاولة فرض إطارات من الخصوصية والتكامل ، وليس مجرد " التطبيع " بحيث تخلق هذه الأطر قوة دفع ذاتي لنمو التبادل والتعاون الاقتصادي تساعد على تعزيز التسوية ولا تستند إليها . لذا حرصت إسرائيل على فرض التطبيع الاقتصادي من خلال الإطار السياسي كجزء لا يتجزأ عن السلام ، ففرضت المبدأ في اتفاقات كامب ديفيد ، ثم أكدته ضمن بنود " معاهدة السلام" وملحقاتها ، وأخيرا تم تناوله تفصيلا لإحكام نظم تنفيذه على أرض الواقع .

- **<u>أما فى مجال التجارة</u> :**

فعلى أثر إنهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل في ١٨ فبراير١٩٨٠تم التوقيع على اتفاق للتجارة بين البلدين في ٨ مايو١٩٨٠، لتنظم الاتفاقية مجمل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين التي تسري لمدة عام واحد ، تتجدد تلقائيا لفترات متساوية ما لم يخطر أي من الطرفين الطرف الآخر برغبته في إنهائها قبل ثلاثة أشهر من تاريخ فترة العام المحدد لسريانها . وتتكون الاتفاقية من ١١ مادة ، لعل أهمها تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بين كلتا الدولتين باستثناء ثلاث حالات : التفضيلات والمزايا الممنوحة من مصر إلى الدول العربية ، وكذلك الناجمة عن انضمام أي الطرفين إلى اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة حاليا أو مستقبلا ، أو تلك الناجمة [حالياً أو مستقبلا] عن الترتيبات متعددة

الأطراف التي تهدف إلى تأسيس أو استكمال إقامة أي شكل من أشكال التكامل ، مع مراعاة أن الأولوية لمن يتقدم بأسعار أفضل .. [م٣] [١].

ومن أجل تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين تم الاتفاق على تأمين حركة التبادل السلعي والموافقة على منح تراخيص الاستيراد والتصدير طبقا للقوانين واللوائح والإجراءات ، والموافقة على شهادات منشأ للسلع المستوردة طبقا للقوانين والممارسة التجارية مع الدول الأخرى ، وعلى كل من الطرفين أن يتقيد بمتطلبات الطرف الآخر، مع السماح بإقامة المراكز التجارية المتبادلة والاشتراك في المعارض وزيارة الوفود التجارية مع تسهيل دخول المنتجات والسلع للمعارض [م٤ ، م٥ ، م٦] ، على أن تتم عملية المدفوعات بين البلدين بأية عملة حرة قابلة للتحويل طبقا لقانون النقد .. [م٧] .

و بجانب ذلك بغرض تسهيل ومتابعة تنفيذ الاتفاق تم تشكيل لجنة مشتركة من ممثلي الجانبين للاجتماع مرة كل عام بالتناوب ، وتختص هذه اللجنة بمراجعة سير وتنفيذ الاتفاقية واستعراض تطور التجارة وانسياب حركة السلع والبضائع بين البلدين وحل المشكلات التي قد تنشأ أثناء تنفيذها . مع بحث أي موضوع يثيره أي من الطرفين ، مع تنسيق عملية تبادل المعلومات المتفق عليها .. [م٨] [٢].

وقد تطلبت الاتفاقية ضرورة تصديق السلطات المختصة في البلدين قبل البدء في تنفيذها ، وقد صادقت عليها الحكومة الإسرائيلية في أول مايو ١٩٨٠ ، بينما لم يصادق عليها مجلس الشعب إلا في نهاية مارس ١٩٨١. إلا أن ذلك لم يقف حائلا أمام تنفيذ الاتفاقية التي تم تجديدها مرتين ؛ مرة قبل التصديق عليها ، والأخرى بعدها [٣].

وأيا كان الأمر فقد اجتمعت اللجنة الاقتصادية المشتركة من ممثلين عن

١- انظر ، اتفاق التجارة والبروتوكولات الخاصة بالتبادل التجاري ، وثائق التطبيع ، مصدر سابق ، صـ ٣٠ .
٢- المصدر نفسه ، صـ ٣٠ – ٣١ .
٣- محسن عوض ، خمس سنوات من التطبيع ، صـ ١٠٥ .

obeikandl.com

كلا الطرفين في الفترة من٢١-٢٤ سبتمبر ١٩٨٠ بالقاهرة . حيث استعرضت اللجنة تنفيذ اتفاق التجارة وتطور التبادل التجاري وتدفق السلع والبضائع بين البلدين . ورغبة في تنشيط حركة التجارة وتذليل العواقب قام الطرفان بتبادل قوائم تفصيلية للسلع التي سيتم تبادلها بين البلدين ، وكذلك قوائم الشركات التي تتعامل في المجالات التجارية المختلفة التي تهم البلدين ، مع الوضع في الاعتبار إمكانية تحديث وتعديل هذه القوائم من حين لأخر [١] . مع إطلاع المؤسسات التجارية في البلدين على الفرص التجارية القائمة بينها - وهو ما لم يتم مطلقا في مرحلة الانفتاح مع المستثمرين الأجانب - وتشجيع بدء الاتصالات التجارية المباشرة بين الشركات والمجالس التجارية بينهما ، وفتح الأسواق والمعارض التجارية ، مع مراعاة تبادل الدوريات والمعلومات الأخرى المتعلقة بتنشيط التجارة بما في ذلك القوانين واللوائح والإجراءات المستحدثة [٢] ؛ حتى تتم دراستها ومراجعتها بدقة لوضعها في صياغتها النهائية التي يرتضيها الكنيست ويصدق عليها لتكون معدة للعرض على مجلس الشعب ...

علاوة على منح رجال الأعمال والممثلين التجاريين تأشيرات للدخول بعدد غير محدد ، والأهم من ذلك منحهم حق الإقامة والعمل في مصر ، بناء على تصريحات وزارتي التموين والاقتصاد ، وأخيرا تمت الموافقة على فتح وتسجيل مكاتب للشركات الإسرائيلية في مصر وعلى رأسها افتتاح مكتب تجاري في سفارتي البلدين وذلك ضمن الجهود الرامية لدعم التجارة [٣]. والتي تمثل في حقيقة الأمر أحد أعمدة عناصر المخابرات الإسرائيلية التي تستخدم في الخارج و تتضمن البعثات التجارية ، ومكاتب التجارة والسياحة، شركات الخطوط الملاحية ، علاوة على البعثات الدبلوماسية والصحفية . والأخطر من كل ذلك ، دور تلك المؤسسات في عملية التهريب بصفة عامة وتهريب المخدرات بصفة خاصة من خلال السيارات الإسرائيلية والأفراد

١- اتفاق التجارة : البرتوكول التنفيذي الخاص بالتبادل التجاري الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٨٠/٩/٢٤ ، مصدر سابق ، صـ ٣٣ .
٢- المصدر نفسه .
٣- المصدر نفسه ، صـ ٣٤ .

الذين يحملون تأشيرات دخول مفتوحة [١] .

وبذلك تكون مصر صرحت رسميا بتواجد شبكة عنكبوتية من الجواسيس والمهربين لاختراق عمق المجتمع المصري ومؤسساته. فقد أعرب الوفد المصري على موافقته الكاملة على تطوير التجارة بين القطاع العام و إسرائيل وفقا لاتفاق التجارة بإمكانية الاتجار لشركات القطاع العام مع الشركات الإسرائيلية ابتداءً من مايو ١٩٨١ . وفي الوقت نفسه يمكن للشركات الإسرائيلية الدخول في مناقصات والتقدم بعطاءات للاتجار مع شركات القطاع العام عن طريق ممثلين تجاريين مصريين ؛ سواء في القطاع العام أو الخاص . مع الوضع في الاعتبار أن السلع المستوردة من إسرائيل بواسطة القطاع العام ستتمتع بنفس المعاملة الجمركية [نظم وإجراءات] التي تسري على السلع المستوردة من أي جهة أخرى . وأخيراً التصريح بكافة أنشطة الاستيراد والتصدير بين إسرائيل والمناطق الحرة المصرية ، كما أكد الوفد المصري على الأولوية التي توليها مصر حاليا بالمناطق الحرة [٢] . فما آلت إليه الجبهة الاقتصادية في ظل سياسة الانفتاح والتحول الاقتصادي سيسمح بتنفيذ كل ذلك وزيادة عليه السماح للشركات الإسرائيلية باستخدام وسائل الإعلام المحلية والصحف والدعاية التجارية بحرية كاملة وفتح أبواب الجهازالمصرفي أمام التعاملات المالية الإسرائيلية بصورة مباشرة وحرية تامة [٣].

١- لمزيد من التفاصيل ، راجع ، محسن عوض ، خمس سنوات من التطبيع ، مرجع سابق ، صـ ٥٨ – ٥٩ . حيث إن طبيعة الساتر التجاري لنشاط المخابرات الإسرائيلية من الحقائق المعروفة . وطبقا لتقرير المخابرات الأمريكية الذي تم ضبطه في السفارة الأمريكية في طهران أثناء استيلاء الثورة الإيرانية عليها ، وما تناوله من معلومات خطيرة بشأن أنشطة المخابرات الإسرائيلية في الخارج والذي يتضمن مكاتب شركة العال ، البعثات التجارية الإسرائيلية ، ومكاتب السياحة ، مكاتب شركة للخطوط الملاحية [زيم] ، المنظمات التجارية الدولية كما تستخدم أيضا السواتر الدبلوماسية والصحفية ويشير التقرير إلى أن التجسس ضد مصر يأتي في ذروة أهداف النشاط الإسرائيلي ، انظر المرجع نفسه ، صـ ١٥٤ .

٢- إن إقامة المشاريع المشتركة بجوار الحدود وبطريقة تخص بلد المنشأ لا يقف مغزاه عند البعد الاقتصادي ، فالأهم من هذا أن قيام هذا القطاع باستثماراته العينية والبشرية الكثيفة المحقق لدخل عال للنقد الأجنبي المدعوم دوليا ، هو بمثابة حزام أمني للحدود الجنوبية لإسرائيل . مع مراعاة أن قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى مصر خلال عام ١٩٨٠ طبقا للمصادر الإسرائيلية [١٠,٧] مليون دولار ، بينما تصل وارداتها من مصر [١,٣] مليون دولار ، انظر ، عادل حسين ، العلاقات الاقتصادية بين مصر و إسرائيل ، صـ ٥١ .

٣- أثار الوفد الإسرائيلي موضوع توريد الصحف الإسرائيلية إلي مصر عن طريق الهيئة المصرية العامة للكتاب على أن يتم سداد ثمنها وفقا للإجراءات العادية التي تتبعها وقد وعد الوفد المصري بالنظر في الموضوع . لمزيد من التفاصيل ، انظر ، اتفاق التجارة ، البروتوكول التنفيذي ، المصدر المشار إليه ، صـ ٣٤ – ٣٥ .

- **أما فى مجال الزراعة :**

فقد تم التوصل إلى اتفاق التعاون الزراعي ومذكرة تفاهم بشأنه فكان هذا القطاع مرشحا منذ البداية من جانب إسرائيل ليلعب دوراً طليعيا في مجال التطبيع الاقتصادي بين البلدين ، فكان الاهتمام بهذا المجال واضحا ملموسا ؛ حيث عرضت إسرائيل أن تبرم هذا الاتفاق مع مصر مبكرا- فعلى أثر توقيع هذا الاتفاق في نهاية مارس١٩٨٠ أصبح ساري المفعول فور لحظة توقيعه - حيث صيغ في شكل مذكرة تفاهم بين الطرفين اشتملت على التعاون الزراعي بين البلدين في مجال البحث التطبيقي في جميع فروع الزراعة بما في ذلك تبادل الخبراء والعلماء ومنح التدريب ، وتبادل معلومات الأبحاث ، ونقل التكنولوجيا الإسرائيلية [١].

وبخاصة مسألة توضيح فعالية الوسائل الفنية الحديثة للري ، في ضوء الدراسات المكثفة في شأن ترشيد استخدام المياه ، وهو ما يأتي في مقدمة التطلعات الإسرائيلية بخلق إطار مشترك للتعاون في مجال المياه والري . ليمثل إدراج مد مياه النيل لإسرائيل في إطار التطبيع الاقتصادي أخطر القضايا التي أثارت جدلا مطولا ونقاشا حاداً داخل إسرائيل ومصر ودول حوض النيل ، ونتيجة لاستماتة المعارضة المصرية دون تنفيذها ، وأمام تصاعد حدة المعارضة المصرية والدولية أنكرت الحكومة المصرية التفكير في مثل هذا الأمر ، إلا أنه سرعان ما كشف السادات في الرسائل المتبادلة مع مناجم بيجن- التي نشرت في ١٦/ ١٩٨٠/٨- الكثير من حقائق تلك القضية الخطيرة ، بجانب ما تم اتخاذه من إجراءات على أرض الواقع مجسدا في مشروع " ترعة السلام " لتوصيل المياه إلى سيناء ، والتي تعد المرحلة الأولى في المشروع الإسرائيلي لمد مياه النيل إلى

١- وثائق التطبيع ، الاتفاقات ومذكرات التفاهم والبيانات المشتركة الخاصة بالزراعة ، المصدر المشار إليه ، صـ ٥٦ – ٦٥ .

تل أبيب [١] ، بينما يرجع الخبراء الزراعيين مشكلة الفأر النرويجي الذي تعاني مصر من ويلاته في المجال الزراعي ، إلى أنه زراعة إسرائيلية تمت أثناء فترة الثغرة في حرب أكتوبر ١٩٧٣كتصرف انتقامي وتدميري كنمط من أنماط حرب الجراثيم [٢].

كما شمل التعاون بين البلدين إنشاء مشروعات مشتركة ، والدعوة إلى تغير الهيكل المحصولي بشروط تزيد من فرص التدخل الإسرائيلي للسيطرة على مدخلات هذا القطاع خصوصاً من حيث الخبرة الفنية المتعلقة باستخدام المخصبات الزراعية ، والخبرة التكنولوجية ، وعلى مخرجاته من حيث التسويق الخارجي [٣] . وأخيراً تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة لتنفيذ ما نص عليه الاتفاق ومذكرة التفاهم بشأن الزراعة ؛ على أن تقوم مجموعة العمل المتخصصة بإعداد خطط تفصيلية للتعاون في كل المجالات ذات الاهتمام المشترك . مع تبادل الخبرة في الممارسات وأساليب التخطيط الزراعي ، مع ضرورة الاتفاق على قائمة بالأولويات بعد إجراء التشاور بين البلدين وذلك للمبادرة بأنشطة تعاون معينة ؛ لعل أهمها زراعة الفاكهة واستخدام المخصبات الزراعية وزراعة الزهور ، كبديل لزراعة القطن والقمح ..... الخ [٤] .

١- تعد مشروعات توصيل مياه النيل هي أبرز المشروعات الإسرائيلية في هذا المجال ليكون إحدى البدائل لتوفير مصادر المياه ، وقد بدأت دراستها مبكراً منذ بداية السبعينيات وتشير المصادر الإسرائيلية إلى دراسة جرى أعدادها عام ١٩٧١ بواسطة م / اليشع كيلي ، بهدف نقل ٥٪ من مياه النيل إلى النقب وتطور المشروع ليصل إلى صيغته النهائية بطرح السادات مشروعه الواعد " زمزم الجديدة " لتكون في متناول المؤمنين المترددين على المسجد الأقصى ومسجد الصخرة وكنيسة القيامة وحائط المبكى بمساهمة مصرية لتأييد السلام بالمنطقة . حول تفاصيل تلك المأساة راجع العديد من الدراسات ، لعل أهمها ، محسن عوض ، خمس سنوات من التطبيع ص١٣٤-١٣٩.عادل حسين ، العلاقات الاقتصادية بين مصر وإسرائيل ، صـ ٣٦ – ٣٧ . حسنين كروم ، الموقف المصري من التطبيع [بيروت : شؤون فلسطينية مارس / أبريل ١٩٨٧ : عدد ١٦٨ / ١٦٩] ، صـ ٥٦ ، كذلك الوثائق السرية البريطانية المنشورة على صفحات روزاليوسف ، العدد ٢١٠٥ بتاريخ ٤ مايو ٢٠١٢، مصدر سابق . مقارنة برد الفعل الإسرائيلي أثناء الانسحاب من سيناء ونسف كل شيء حتى خزانات المياه وآبار الري حتى اضطرت الأجهزة المصرية آنذاك لشراء المياه من إسرائيل بصفة مؤقتة ريثما يواجه جهاز التعمير مشكلة توفير المياه اللازمة للشرب والزراعة.

٢- جريدة الأهالي ، ١٦ / ٣ / ١٩٨٢ . كذلك ،

. Steven , Heydemann , op . cit , p 1045 .

٣- عادل حسين ، العلاقات الاقتصادية بين مصر وإسرائيل ، صـ ٣٦ .

٤- لمزيد من التفاصيل ، راجع ، وثائق التطبيع ، اتفاق الزراعة ، المصدر المشار إليه ، صـ ٥٦ – ٦٤ .

- **أما قطاع الصناعة :**

فبرغم أن وثائق التطبيع لم تتضمن اتفاقات أو مذكرات تفاهم خاصة بقطاع الصناعة إلا أن وثائق التطبيع سواء اتفاقات أو مذكرات تفاهم في مجملها ما هي إلا إجراء تنفيذي لاختراق هذا القطاع الاستراتيجي . وما أحجمت عنه الوثائق يفصح عنه لسان حال هيكل الاقتصاد المصري وآلياته . في ظل سياسة الانفتاح - الوجه الأخر للتطبيع - خلال التطورات الاقتصادية [النظام التشريعي والإجراءات التنفيذية] [1] الإجمالية التي فتحت باب الاستيراد والتهريب عبر المناطق الحرة بلا حساب ، وخفض سعرالصرف وتصفية القطاع العام وحل المؤسسات العامة - أداة التخطيط والتكامل القطاعي- والتي تؤكد أن إسرائيل بعمقها الصهيوني كانت موجودة وشريكه في كل ما حدث وآلت إليه الجبهة الاقتصادية من تداعيات ؛ شاركت في التخطيط والتنفيذ خدمة لمخططها الخاص في إطارالمخطط العام . عن طريق رصيدها الأول الذي منحها حق المشاركة باحتلالها للأرض لتمثل مراحل الانسحاب الإسرائيلي منها ورقة ضغط أساسية في المقايضة وانتزاع التنازلات على كلا الجبهتين السياسية والاقتصادية ، أما الرصيد الآخر الذي استغلته إسرائيل ببراعة كان ماثلا في اختراق النفوذ الصهيوني داخل المؤسسات الأمريكية والدولية . فقد أوضحت المرحلة السابقة لكامب ديفيد إضافة وقائع اقتصادية واجتماعية تخدم الأمن الإسرائيلي ، وجاءت اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة السلام لتقر تلك الأوضاع وتدعمها عمليا ، وبخاصة تلك الفئة الاجتماعية التابعة ذات النفوذ المؤثر على صانع القرار الاقتصادي المصري والمرتبطة اقتصاديا بإسرائيل . في ظل الممارسات الانفتاحية والسياسات المالية والنقدية التي مهدت الطريق لإسرائيل لتتحرك نحو أهدافها بحرية مطلقة [2].

١- انظر ، عادل حسين ، العلاقات الاقتصادية بين مصر وإسرائيل ، صـ ٣٨ – ٣٩ . ولمزيد من التفاصيل حول دور الولايات المتحدة بهذا الصدد ، انظر تقرير وكالة التنمية الدولية ، التي تعلن صراحة أن برنامج مساعداتها موظف لخدمة مفهوم السلام الأمريكي الإسرائيلي في المنطقة . يطرحها المصدر نفسه ، صـ ٤١ – ٥٢ .

2- Shoukri , Ghali , op . cit , p 393-296 .

ودعما لذلك تم إبرام اتفاقيات البنية الأساسية ماثله في مذكرات التفاهم والمحاضر المتفق عليها الخاصة بالنقل والمواصلات البرية والجوية والبحرية والموانئ والاتصالات . فقد تم افتتاح الخطوط الملاحية الجوية والبحرية بين البلدين في مارس ١٩٨٠ ، مع تنظيم رحلات الذهاب والعودة كما تم الاتفاق عليه [١] . إلى جانب الاتفاق ومذكرات التفاهم بشأن الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية وتنسيق ترددات الإرسال الإذاعي والتلفزيوني [٢] .

- **وأخيراً فى مجال السياحة :**

انطلاقا من النوايا الطيبة لحكومتي وشعبي البلدين لتحقيق السلام ورغبة منهما في خلق الظروف المواتية للسياحة و المساهمة الإيجابية من خلال التعاون في عملية السلام وتطبيع العلاقات تم الاتفاق بين الطرفين على إقامة اتصالات بين مختلف الأجهزة والهيئات والمشروعات العامة في مجال السياحة ، وتوفير كافة البيانات وخطط التنمية السياحية والمعلومات والقوانين والقواعد والتنظيمات القائمة والمنظمة لآليات حركة السياحة ، كذلك مراعاة أية تغييرات أو تعديلات يتم إدخالها عليها ؛ بغرض تدعيم التعاون بين البلدين من أجل النهوض بالمشروعات المشتركة في هذا المجال الحيوي . وضمان حرية حركة السائحين من و إلى البلدين والتمتع بكافة الحقوق والمزايا المقررة دوليا ، فضلا عن التعاون الفني في مجال تخطيط وتنمية السياحة وتبادل التكنولوجيا وتبادل التمثيل السياحي عن طريق إنشاء مكاتب إعلامية سياحية رسمية ملحقة بالسفارات التابعة لكل منهما في القاهرة وتل أبيب . والاهتمام بأنشطة الترويج والتسويق السياحي ووضع برامج مشتركة تقوم على أساس تنسيق وتضافر جهود البلدين على الصعيد الإقليمي والدولي [٣] .

١- انظروثائق التطبيع مذكرات التفاهم والمحاضر الخاصة بالنقل والمواصلات البرية والبحرية والموانئ ، المصدر المشار إليه صـ ٨٥- ١٠١ .

٢- لمزيد من التفاصيل ، انظر ، المصدر نفسه ، صـ ١٠٣ – ١٢٩ .

٣- لمزيد من التفاصيل راجع وثائق التطبيع ، مذكرات التفاهم والمحاضر المتفق عليها والخاصة بالسياحة ، المصدر المشار إليه صـ ٤٥- ٥٢ .

[ب]- <u>التطبيع الثقافي</u> :

يمثل التطبيع الثقافي الدعامة الرئيسية لبناء السلام في المنطقة من وجهة النظر الإسرائيلية ، فهو أكثر إقناعا واستقراراً من أي ترتيبات أمنية عابرة ، فهو العامل الحاسم على المدى البعيد مادامت الحرب تنشأ في عقول وأدمغة الرجال ، فإن وسائل الدفاع عن السلام يجب أن تتأسس من ذاك المنطلق . فالصراع يوجد راسخا في وعي الشعوب قبل أن ينتقل إلى أرض الواقع . فبدا التطبيع الثقافي كفيلا بنزع العداء ورواسب الصراع من العقل العربي ، استكمالا لمحاولة نزع السلاح من اليد العربية وتجميد جبهة المواجهة . وهي المهمة التي يتكفل بها التطبيع السياسي ودواعيه الأمنية . ومن المفارقات أن يطالعنا الفكر الإسرائيلي بأن هناك دائماً أرضية مشتركة للتعاون الثقافي يمكن البدء على أساسها ، فإذا عجز التناقض الأيديولوجي عن إيجاد هذا الأساس المشترك للتبادل الثقافي ، يكون هناك الأساس العلمي للتعامل ، بمنطق كل عقدة ولها حلال [1] . فإذا كانت مناهج التربية والتعليم السابقة تحض على الكراهية والعداء لليهود ، فإنه يمكن تغييرها لتشيع قيم السلام الجديدة ومبدأ تقبل الآخر. وإذا أعاقت الحقائق التاريخية تصفية الأحقاد ورواسب الصراع يمكن تجاهلها والتركيز على الجوانب الإيجابية فقط بغض النظر عما عداها . حتى موقف الإسلام من اليهود ، أوجدت إسرائيل له حلا ومخرجا ، فإذا كانت المفاهيم السلبية تجاههم تسود الدين الإسلامي بفروعه ومناهجه فيمكن إزالتها واستبدالها ، بل تحريف الفكر الإسلامي بأكمله [2] . في ظل إطار ضرورة فتح الحدود أمام حركة الأفراد وتبادل المعلومات والثقافة والعلوم وأن تكون هناك صلة إنسانية وطبيعية تلقائية والدعوة إلى الانفتاح على العالم شرقه وغربه وإزالة الحواجز الدينية والعرقية وغيرها ..

وهو ما يتطلب ضرورة مراجعة البرامج الدراسية مراجعة شاملة وفحص

١- محسن عوض ، مصر و إسرائيل ، خمس سنوات من التطبيع ، صـ ١٦٦ .

٢- فقد أخذ المخطط الإسرائيلي تجاه القضية الإسلامية في الممارسة أنماط متعددة بدت في توجيه جهد مركز لتأسيس علاقات مع جامعة الأزهر وإجراء حوار ديني على المستوى الشعبي [مؤتمرالقدس ١٩٧٩/١٠/١٢] لاستبدال صراع الأديان بحوار الأديان متجسدا في مشروع السادات لمجمع الأديان بسيناء .

ما يدرس في مصر عن إسرائيل ، وتحديد ما يجب حذفه من برامج التعليم الحالية وإضافة مواد جديدة تكون بديلا تلائم جو السلام المصري الإسرائيلي وتدفع بالعلاقات الجديدة إلى أقصى مدى [١].

بجانب دراسة البرامج المتبادلة في وسائل الإعلام وعلى الأخص الإذاعة والتليفزيون - نظراً لاختراقها قطاعات واسعة في المجتمع المصري - وأن يسمح كل جانب أن يذيع في وسائل وإعلام الجانب الآخر برامج ثقافية عن وثائقه وتاريخه . تمهيدا لتزييف الوعي وتغيير تاريخ المنطقة وملامح خريطتها السياسية والجغرافية . وكذلك أهمية تعبير موقف الزعماء من ثقافة وتاريخ الجانب الآخر- ما دام هذا الموقف متسقا مع المخطط الصهيوني- لما لذلك من تأثير تربوي وتعليمي في الأجيال القادمة ، وخاصة إذا ما تداخلت مع التغييرات في البرامج الإذاعية ، مع ضرورة إزالة المفاهيم السلبية في الأيديولوجية القومية العربية والإسلامية تجاه إسرائيل [٢].

بيد أن الاهتمام الإسرائيلي الواضح بهذا الصدد ليس لحساب إسرائيل وحدها. فقيام علاقات ثقافية بين مصر وإسرائيل من شأنه أن يمتص تدريجيا أفكار العداء الإسرائيلي من العقلية المصرية - أهم جبهات المواجهة - بنزع الأفكار الوطنية والقومية من جذورها ، و التبادل الحسي لمختلف ألوان الإنتاج الثقافي من شأنه أيضاً أن يقلص مشاعر العداء لإسرائيل من الوجدان المصري . لكن الأمر يتعدى نطاق الحدود الخاصة فهي مصلحة تتصل بمصالح وأهداف الثقافة الأمريكية التي ترى كل خطوة إسرائيلية نحو التقارب مع ثقافة مصر ومثقفيها تدعم عناصر هيمنة النموذج الحضاري والثقافي الأمريكي في كل أساليب الحياة. فنشر الثقافة الأمريكية يساعد على تحقيق أهداف السياسة الخارجية لها في المنطقة. فإلى جانب الأنماط الثلاثة من النشاط الدولي التقليدي ؛ الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي

١- محسن عوض ، الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع الدول العربية[بيروت:مركزدراسات الوحدة العربية ط١ ١٩٨٨] صـ ١٦٦- ١٦٧ .

٢- محسن عوض ، المرجع نفسه ، صـ ١٦٨ ، كذلك ، انظر ، محضر متفق عليه للاجتماعات بين اتحاد الإذاعة والتلفزيون في جمهورية مصر العربية ووزارة المواصلات لدولة إسرائيل ، مصدر سابق ، صـ ١١٣ – ١١٤ .

، فإن هناك بعدًا رابعاً لا يقل أهمية هو بعد العلاقات الثقافية وربما يكون أخطرها ، وما إسرائيل إلا جزء من هذا الكل الأمريكي [1].

وعلى ضوء ذلك يمكننا فهم وتحليل بنود الاتفاق الثقافي والبروتوكول الخاص به فقد تم توقيع الاتفاق الثقافي بين الدولتين في ٨ مايو ١٩٨٠ بالقاهرة . وتم تعليق سريانه على مصادقة الكنيست الإسرائيلي و مجلس الشعب المصري. وتحددت مدة الاتفاق بخمس سنوات قابلة للتجديد ، ويتضمن الاتفاق ثماني مواد تشمل تشجيع التعاون في المجالات الثقافية والعلمية والفنية والتقنية ، تشجيع الاتصالات وتبادل الزيارات للعلماء والباحثين للمؤسسات التعليمية والعلمية والثقافية ، تبادل المطبوعات الثقافية والتعليمية والعلمية ،إقامة المعارض العلمية والتكنولوجية ومعارض الفنون التشكيلية ، تبادل التسجيلات والأشرطة الإذاعية والتلفزيونية والأفلام الثقافية والعلمية [م١، م٢، م٣] . وتم الاتفاق على برتوكول خاص بشأن الشروط الواجب توافرها لمعادلة الشهادات والدرجات العلمية التي تمنحها المؤسسات العلمية في كل من البلدين [م٥] علاوة على تشجيع وتنمية النشاط الشبابي والرياضي بين مؤسسات الشباب والرياضة في كلا البلدين [م٦] .وتقررأن يدخل الاتفاق حيزالتنفيذ بعد أن يخطركل طرف الطرف الآخر بإتمام جميع إجراءاته الدستورية [2]، تزامنا مع التعديل الدستوري في ٢٢مايو ١٩٨٠. أما البرنامج التنفيذي للاتفاق فقد أوضح ما تضمنه الاتفاق تفصيلاً لتحديد الواجبات والالتزامات نوعا وكما . وعموما فقد أشاد الطرفان بالهدف الأسمى لكلا الشعبين المصري والإسرائيلي وتقديرهما للتعاون في مجال الثقافة الذي يعتبر جوهرتنمية التفاهم المشترك وعلاقات الصداقة بين الشعبين - بغض النظرعن نشأة تلك العلاقات والتطبيع الجبري - وإيمانا منهما لبلوغ هذه الأهداف بعد سنوات القطيعة الطويلة بين شعبي مصر وإسرائيل يتطلب ذلك من جهة وجوب الاقتراب المدروس ، وبتفهم جديد لأخلاقيات وقيم كل منهما للآخر، كذلك

١- حازم هاشم ، المؤامرة الإسرائيلية على العقل المصري [القاهرة : دار المستقبل العربي ط١ ١٩٨٦] ، صـ ١٢ – ١٣ .
٢- انظر ، الاتفاق الثقافي والبرنامج التنفيذي له ، المصدر المشار إليه ، صـ ٣٨ .

القوانين و القواعد المعمول بها في كل من البلدين . ومن جهة أخرى ، يلزم ذلك جهودا عالية وجادة ومستمرة لصهر التفاهم المتبادل والصداقة بين الشعبين [١].

وأيا كان الأمر فقد اشتمل البرنامج على ستة محاور رئيسة تمثلت في : مجال التعليم والبحث العلمي ، والثقافة ، الإذاعة والتلفزيون ، والشباب والرياضية، الآثار وأخيرا الصحة . أما بشأن التعليم والبحث العلمي فقد وافق الطرفان على إقامة وتشجيع التعاون في مجالات التعليم والبحث العلمي لخدمة المصالح المشتركة التي تهم الطرفين ، ويتم تنفيذ هذا التعاون على المستوى الحكومي والمؤسسات المختصة [وزارة التربية والتعليم والجامعات بمصر ومؤسسات التعليم العالي بإسرائيل] . كذلك التعاون الوثيق بين أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجي في مصر والمجلس القومي للبحث والتنمية في إسرائيل [٢]. حيث تتولى كل مؤسسة من تلك المؤسسات المشار إليها الاتصال بالجهة المناظرة لها بالطرق الدبلوماسية للاتفاق على مجالات التعاون وتحديد وسائلها ، والاتفاق على الوسائل الإدارية والتنفيذية بدون أية رقابة -أي اتصال مباشر ولكل هيئة السلطة المطلقة في ذلك – فضلا عن تشجيع إقامة الاتصالات بين المؤسسات التعليمية والعلمية في كلا البلدين من خلال القنوات الحكومية.

ومن أجل زيادة التعرف بنظم التعليم في كلا البلدين يشجع الطرفان على تبادل المعلومات والبيانات والمطبوعات والمستندات الخاصة بنظم التعليم والمناهج والكتب الدراسية . مع تبادل وفد تعليمي من كبارالمسئولين والمتخصصين في مختلف المستويات والمجالات التعليمية ؛ بهدف تبادل المعلومات وتنمية التعاون لخدمة الفائدة المشتركة. كما يشجع الطرفان تبادل نماذج الكتب الدراسية والعينات السمعية بين مؤسسات التعليم في كلا البلدين ، مع تبادل المعلومات عن مؤسسات البحث العلمي ، وتبادل العلماء والندوات ومشاريع الأبحاث المشتركة والمطبوعات العلمية في مجال البحث العلمي للوقوف على تفاصيل مدى تقدم البحث العلمي في كلا البلدين !! وأخيراً إقرارالطرفين أن المعرفة المشتركة

١-انظر ديباجة البرنامج التنفيذي للاتفاق الثقافي ، المصدر نفسه ، صـ ٣٩ .
٢- البرنامج التنفيذي للاتفاق الثقافي ، المصدر نفسه ، صـ ٣٩ .

لآداب وفنون كلا البلدين ستؤدي إلى خدمة أهداف هذا البرنامج . لذلك اتفقا على تشجيع اجتماعات أدباء كلا البلدين ، وتبادل ترجمة ونشر قوائم الكتب وتبادل الكتب والاشتراك في معارض الكتب [١] ، ودوام الاتصال المشترك والتعاون بين المكتبات الحكومية والأرشيف في كلا البلدين [٢].

أما فى مجال الصحة :

فيتبادل الطرفان الدوريات وغيرها من المطبوعات المتاحة في هذا المجال ، مع تبادل المناهج الدراسية ، والزيارات المتبادلة لكبار المسئولين بوزارة الصحة في مجالات الخدمات الصحية المختلفة والتدريب والبحث الطبي . مع وضع الخطوط العريضة وإجراءات التعاون في أنشطة البحث الطبي ذات الاهتمام المشترك لكلا الطرفين كما يتم التشخيص والاعتراف المتبادل للأنشطة الصحية والأبحاث الطبية والبرامج التدريبية المتعلقة بالتبادل الطبي والعاملين الفنيين كما شهدت وسائل الإعلام المصري المسموعة والمرئية تغيرات مماثلة لتتوافق مع خط التطبيع [٣] .

هكذا هيأ السادات أرضا خصبة لنمو العلاقات الجديدة وازدهارها في كل المجالات ولم يفرق في نظرته للتطبيع الثقافي بين عناصر التطبيع ومجالاته الأخرى ، لتتعامل الحكومة المصرية مع مبدأ التطبيع الثقافي كمجال من مجالات التطبيع المتعددة دون مراعاة أية أهمية خاصة تتناسب مع مخاطره ومضامينه. فلم تفرق بين عقد الاتفاقية التجارية ونظيرتها الثقافية . ولم يكتف السادات بخلط كل هذه الأوراق ، ولم يأبه لكل التحذيرات والاعتراضات التي أصدرتها الهيئات والمؤسسات الثقافية والسياسية من مخاطر التطبيع الثقافي ، بل واجهها بتحدٍ صارخ [٤] . فأخذ السادات على عاتقه مهمة التصدى للمعارضين و خرس كل

١ انظر حزب التجمع ، الأمانة العامة : بيان لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ، لا للكتاب الإسرائيلي في معرض الكتاب .
٢ المصدر نفسه .
٣ المصدر نفسه ، صـ ٤٠ – ٤١ .
٤- محسن عوض ، مصر وإسرائيل خمس سنوات من التطبيع ، صـ ٢٢٦ – ٢٢٧ .

الأصوات الناقدة ، ومصادرة الصحف ، وإصدار سلسلة من القوانين المقيدة للحريات و التي انتهت باعتقالات سبتمبر [١] .

وسارع السادات بإدخال التعديلات المطلوبة على مناهج التعليم والنظم الدستورية لتلائم الانفتاح على إسرائيل ؛ ذاك المطلب الاستراتيجي لكلا الطرفين ها هو قد تحقق بشكل فاق كل التوقعات وفي ظل الموجة المسعورة من الدعاية المضللة التي انتشرت في أجهزة الإعلام المختلفة والتي أدت إلى خلخلة بعض القيم الأساسية لدى الشعب المصري ، وخاصة قيم الانتماء العربي ، وإفراغ الصراع العربي / الإسرائيلي من مضمونه تاريخيا وواقعيا . علاوة على الترويج للعبقرية الإسرائيلية التي تستطيع أن تزرع الصحراء وتقود العمالة المصرية والأموال البترولية العربية نحو التقدم والازدهار ، وبالتالي التقليل من شأن قدرات العقل المصري والعربي [٢] .

وفي ظل هذه الآثار والقطيعة الثقافية التي فرضت على مصر مع البلاد العربية والعالم الاشتراكي ، أصبح الجو مهيئا تماما لسيطرة النموذج الأمريكي في الفكر والسلوك ليتغلغل النفوذ الأمريكي في المجال الثقافي مثلما تغلغل في المجالات العسكرية والاقتصادية وأخذت كل من واشنطن وتل أبيب على عاتقها إفساح المجال لبعضهم البعض وتقديم الخدمات والمساعدات المختلفة لغرض واحد ممثلا في غزو العقل المصري وإبطال مفعول قيمته وتهيئته للجنس وللفلسفة البرجماتية والانحلال لإحكام السيطرة عليه على المدى البعيد [٣] .

١- مجلة الدعوة ، العدد [٤٩] ، بتاريخ ١٤ يونيو ١٩٨٠ .
٢- محسن عوض ، مصر و إسرائيل ، خمس سنوات من التطبيع ، صـ ٢٨٨.
٣- محسن عوض ، سيد البحراوي ، أربع سنوات على التطبيع الثقافي في مصر وإسرائيل ، [عمان ط ١٩٨٤] صـ ٢٢ – كذلك ، مجلة صامد الاقتصادي العدد ٤٧ / نوفمبر – ديسمبر ١٩٨٤ مجلة شهرية ، عمان ، صـ١٣٥ – ١٣٦ .

٣- تقييم العلاقات المصرية الإسرائيلية والموقف المصري من التطبيع :

تعد العلاقات المصرية / الإسرائيلية شديدة الخصوصية ؛ فهي ليست علاقات عادية لأن قطعها يعني إعلان الحرب بين الدولتين ؛ فقد جاءت كمظهر من مظاهر الإنهاء لحالة الحرب و البدء في علاقات جديدة ، كما أنها مخالفة للواقع فهي ليست إعادة لعلاقات كانت قائمة وليست بناء لعلاقات عادية على أساس متكافئ ؛ فهي تعد سابقة في تاريخ العلاقات الدولية لشذوذها عن قواعد وأسس العلاقات الدولية المتعارف عليها التي تقر في مجملها ، بأن إقامة علاقات طبيعية تتعلق بسيادة الدولة ولها الحق في بنائها أو قطعها وفقا لمصالحها الوطنية دون أن يكون ذلك عملا من أعمال الحرب إلا أن هذا المبدأ لا ينطبق على العلاقات المصرية / الإسرائيلية بنص "معاهدة السلام " ؛ فإذا توقفت مصر عن تنفيذ أي جانب من مجالات التطبيع أو مجرد أنها تقاعست عن التزاماتها وحماسها، اعتبرته إسرائيل خرقا للمعاهدة ، وبالتالي تستطيع أن تستند إليه في مهاجمة مصر وإعادة احتلال سيناء ، خاصة وأن معظمها مجرد من السلاح و القوات، فضلا عن العقاب الأمريكي بما يشمله من التدابير العسكرية ؛ لتكون إسرائيل في موضع إملاء الشروط التي تراها أساسا لبناء هيكل العلاقات المصرية / الإسرائيلية المنتظرة .

وتفاديا لمثل هذه الاحتمالات ، لم يبد السادات استجابة جامحة تجاه التطبيع بشكل إيجابي فحسب ، بل تجاوزت الأطر الرسمية التي أرستها المعاهدة وملحقاتها وما انبثق عنها من اتفاقات ومذكرات تفاهم بشأن التطبيع ، ليحدد السادات مفهوما واضحا تجاه التطبيع بشعار خطوة من جانب تل أبيب تكافئها القاهرة بخطوتين ، ليعبرعن الفكر الرسمي ويدرج مفهوم التطبيع مع إسرائيل في إطار أعم وهو السلام فلا يرى أية مخاطر على مصرمن وراء هذا التطبيع ، كما يرى أن الأعراض الجانبية للتطبيع مثل المقاطعة العربية هي أعراض ذات طبيعة مؤقتة ومحدودة التأثير ويمكن احتواؤها بل ويبشر بأن إمكانات التعاون المثمر مع إسرائيل يمكن أن تعود بالفائدة على مصر، كما يمكن أن يحفز بالتنافس

عوامل التنمية فيما طرح تحت مسمى" التحدي الحضاري " [1]. فكان السادات متحمسا بشكل يثير الاستغراب والاستفزاز لعملية التطبيع والإسراع بها ، لدرجة أنه لم يمنع بعض الأفراد والجهات من التعامل مع إسرائيل قبل أن يحل الموعد الذي حددته المعاهدة لبدء التطبيع وانتظار البروتوكولات المنظمة له . فكان متحمسا لتنفيذ اتفاقاته مع إسرائيل وفرضها قسراً على الشعب ، بل وصل الأمر إلى حد حل مجلس الشعب قبل اكتمال مدته القانونية وإجراء انتخابات جديدة استطاع بالتزوير إسقاط معظم الذين عارضوه ، فلم يطق وجود المعارضين داخل المجلس ؛ فقد عقد مع إسرائيل عقدا مقدساً لا يجوز نقده أو التعرض له [2]. فمنذ أن وقعت المعاهدة وحتى قبل التصديق عليها بادر السادات بإصدار سلسلة من التشريعات كبلت أي نقد يوجه إليها ، لعل أهمها قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٩ بتعديل م١١من قانون مجلس الشعب ، قانون العيب رقم٦٥ لسنة ١٩٨٠ ، قانون سلطة الصحافة ، التي تحوي في مجملها من القيود على الحرية الفردية والممارسة السياسية ما هو أشد وطأة من تلك الواردة في قانون الطوارئ ؛ ففضلا عن المسئولية الجنائية حيث يمنع من مزاولة الحقوق السياسية كل من خالف أحكام تلك القوانين بينما لم تتخذ إسرائيل أي إجراء تشريعي ينتقص من الحقوق السياسية لمعارضي المعاهدة [3] .

فشن السادات حملات شرسة ضد الفكر المعارض لقضية التعامل مع إسرائيل بوجه عام وإن اختلفت درجة استناده على عنصر دون عنصر آخر من

١- فبعد ثمانية أشهر من توقيع " معاهدة السلام " ، وقف السادات بجوار الرئيس الإسرائيلي إسحاق نافون - أثناء زيارة لحيفا - ليخطبا بأعلى الأصوات مناشدين شعبيهما بالمضي قدما في اتجاه العلاقات الجديدة ذات النفع المتبادل . بشان هذا التحليل ، راجع ، محسن عوض ، مصر وإسرائيل خمس سنوات من التطبيع ، صـ ٢٢٦ . كذلك ، حازم هاشم ، المؤامرة الإسرائيلية على العقل المصري ، صـ ١١ – ١٢ .

٢- من المفارقات أن " معاهدة السلام " أيدتها الأغلبية الساحقة بمجلس الشعب ، وعارضها فقط ١١ نائبا لمزيد من التفاصيل ، انظر مناقشة المعاهدة المصرية / الإسرائيلية في مجلس الشعب ، جمهورية مصر العربية : مجلس الشعب ، الفصل التشريعي الثاني ندور الانعقاد العادي الثالث ، مضبطة ٥٨ ، في ٤/٥ /١٩٧٩ [القاهرة :الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ط ١٩٧٩] . كذلك راجع ، حسنين كروم ، الموقف المصري من تطبيع العلاقات مع إسرائيل ، شؤون فلسطينية العدد [١٦٨ – ١٦٩] مارس / أبريل ١٩٨٧ ، صـ ٥٥ – ٥٦ .

٣- لمزيد من التفاصيل ، راجع ، محسن عوض ، مصر و إسرائيل : خمس سنوات من التطبيع ، صـ ٤٩ – ٥٢ .

عناصر الرفض . لما يراه أصحاب ذلك الفكر في التطبيع بأنه إملاء إسرائيلي مغرض تقابله استجابة مصرية مستهينة لما ينطوي عليه من مخاطر بالغة على الاقتصاد المصري بأبعاده السياسية و مردوده الاجتماعي فإسرائيل ليست دولة عادية وإنما ظاهرة استعمارية ، ووكيل للمصالح الإمبريالية في المنطقة فلا يمكن عزل التعامل الاقتصادي مع إسرائيل عن مضمونة السياسي ؛ ففض المقاطعة يعني دعم الاقتصاد الإسرائيلي ودعم إمكانياته العدوانية ، وتزويد إسرائيل بالبترول يعني تزويد جهازها العسكري بالطاقة ، وزيادة الاستيراد من إسرائيل يعني زيادة تشغيل عوامل الإنتاج واستجلاب مهاجرين وغزاة جدد إلى المنطقة [١] .

وما بين الفكر الرسمي والفكر المعارض للتطبيع يمكن إجراء تقييم موضوعي للعلاقات المصرية الإسرائيلية في ظل سنوات التطبيع ، فالفترة الزمنية للتطبيع على رغم محدوديتها وقصرها ملائمة لتقييم التطبيع كواقع ، وملائمة لتقديره كمستقبل ، بمقياس مدى ما حققه التطبيع من أهدافه . مع الوضع في الاعتبار أن الفترة التي يشملها التقييم تتضمن فترة البنية الأساسية الإقليمية للتعاون وتهيئة المنافذ والطرق ووسائل النقل والمواصلات والاتصالات بكافة أنواعها وإجراء الدراسات الميدانية ، ونسج شبكة المعاملات مع الشركات والمكاتب الاقتصادية وغيرها من المؤسسات ، مضافا إلى ذلك التواجد الإسرائيلي الذي كان لا يزال يحتل سيناء رسميا . مما كان سببا في إحجام البعض عن التعامل مع إسرائيل من هذا المنطق وليس أكثر من ذلك . كذلك التوترات السياسية الداخلية في مصر خلال هذه الفترة [٢]. فبعد عام واحد من بداية التطبيع تعرضت مصر لسلسلة من التوترات السياسية سواء بسبب ممارسات السلطة المصرية تجاه التيارات المعارضة وناقدي التطبيع أو في إطارافتعال ما سمي بالفتنة الطائفية وإصدار سلسلة من القوانين المقيدة للحريات ، انتهاءً بإجراءات سبتمبر القمعية وحادث المنصة [٣] .

١- محسن عوض ، مصر وإسرائيل خمس سنوات من التطبيع ، صـ ١٢٦ .
٢- بشأن هذا التحليل ، راجع ، حسين كروم ، مرجع سابق ، صـ ٥٧ .
3- Hinnebush , Raymond ; Egyption politics Under Sadat , London ; Cambridge University Press , 1985 . p 90 .

وعلى أثر ذلك كان من المؤكد أن حجم التعامل والتعاون الاقتصادي بين البلدين جاء محبطا لكثير من التقديرات الإسرائيلية وتطلعاتها ، إلا أنها حققت أهدافها أيديولوجيا وسياسياً لخدمة استراتيجية التغلغل الإسرائيلي في عمق المجتمع المصري واختراقه . فرغم أن الفترة وجيزة ، إلا أن معاملات مصر التجارية مع إسرائيل قد تجاوزت تعاملاتها مع كثير من الدول العربية حتى قبل المقاطعة العربية في السنوات الأخيرة ، بل إن هذه التعاملات تجاوزت حجم تعاملات مصر مع عدد من الدول العربية مجتمعة [١]. وربما يرجع ذاك القصور إلى عجز إسرائيل عن النفاذ إلى القطاع العام - القاعدة العريضة للاقتصاد المصري - واقتصرت تعاملاتها على القطاع الخاص .

و كان المجال الزراعي مرشحا لتقديم التجربة المبهرة في العلاقات بين البلدين الذي طرحت في إطاره بالفعل مشروعات مشتركة لزراعة مليون دونم، وإدخال نظم ري حديثه وخبرات زراعية متطورة . إلا أنه لم تسفر النتائج عن أكثر من تبادل الخبراء والوفود وبضعة مشاريع تجريبية . كذلك قطاع السياحة ، فإنه رغم العدد الهائل من السائحين الإسرائيليين الذين تدفقوا على مصر فقد بدت الطرق بين القاهرة وتل أبيب أحادية الاتجاه [٢].

أما مشروعات إسرائيل الطموحة في مجال الطاقة فقد اقتصرت على استيراد البترول من مصر ، والأهم من كل ذلك هو إخفاقها في تحقيق إنجاز ملموس على طريق تطلعاتها في مياه النيل ، إلا أن نتائج التطبيع الاقتصادي لا تقاس لدى إسرائيل بمقدار ما تحققه من أرقام تصب في الخزانة الإسرائيلية وجيوب المستثمرين فحسب ، بل لها أبعاد وأخطارعلى المدى البعيد ، لعل أهمها ما حققه هذا التعامل من عزلة مصر عربيا ، وتوسيع رقعة خلافها مع الدول الاشتراكية، وزيادة اعتمادها على الاقتصاد الغربي ، والمعونة الأمريكية . ومن ثم زيادة التبعية للدولة الممالئة لإسرائيل باعتباراتها وأبعادها السياسية الخطيرة، التي تتحكم في تحديد اتجاه السياسة الخارجية المصرية سواء تجاه العملاقين

١- انظر ، محسن عوض ، مصر وإسرائيل خمس سنوات من التطبيع ، صـ ١٣٠ .
٢- محسن عوض ، المرجع نفسه ، صـ ١٢٧ .

أو سياستها الإقليمية [1] ، فضلا عن آليات السياسات والنظم الداخلية فإغفال مثل هذا الجانب الهام وعزل التطبيع بين مصر وإسرائيل عن حلقاته السابقة أو اللاحقة على خريطة الأطماع الإسرائيلية تجاه المنطقة بأسرها يعد قصورا وإغفالا لجانب هام للتقييم ؛ فاختراق المجتمع المصري والتخطيط لكسب قوى اجتماعية مساندة تتكفل بإحداث تغييرات كيفية وكمية لطبيعة النفوذ الاقتصادي الإسرائيلي وقدرته على النفاذ في البنيان الاقتصادي المصري ذاته عن طريق شبكة الاتصالات والعلاقات المباشرة بقوى اجتماعية متنوعة ومؤثرة تحت إطار رسمي وشرعي لتبادل المعلومات وتشجيع تبادل الزيارات واجتماعات المنظمات لمساندة وتسريع عملية التعاون والتطبيع بكافة أشكاله وأبعاده تحت مرأى ومسمع السلطة الساداتية .

وبقدر ما يتميز التطبيع الاقتصادي بخصوصية في إطار الصراع العربي/ الإسرائيلي والتسوية المصرية الإسرائيلية بصفة خاصة ، إلا أنه في جوهره وفلسفته العامة يعد استطرادا لسياسة الإملاء الخارجي ، كما يعد تعميقا لسياسة الانفتاح التي انتهجها السادات منذ عام ١٩٧٤ بدءاً بقانون الاستثمار للمال العربي والأجنبي ومروراً بسلسلة القوانين والإجراءات الاقتصادية التي انتهت بالتطبيع ومد الانفتاح جغرافيا ليشمل إسرائيل وتكون على رأس خريطة الانفتاح الاقتصادي ، التي بدونها كان يستحيل تطبيق التطبيع عمليا . فالتطبيع في تحليله النهائي لم يكن مجرد نتيجة منطقية وطبيعية لسياسة الانفتاح فحسب ، بل هو أحد خصائصها ومقوماتها ومراميها ليصبح الوجه الثاني لذات العملة . التي تمت تحت إشراف وهيمنة واشنطن بما في ذلك المؤسسات التمويلية الدولية ومباركة السادات . فسياسة الانفتاح لم تكن تستطيع أن تتعايش مع التوترات العسكرية والسياسية الإقليمية مع إسرائيل أو مع قوانين المقاطعة العربية والحصار الاقتصادي لإسرائيل تلك الإجراءات التي تضيق بها ذرعاً الشركات الأمريكية و الشركات متعددة الجنسيات . فكان لابد أن تتهاوى تطبيقات المقاطعة واحدة تلو الأخرى . وهذا ما حققه الانفتاح تمهيدا للجولة الأخيرة التي تكفل بها التطبيع.

1- Ali E . , Hellal , Policy making in Egypt , p 99 .

كذلك لم تكن سياسة الانفتاح أن تمضي قدما وسط بنية تتيح قدراً مناسبا من الاستقلالية لصانع القرار الاقتصادي يسمح عند الضرورة بهامش مناسب للقائد السياسي للمناورة أو التراجع . ومن ثم كان من الضروري أن ترتكز الجهود في المجال الاقتصادي لانتزاع القرار الاقتصادي من صانع القرار ومقرره الذي لم يعد المنفذ الحقيقي لذلك القرار وهو مضمون التطبيع وجوهر فلسفته فربط الاقتصاد المصري بدائرة التبعية والتي لم تكن إسرائيل خارجها بل محور ارتكازها ، و قد حان الوقت لتطبيق التطبيع حيث تم تهيئة الاقتصاد لهذه المرحلة تماما بفضل الانفتاح فأضحى الاقتصاد يعاني أزمات حادة وانهيارا في ميزان المدفوعات وإغراقا في سلسلة الديون [١]....الخ . فبأي مقياس إذن يكون للتطبيع مع إسرائيل أية فوائد ؟ وقد كان أهم نتائجه المباشرة على الجبهة الاقتصادية قطع العلاقات العربية ووقف المعونة العربية ـ التي بلغت ما يقرب من ٣٢ مليار دولار سنويا عقب حرب أكتوبر ـ وسحب الودائع العربية من البنوك المصرية ، ووقف الاستثمارات العربية في مشروعات حيوية على رأسها الهيئة العربية للتصنيع . كما تأثرت العلاقات الاقتصادية مع الدول الاشتراكية نتيجة اضطراب العلاقات السياسية معها وتناقضها مع نهج سياسة الانفتاح ؛ لتفقد مصر التوازن في علاقاتها السياسية وتعاملاتها الاقتصادية الدولية [٢].

ورغم دكتاتورية السادات وفرض تنفيذ سياسته تلك باستغلال اتساع نفوذ جهاز الدولة وهيمنتها على معظم الأنشطة الاقتصادية مما جعل عمليات التطبيع خاضعة لقرارات رئيس الجمهورية ، فقد واجهها الشعب المصري برفض قاطع لتطبيع العلاقات مع إسرائيل ؛ سواء بالمعارضة السلبية بعدم حماس الشعب لعمليات التبادل التجاري مع إسرائيل ، ومحاصرة المتعاملين معها . أو المعارضة السياسية التي تقودها الأحزاب السياسية وعلى رأسها حزب التجمع الذي عارض سياسات السادات معارضة عنيدة وأصدرالعديد من البيانات تندد بها ، ودعا الشعب المصري إلى مقاطعة الإسرائيليين مهما علت دعوة السادات

١- لمزيد من التفاصيل ، انظر ، جداول المديونية المصرية خلال عقد السبعينيات ، ملحق [ب] .
2-Felipe. Armston , op . cit , p 109 .

وعمل على كشف من يتعامل معهم على صفحات جريدته ومنشوراته ؛ مما كبده الكثير بمصادرة جريدة الأهالي الناطقة بلسان الحزب ومطاردة قياداته واعتقالهم. أما حزب الأحرار و حزب العمل فقد تباينت مواقفهما من الخطوات التي أقدم عليها السادات ومن بينها التطبيع ما بين التأييد تارة والمعارضة تارة أخرى [١].

أما القوى الاجتماعية التي أيدت التطبيع مع إسرائيل فقد كانت هي نفسها القاعدة الاجتماعية التي ساندت الانفتاح والتي تمثل فئة المضاربين وأصحاب الأنشطة الطفيلية ، ومن ثم سيطر على الاقتصاد المصري فئة اجتماعية لا تجد حرجا في أي شيء بدءا بالمتاجرة بأقوات الشعب والمضاربة على الجنيه المصري والسلع التموينية في السوق السوداء ، وانتهاء بقضايا الفساد الذي استشرى في عهد السادات لتطفو على السطح مشروعات لها خطورتها [٢]، وعلى سبيل المثال لا الحصر مشروع هضبة الأهرام و دفن النفايات الذرية في مصر [٣] .

وعلى الجانب الآخر لم تقدر إسرائيل جهود السادات معها حق قدرها وبخاصة في مجال التطبيع ؛ حيث اتخذت إجراءات مضادة تماما عرقلت بشتى الطرق مباحثات الحكم الذاتي آخر الآمال لحل القضية الفلسطينية ، كما عمدت إلى تكثيف مستوطناتها في الضفة الغربية وقطاع غزة ، واستصدار قانون أساسي من الكنيست يقضي باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل ، وإعلان عدم العودة إلى حدود ١٩٦٧، أو التخلي عن هضبة الجولان . تزامنا مع تصعيد العنف والاعتداءات الوحشية ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وغزو الجنوب اللبناني ، و ضرب المفاعل النووي للعراق عقب لقاء بيجن بالسادات بثلاثة أيام بشرم الشيخ ، حتى بدا الأمر مدبرا ؛ ومن ثم ارتفعت أصوات الدعاية المحمومة للرافضين إلى ذروتها . وزادت موجة الحنق والاحتجاج

١- حزب التجمع الوطني الوحدوي ، الأمانة العامة : لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ، لا لتطبيع العلاقات مع العدو الصهيوني .

2- Gohn Waterbury ,op . cit , p 151 .

٣- أما بشأن النفايات الذرية و البروتوكول الخاص بها ، راجع نعمات أحمد فؤاد ، مصر تدخل عهد النفايات الذرية [القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ط١ ١٩٨٩] ، صـ ١٣٠ ـ ١٣٥ .

obeikandi.com

داخل قطاعات الشعب المصري ومؤسساته المختلفة [1].

و إزاء ذلك اتسمت ردود الأفعال الرسمية على التصرفات الإسرائيلية المتعنتة والمستفزة بالسلبية الشديدة ، ولم تتجاوز في معظم الأحيان الاحتجاجات أو التصريحات عديمة الجدوى والتأثيرلتنتقل مصر إلى معسكر الشجب والإدانة عمليا . لذا بالغت إسرائيل في تعمد إحراج السياسة المصرية وإهانتها لكي تزيد من عزلتها العربية ، وتؤكد شكوك المعارضين وكشف ما يريد السادات إخفاءه . محاولة بذلك دفع مصر إلى الخيار بين الموافقة على الحل السياسي بالشروط والإجراءات الإسرائيلية على كافة الجبهات ، وهو ما يعني موافقة مصر الصريحة أو الضمنية على كافة التصرفات الإسرائيلية الاستفزازية ، أو الانضمام إلى الجبهة العربية الرافضة للتسوية على أساس تلك الشروط الاستسلامية [2].

ورغم النداءات الشعبية والحزبية بوقف إجراءات التطبيع ، و سحب السفير المصري من إسرائيل وطرد نظيره الإسرائيلي من القاهرة ضرب السادات بكل ذلك عرض الحائط ، ومضى في طريقه مندفعا لإظهار حسن النوايا والود لأصدقائه الجدد دون أية حسابات أو اعتبارات . مما تعذر معه فهم واستيعاب الدوافع التي حدت بالسادات لإظهار هذا القدر من الود والاستعداد الضخم للتعاون إلى أقصى مدى مع إسرائيل في الوقت الذي بلغ فيه التعنت والصلف الإسرائيلي ذروته . لتفضي هذه المفارقات إلى تدهور العلاقات المصرية سواء العربية أو السوفيتية و انحسار نشاط السياسة الخارجية على نحو لم تشهده مصر على امتداد تاريخها ، لتدخل في نطاق تهديدات وتوترات هامشية مع أثيوبيا تارة وليبيا تارة أخرى ؛ ليضع السادات نفسه في دائرة السخط والعداء داخليا و خارجيا ليأمل الجميع في اغتياله ...

١- لمزيد من التفاصيل ، انظر ، بيانات و منشورات حزب التجمع حول السياسة الخارجية للسادات (١٩٧٧ - ١٩٨١) ، مصدر سابق .
٢- المصدر نفسه .

obeikandi.com

خـــاتمـــة

نتائج الدراسة ونظرة مستقبلية

بالانتهاء من الطرح التحليلي لاستراتيجية السادات وسياسته الخارجية والدور الهام الذي لعبه في رسم ملامح ومسار السياسة الخارجية و بخاصة تجاه عملية التسوية خلال عقد السبعينيات نختتم دراستنا بأهم النتائج لتمثل نظرة مستقبلية لاستشراف مستقبل أفضل بجانب ما أوردناه من نتائج متضمنة في متن الرسالة خلال العرض التفصيلي على النحو التالي :

- كان انفراد السادات بالحكم و احتكار صناعة القرار الدافع الرئيسي و السبب المباشر لما وصلت إليه عملية التسوية من نتائج و تداعيات ؛ مما أدى إلى انحسار نشاط السياسة الخارجية المصرية ، فضلا عن تدهور الجبهة الداخلية .
- فلم يكن ثمن استرداد سيناء قاصرا على دماء الشهداء وكفاح شعب بأكمله طوال سنوات مريرة ، وإنما كان في حقيقة الأمر تسليم مصر بأكملها أرضا وشعبا للعدو الصهيوني يعربد كيفما يشاء وصولا لأهدافه التي كان السادات أكبر معين و أهم عامل في تحقيقها .
- فمنذ أكثر من ثلاثة عقود زعم السادات أن اتفاقات كامب ديفيد " ومعاهدة السلام " مع إسرائيل هي الأمل المنشود لتحقيق السلام والرخاء لمصر وللمنطقة العربية بأسرها . إلا أن حقائق الأمور أثبتت زيف هذا الادعاء وبطلانه ، فعلى النقيض جعلت كامب ديفيد يد إسرائيل طليقة في المنطقة فعربدت فيها وخططت لفرض نفوذها بالقوة المسلحة في ظل الهيمنة الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط ؛ فدمرت المفاعل النووي العراقي وقامت بغزو لبنان واحتلت بيروت وأقامت كيانا خاضعا لها في الجنوب اللبناني واشتدت ضرباتها ضد المقاومة الفلسطينية ، وهكذا تبدد وعد السلام الكاذب على أرض الواقع الذي فرضته إسرائيل بالسلاح ، ومن جديد أثبتت

إسرائيل طبيعتها كدولة صهيونية عنصرية عدوانية تمثل القاعدة الأمامية للإمبريالية العالمية داخل الوطن العربي .

- ولم تقتصر كارثة كامب ديفيد وما لحقها من عقد " معاهدة السلام " على العربدة العسكرية الإسرائيلية فقط ، في ظل الهيمنة الأمريكية بل تعدتها إلى دفع المنطقة العربية بأكملها إلى خضم التمزق والانقسام وتصاعد النزاعات الجانبية وضياع وحدة الصف العربي وبروز قضايا هامشية على حساب الصراع الأساسي في المنطقة مما أتاح الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية لفرض هيمنتها على المنطقة واستيعابها في إطار استراتيجيتها الكونية .
- أما وعد الرخاء فقد تحول في الواقع إلى كابوس اقتصادي اجتماعي رهيب فقد توقفت التنمية الحقيقية وحل الركود الاقتصادي ، وتضاعفت الديون الخارجية ؛ مما أوقع البلاد أكثر في أسر التبعية والانصياع لشروط المؤسسات التمويلية الدولية ، لتقع الأغلبية الساحقة من المجتمع المصري تحت خط الفقر يقابلها مئات الألوف من أصحاب الملايين وهم الطفيليون الذين تاجروا بأرواح الشعب وأقواته وثروات البلاد بلا رقيب ولا حسيب .
- وقد ضمنت الولايات المتحدة لإسرائيل إلتزام مصر بشكل مطلق سواء نظام السادات أو غيره بمعاهدة الصلح ومنعها من تحقيق أي تقدم حقيقي اقتصادي أو عسكري . وفي الحقيقة تعتبر مصر وإسرائيل مثلين متناقضين لدولتين إحداهما فرطت في أرصدتها الهائلة التي تكونت لها عبر تاريخ مرير سواء العلاقات العربية أو العلاقات المصرية / السوفيتية من أجل علاقات مصرية / أمريكية لم يتكون بفضلها لمصر أرصدة سياسية تذكر سواء على الصعيد العربي أم الأفريقي أم الدولي ، والثانية استمرت تحافظ على أرصدتها الهائلة التي تكونت لها من خلال العلاقات الإسرائيلية / الأمريكية الاستراتيجية من منطلق توافقها مع استراتيجيتها ومصالحها الوطنية . ومن المفارقات أن تتمسك القاهرة بعلاقاتها مع واشنطن ويصفها المسئولون المصريون بأنها علاقات خاصة ، رغم أن الولايات المتحدة لم تترك فرصة دون أن تستغلها لتحجيم الدور السياسي المصري في المنطقة العربية وعمقها الإفريقي بل

وعلى المستوي الدولي . ليصل الحد إلى وصف مصر بالرجل المريض في العالم العربي ، وخطورة هذا التعبير هي ما يحمله من مضمون تاريخي عميق ، وما يمكن أن يبنى عليه من سلوك أمريكي . إلا أن اغتيال السادات من جانب و اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بعد مرور ثلاثة عقود وما تشهده مصر الآن من أحداث جارية والقدرة على إسقاط رأس نظام الحكم تارة واقتلاعه من جذوره تارة أخرى كفيل بالرد على مثل هذه الادعاءات .

- إن ماهية السلام الذي حصل عليه السادات من إسرائيل و ما سمحت به حكومة الليكود في تلك الفترة الحرجة و الظروف المعقدة داخليا و إقليميا و دوليا كفيلة بالرد على من وصفوا السادات بأنه كان سابقا عصره عندما بادر بالسلام مع إسرائيل من منطلق قدرته لاستقراء المستقبل ، وإثبات صحة فرضية أن السادات ذاته بما أقدم عليه بعقد سلام منفرد مع إسرائيل كان مسئولا بالدرجة الأولى عما وصل إليه الصراع العربي / الإسرائيلي والمنطقة بأسرها . وهو ما يفسر رفض الشعب المصري و العربي لاتفاقات كامب ديفيد و طبيعة السلام المفروض بالقوة المسلحة و الذي لا يزال قائما ..
- و أخيرا ، الرهان على شخص السادات ذاته تلك الشخصية الغامضة التي لا يؤمن جانبها حتى الأنفاس الأخيرة ، في ظل إدراك السادات أن الصراع العربي / الإسرائيلي صراع طويل لا تبدو احتمالات حسمه واضحة في المنظور القريب ؛ لأنه على ما يبدو ليس فقط صراع أرض و حدود، و كنه صراع تعايش ووجود ..
- نحن الآن إزاء وضع بالغ التعقيد يتمثل في أن قبول مصر الرسمي لمعاهدة السلام مع إسرائيل لا تفي بمتطلبات الأمن القومي المصري كما تتصورها الروافد الأساسية للحركة الوطنية المصرية ؛ فقد ترتب على هذه المعاهدة خلل استراتيجي في ميزان القوى بين مصر و إسرائيل أحدث بدوره خللا استراتيجيا في ميزان القوى العام بين إسرائيل والأقطار العربية لمصلحة إسرائيل . وبالتالي فإن تصحيح هذا الخلل سوف يصبح أحد الأهداف الأساسية للحركة الوطنية المصرية . ولأن هذا الهدف هو نفسه هدف حركة التحرير

العربية ، فسوف يكون ذلك هو محور الالتقاء الطبيعي بين حركة التحرير الوطنية المصرية وحركة التحرير العربية ومن هذا المنطلق نؤكد على أن الصراع المصري / الإسرائيلي لم ينته بالمعاهدة المصرية / الإسرائيلية ، وإن كانت هذه المعاهدة قد أضافت إليه مدخلا جديدا ، فلن تستطع أي من القوى الرئيسية على الساحة المصرية أو العربية أن تتجاهله .

- ومن ناحية أخرى فالمطالبة بمزيد من الديمقراطية وحسم الصراع حول تلك القضية الهامة سوف ينعكس بدوره على محور الصراع الدائر حول نتائج التسوية ، لأن انتصار الديمقراطية في مصر سوف يدفع - على أقل تقدير - ببعض القوى الرافضة للتسوية على أساس الشروط الإسرائيلية إلى مواقع التأثير المباشر أو غير المباشر على صانع القرار السياسي أو الرأي العام. فتطبيق الديمقراطية على أرض الواقع وتبني حلول اقتصادية واجتماعية لمصلحة الأغلبية ، سوف يعني في الوقت نفسه استعادة مصر لمكانتها الرائدة و مزيدا من الصمود المصري في مواجهة إسرائيل .

تعديل معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية

نطالب بتعديل معاهدة السلام ، و أن يتصدر هذا الملف الشائك أجندة السياسة الخارجية المصرية وأولويات اهتمامها و بشكل عاجل ؛ نظرًا لخطورة تداعياتها داخليا و خارجيا ، ومدى علاقتها بما يتعرض له الأمن القومي المصري من مخاطر و تحديات ، و ملف تنمية سيناء وضمان أمن و سلامة قواتنا المسلحة " درع الأمة وسيفها " بما يمكنها من أداء مهامها بكفاءة دون قيد أو شرط أو تعريضها لأية مخاطروما يفرضه الوضع الراهن من تحديات .

بالإمكان تعديل بعض مواد معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وبخاصة ترتيبات الأمن المتفق عليها بما يحفظ الأمن القومي المصري إزاء ما تشهده مصر من أحداث إرهابية خلال الآونة الأخيرة ؛ استنادا للفقرة [٤ ـ م٤] من المعاهدة التي تنص على أنه .. " يتم بناء على طلب أحد الطرفين إعادة النظر في ترتيبات الأمن المنصوص عليها في الفقرتين [١ ، ٢] من المادة الرابعة و تعديلها باتفاق الطرفين ".. [م٤] ـ تسجل هذه المادة الهامة للمفاوض المصري الذي أدرك مدى أبعادها ـ و هو ما تفرضه التغيرات الداخلية و الظروف الإقليمية الراهنة و ما تتعرض له سيناء الآن من هجمات إرهابية تعرض الأمن القومي المصري لمخاطر جسيمة هي بالفعل من تداعيات معاهدة السلام بالأساس .

تفعيل هذا البند واستغلاله لتعديل البروتوكول الخاص بترتيبات الأمن والملحق العسكري وفقا لمقتضيات الأمن القومي المصري في ظل ما يواجهه من تحديات ؛ سوف يساهم في إعادة الاتزان الاستراتيجي لسيناء و التخلص من تلك القيود المجحفة ـ نسبيا إلى حد ما ـ خاصة بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على توقيع معاهدة السلام و التزام الجانب المصري و احترامه لتطبيق المعاهدة نصا و روحا مع الطرف الإسرائيلي . فالمعاهدة لا تزال قائمة حتى الآن ـ رغم شدة المعارضة الوطنية لها و ما دفعه السادات ثمنا لها ـ و لم يتم خرق أي من موادها أو قيودها خلال تلك الفترة الحرجة من الجانب المصري.

وهو ما تفرضه الظروف الراهنة وبقوة ازاء ما تشهده سيناء من هجمات إرهابية وانتهاكات صارخة بخطف وقتل الضباط و الجنود المصريين على أرض سيناء والتفجيرات المتكررة لخط الغاز وعمليات تهريب السلع الاستراتيجية والسلاح عبر الأنفاق . فلابد من مواجهة ذلك ، أيا كانت جهة الاعتداء أو مصدرها ؛ أولا بمهاجمة تلك الخلايا الإرهابية وتمشيط وتطهير سيناء من هذه البؤر الإرهابية مهما كلفنا ذلك من تضحيات وهو ما تقوم به قواتنا المسلحة الآن ، وعلى الجانب

الآخر يجب إعادة النظر في ترتيبات الأمن المتفق عليها في معاهدة السلام و اتخاذ الإجراءات و التدابيراللازمة . باستغلال الأحداث و ما تتعرض له سيناء بالفعل من هجمات إرهابية و قتل الضباط و الجنود المصريين في أحداث رفح الأولى[أغسطس ٢٠١٢] ومذبحة رفح الثانية [أغسطس ٢٠١٣] ومذبحة رفح الثالثة [سبتمبر ٢٠١٣] على مرأى و مسمع من العالم , فلابد من انتهاز الفرصة لإعادة النظر في ترتيبات الأمن في سيناء بما يتلاءم مع الوضع الحالي سواء سياسيا أو أمنيا ، خاصة و أن المعاهدة غير محددة بفترة زمنية . و هو حق مشروع لأي من الطرفين و بخاصة الطرف المتضرر من تداعيات الشروط و القيود الأمنية التي فرضتها المعاهدة واشترطها الملحق العسكري . فثلثي سيناء منزوعة السلاح و القوات وهوما يجعلها عرضة للهجوم بدون رادع وفقا لشروط المعاهدة و هو ما أثبتته أحداث رفح . فلا بد من تفعيل [م٤ ـ بند ٤] الخاصة بالتعديل من المعاهدة على أرض الواقع بشكل رسمي حاسم كوضع أمني دائم وليس باتفاق شفهي مؤقت أو مجرد التعليق لفترة ما .

إذا لم يتم التعديل فسوف تكون سيناء مرتعا للخلايا الإرهابية و الجماعات التكفيرية وعرضة لأي هجوم سواء إسرائيلي أو من أي تنظيم دولي أو أي قوة دون رادع ؛ لالتزام مصر ببنود المعاهدة ؛ فلا يحق لمصر أن تدفع بقوات إلى سيناء إلا بموافقة إسرائيل و بالأدق أن المعاهدة تقيد السلطات المصرية و تغل يد الجيش من فرض السيطرة الكاملة على سيناء وإعادة انتشار القوات وتسليحهم وفقا لمقتضايات الأمن القومي وما يواجهه من إرهاب ، وهو ما يمثل عبء ثقيل على قواتنا المسلحة و قدرتها على حماية حدودنا وتأدية مهامها ومسئولياتها الوطنية بكفاءة وأمان . حيث أن عملية دفع قوات إلى سيناء و تغيير ترتيبات الأمن بها مشروط بالاتفاق بين الطرفين بنص المعاهدة ، و هذه الشروط موضوعة بعناية لتقويض الجيش المصري على إمكانية شن حرب ضد إسرائيل سواء هجوما أو دفاعا وتجميد الجبهة المصرية تماما بضمان عدم الاعتداء أو شن أي هجوم محتمل مهما كان مصدره من الأراضي المصرية ، وهو ما توقعه المفاوض الإسرائيلي أثناء مباحثات المعاهدة و " إلزام مصر بعدم صدور أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو أفعال العنف أو التهديد من داخل أراضيها أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرتها أو مرابطة على أراضيها ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر ، كما تتعهد بأن تتكفل بتقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة " بنص [م٣ـ فقرة ٢] . ولم يتوقع المفاوض المصري مثل هذا الهجوم بالمرة سواء في الماضي أو الحاضر و إن وقع بالفعل

فسيكون موجها من سيناء ضد إسرائيل و ليس موجها ضد مصر !! وهو ما أدمى قلوب الشعب المصري إزاء تلك المفارقات .فماذا يكون الموقف إذا كانت مصر هي المعتدى عليها ؟ والأخطر من قبل من ؟!

رغم تشاؤمي لإمكانية تعديل كامب ديفيد في ظل نظام الإخوان، الذي ابدى علاقات حميمية مع إسرائيل من واقع خطاباته للقادة الإسرائيليين، وإعلان التزامهم بكامب ديفيد، فضلا عن التشكك في قدرات وكفاءة هذا النظام وولائه، إلا أنني بادرت بإرسال نسخة من الكتاب ملحق به خطاب - ازعم شديد اللهجة - إلي الرئيس الإخواني؛ لنضع الجميع أمام مسئولياته، وأملا في يسهم الكتاب بشكل إيجابي بمباحثات تعديل معاهدة السلام المرتقبة، وفقا لما أعلنته رئاسة الجمهورية وصرح به مساعد رئيس الجمهورية للشئون الخارجية في يناير ٢٠١٣ بأن "تعديل بعض معايير الأمن القومي في اتفاقية السلام أمر وارد وهو قيد البحث والدراسة بمؤسسة رئاسة الجمهورية" ، رغم التشكك في قدرة وكفاءة هذا النظام. وبالفعل تم الرد على رسالتي من رئاسة الجمهورية بالتقدير والإشادة التامة لموضوع الدراسة العلمية رفيعة المستوى ..

إلا أن الرد بهذا الأسلوب الدبلوماسي زادني تشككا وتخوفا وازداد الأمر غموضا ، فكنت أنتظر ردا قاطعا بشأن موضوع التعديل ومواجهة الهجمات الإرهابية التي تتعرض لها سيناء، ولم أكن أدرك بعد أن فتح ملف كامب ديفيد كان لغرض تمرير صفقة خبيثة. فلم يكن يخطر على بال أي مصري أن يكون النظام الحاكم [نظام الإخوان] هومن وراء الهجمات الإرهابية في سيناء تواطؤا مع حركة حماس و الجماعات الإرهابية والتكفيرية لتنظيم القاعدة ، فقد ساهمت جماعة الإخوان في إطلاق العنان للخلايا الإرهابية النائمة واستجلاب البعض الآخر والإفراج عن قياداتها و توطينها في سيناء؛ تنفيذا للمخطط الإسرائيلي الأمريكي لقطع سيناء عن جغرافية مصر؛ لتكون جماعة الإخوان الأداة الفاعلة في تحقيق أطروحة الوطن البديل لتوطين الفلسطينيين في سيناء و تصفية القضية الفلسطينية . وبالفعل تمت بعض الإجراءات العملية تجاه تنفيذ هذا السيناريو لعل أهمها اتفاق التنازل عن جزء من شمال سيناء لحركة حماس الفلسطينية ، ومنح الجنسية المصرية لعدد من الفلسطنيين أكثر من ٥٠ ألف شخص فلسطيني، إلى جانب قرارات العفو السياسي واستجلاب عناصر إرهابية وتمكين الخلايا الإرهابية في سيناء بإحتلال ٦٠ كم شمال سيناء و التعهد بحمايتهم وغل يد الجيش المصري من ملاحقتهم ومطاردتهم ؛ لمواجهة حالة الإرهاب التي تشهدها سيناء بقتل الضباط و الجنود تارة وخطفهم تارة أخرى وهو ما يفسر تعطيل " العملية نسر" التي قد بدأتها القوات المسلحة ضد الجماعات الإرهابية لتطهير سيناء

من تلك البؤر الإرهابية ردا على مذبحة رفح . لكن ولاء وإنتماء نظام جماعة الإخوان للتنظيم الدولي كان أقوى و أسمى من الإنتماء الوطني و مسئولية حماية الأمن القومي المصري ، فضلا عن التهاون في موضوع حلايب و شلاتين و مأساة سد النهضة ناهيك عن الفشل الذريع في إدارة السياسة الداخلية واختلاق الأزمات وحالة الانقسام و الفتنة الطائفية التي لم تشهدها مصرمن قبل . ليصبح ذاك النظام ذاته خطرًا داهمًا يهدد الأمن القومي المصري لابد من مواجهته مهما كلفنا ذلك من تضحيات .

ليفاجأ العالم أجمع بطوفان بشري رافضا لهذا النظام الخائن ومحطما لتلك المخططات و الاستراتيجيات الموضوعة لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط من جديد وفقا للسياسة الأمريكية/ الإسرائيلية ، في تظاهرة سلمية لم يشهدها التاريخ من قبل بثورته في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ معلنا إسقاط نظام الإخوان والإطاحة به وإزاحته إلى غير رجعة ، بحماية قواتنا المسلحة بقيادة القائد العام للقوات المسلحة الفريق أول عبد الفتاح السيسي لتلبية مطالب الشعب والوقوف ضد نظام خائن بكل ما تعنيه الكلمة و بالدليل القاطع . وهو ما أكده الكونجرس الأمريكي خلال استجواب الرئيس الأمريكي باراك أوباما أمام الكونجرس بشأن تقديم رشوة قدرها ٨ مليار دولار لجماعة الإخوان لتمكينهم من الوصول للحكم مقابل التنازل عن جزء من الأراضي المصرية شمال سيناء المتاخم لرفح تقدر مساحته بحوالي ٧٥٠ كم٢ وفق خطة ثلاثية تم الاتفاق عليها بين جماعة الإخوان و حركة حماس وإسرائيل برعاية أمريكية . وبموجب هذه الصفقة تم منح جماعة الإخوان ٨ مليار دولار من الخزانة العامة الأمريكية بإيداعها لدى الشركات و المؤسسات التابعة للتنظيم الدولي لجماعة الإخوان و أصبحت الأموال بالفعل في حوزة الجماعة . وهنا يكمن السر وراء التآمر الدولي و الهجمة الشرسة التي تقودها الولايات المتحدة ضد الثورة المصرية . وهو ما يفسر الإجراءات التي اتخذتها جماعة الإخوان بعد توليها السلطة وبخاصة سياستها تجاه سيناء تنفيذا للخطة الثلاثية ، سواء منح الجنسية المصرية لعدد كبير من الفلسطينيين أو عمليات التوطين للخلايا الإرهابية في سيناء أو النشاط الملحوظ لحركة الأنفاق لتهريب السلع والوقود والسلاح والعناصرالإرهابية ؛ لتظل سيناء منطقة اضطرابات وقلاقل فتكون بمثابة السرطان الذي يصيب الرأس في ظل غل يد الجيش و الجهات الأمنية لمواجهة الخلايا الإرهابية في سيناء و رفض النظام الحاكم مطاردتهم و القضاء عليهم . ليدخل الجيش المصري في عملية استنزاف وصراعات دموية تؤثر على صلابة القوات المسلحة و قدرتها على حماية سيناء ، وهنا يمكن الضغط بقبول

التنازل عن شمال سيناء لقطاع غزة وإقامة الدولة الفلسطينية وبذلك تنتهي القضية الفلسطينية و الصراع العربي الإسرائيلي في سياق الإستراتيجية الإسرائيلية واطروحات الوطن البديل و تدويل سيناء وتبادل الأراضي لحل تلك القضية المزمنة . إلا أن كل ذلك ذهب أدراج الرياح وأطاحت ثورة الشعب المصري بمخططات وأحلام الجميع . رغم كل هذه الحسرة والمرارة إلا أن الأمل مازال قائما والإصرار يزداد صلابة وعزما على مواصلة تلك المعركة بدءا بالكشف عن مخاطر و تداعيات كامب ديفيد ، والوقوف على ماهية ما يحدث في سيناء وكيفية مواجهته بشكل حاسم ، بطرح إمكانية تعديل معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية خاصة في ظل ما تشهده مصر من تطورات في الوقت الراهن حتى لاتكون سيناء مطمعا أو ورقة ضغط على مصر . لكل ذلك أطالب السلطات المصرية بكل أجهزتها و مؤسساتها وعلى رأسها القوات المسلحة بقيادة البطل الوطني القائد العام للقوات المسلحة الفريق أول عبد الفتاح السيسي بضرورة فتح هذا الملف الشائك و حسم تلك القضية الهامة عسكريا وسياسيا ، بعدما تأكد للعالم أجمع أن القوات المسلحة المصرية هي سيف الأمة و درعها . ويتلخص مطلب تعديل المعاهدة في عدة نقاط محددة على النحو التالي :

١ ـ تعديل البروتوكول الخاص بترتيبات الأمن و الملحق العسكري بشأن سيناء وبخاصة أعداد القوات وانتشارها وتسليحها وضمان أمنها ، إلى جانب نظام الطيران العسكري وعمليات الاستطلاع الجوي للولايات المتحدة الأمريكية في سيناء ، و إعادة النظر في طبيعة عمل قوات الطوارئ وتكوينها . وفقا لمقتضيات الأمن القومي المصري وما يواجهه من تحديات في الوقت الراهن وتأمينا لمخاطر المستقبل .

٢ـ إعادة صياغة [م٣] بما لا يدع مجال للتذرع و افتعال الأزمات بإعطاء إسرائيل الفرصة لاتهام مصر بخرق المعاهدة وتعريضها للعقاب الأمريكي وفقا للوثائق السرية .

٣ ـ تعديل [م٦] التي تمنح إسرائيل حق الفيتوعلى علاقات مصرالخارجية وتجعلها رهنا للمعاهدة بنص المادة " يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أي التزام يتعارض مع هذه المعاهدة ".

٤ـ تفعيل [م ٨] الخاصة بالتعويضات و المطالبات المالية .

٥ـ إلغاء الوثائق السرية لكامب ديفيد و معاهدة السلام الموقعة بين السادات و بيجن وكارتر . وبخاصة التعهد بعدم اشتراك مصرفي أي حرب تنشب بين إسرائيل ودولة عربية أوأكثر ـ من منطلق أننا لسنا دعاة حرب ولكن نرفض الوصاية

وتقييد حرية إتخاذ القرار- والأخطر ما نصت عليه الوثيقة السرية بتواجد ٥ آلاف فني ومستشار عسكري أمريكي في القوات المسلحة المصرية

٦- إعادة تقييم العلاقات المصرية الإسرائيلية ووثائق التطبيع بما يتفق مع المصالح الوطنية العليا .

٧- ضرورة تنوع مصادر السلاح للجيش المصري حتى لا تمارس علينا أية قيود أو إملاءات .

٨- البدء الفوري في تعميرو تنمية سيناء واقعيا واستغلال ما تتمتع به من ثروات ومقومات التنمية تحت إشراف القوات المسلحة وهو ما نعول عليه الكثير لحل مشاكلنا مستقبلا .

وأخيرا، ندرك تماما مدى صعوبة الأمر وتحديات تحقيقه خاصة في ظل ما تشهده مصر من تحديات داخلية ومؤامرات خارجية ، إلا أننا نؤكد أنه ليس بالمستحيل بل بالإمكان و الأهمية فتح ملف تعديل معاهدة السلام لأنها بالأساس السبب الرئيسي والعامل الفاعل وراء ما تشهده سيناء من هجمات إرهابية وتعرضها للهجوم بدون رادع وتهديد الأمن القومي المصري بين الحين و الآخر لتكون سيناء إحدى أدوات الحرب وشكلا من أشكال الصراع مع مصر لاستنفاد قواها -بعدما أثبتت حرب أكتوبر فشل المواجهة العسكرية - وهو أشد وطأة و أخطر من الحرب ذاتها . لذا أناشد الشعب الذي فرض إرادته و السلطات المصرية السياسية والعسكرية بضرورة فرض السيطرة و السيادة المصرية كاملة على سيناء قبل فوات الأوان . وخاصة في ظل مخاوف واشنطن وتل أبيب من إلغاء معاهدة السلام وماتتكبده الولايات المتحدة من أجل تأمين بقاء واستمرار معاهدة السلام .

و من المفارقات أن تبادر إسرائيل بخرق معاهدة السلام المصرية /الإسرائيلية بعد أن استنفدت أهم أغراضها بمرور ما يقرب من ٣٥ عاما على توقيعها ، تلك الفترة التي قيدت خلالها مصر و كبلتها حتى استطاعت إسرائيل تحقيق أهدافها و استراتيجيتها بعزل مصر عن محيطها العربي وعمقها الإفريقي و تطويقها من الشمال و حصارها من الجنوب وتهديد الأمن القومي المصري و تخريب العلاقات المصرية / الإفريقية وبخاصة مع دول حوض النيل. لتفيق مصر على أزمة حصتها في مياه النيل وكارثة تهديد أمنها المائي بموجب اتفاقية عنتيبي والنشاط الإسرائيلي والدور الهام و الفاعل لتل أبيب في بناء سد النهضة الأثيوبي . وهو ما يخالف معاهدة السلام ويتناقض مع التزاماتها بنص المادة [٣- بند ١،٢] التي تنص على أنّ يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها،

أحدهما ضد الآخر، على نحو مباشر أو غير مباشر ... " كما يتعهد الطرفان بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو أفعال العنف أو التهديد بها من داخل أراضيه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على أراضيه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر .كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الإثارة أو المساعدة أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو النشاط الهدام أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر **في أي مكان** .." .

إلى جانب [م٦ - بند٤] ..و التي تنص على أن " يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أي التزام يتعارض مع هذه المعاهدة" . وهو ما يتعارض ويتناقض مع الدور الإسرائيلي في سد النهضة الذي يهدد الأمن المائي المصري وفقا للمواصفات الفنية للسد . وبناء على ذلك اقترح مقاضاة إسرائيل ورفع دعوى ضدها بمجلس الأمن واتهامها بخرق المعاهدة والمطالبة بانسحابها من مشروع سد النهضة الأثيوبي ؛ ومن ثم إمكانية التفاوض مع أثيوبيا بشكل متكافيء .

ليمثل كل ذلك أهم نتائج كامب ديفيد ومحصلة السلام الإسرائيلي و التي لن تنتهي بعد ،، إلى متى تلتزم مصر بتلك المعاهدة التي لم تجلب عليها إلا المخاطر و الكوارث ؟؟ لكل ذلك تطرح تلك الدراسة العلمية رؤية موضوعية لكامب ديفيد و معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية بكل جوانبها وعلى كافة المستويات، وأن تكون محل اعتبار الجهات المختصة وعلى رأسها وزارة الخارجية ووزارة الدفاع للاستفادة من انجازات البحث العلمي بشكل تطبيقي وفاعل وتحقيق هدفه الأسمى بإيجاد حلول لكل ما يواجهنا من مشكلات وتحديات ؛ ليساهم الكتاب بشكل إيجابي في ملف " تعديل معاهدة السلام ". وننتظر من القيادة الجديدة أن يكون لها دور فاعل في تحقيق مطالب القوى السياسية و آمال الكثيرين من الشعب المصري في تخفيف وطأة القيود التي فرضتها معاهدة السلام على السيادة المصرية وفقا لمقتضيات الأمن القومي المصري ، خاصة بعد تصحيح مسار ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ بعد ما أثبت الشعب المصري أنه صاحب القرار و السيادة ، ونأمل ألا يطول الانتظار ..

حفظ الله مصر وشعبها

الباحثــة / فاتن عوض

قالوا عن الكتاب

obeikandl.com

obeikandl.com

الأهرام

السادات و ٣٥ عاما على كامب ديفيد

أهم ما قرأت في السنوات الأخيرة

إذا كان الخطر الذى تواجهه سيناء بالإمكان مواجهته وصده عن مصر والمصريين.. إذن كيف يوصف أو يقرأ الامتناع عن تفعيل المتاح لوضع نهاية أو لايقاف أو تخفيف الأخطار والتهديدات عن مصر والمصريين ـ ولنقف أولا أمام هذه القراءة العلمية عما يحدث في سيناء وفي مصر كلها الآن من خلال قراءة دراسة من أهم ما قرأت في السنوات الأخيرة وتحمل عنوان ـ السادات٣٥ عاما علي كامب ديفيد. فيما يتجاوز٥٠٠ صفحة قدمتها الباحثة المصرية المحترمة فاتن عوض لنيل درجة الماجستير ـ ويجب أولا تحية الجهد العلمي الذي بذلته برعاية أستاذها ـ المؤرخ د.عبدالخالق محمد لاشين بجامعة عين شمس وأ. د. أحمد زكريا الشلق أيضا بجامعة عين شمس ـ وتقف طويلا أمام ما جمعته الباحثة من وثائق سرية للاتفاقية والإجابات علي أسئلة ـ وهل تقف عائقا أمام التنمية في سيناء كما يدعي دائما, وتأثيراتها السياسية والاقتصادية والأمنية علي مصر وعلي دورها الاقليمي والدولي ولا أستطيع ان أدعي أني قمت بالقراءة العميقة التي تفرضها أهمية الكتاب وسط مفارم الأحداث الكارثية التي نعيشها والتي تمثل سيناء محورا رئيسيا لها.. وعلي أهمية جميع ما يضمه الكتاب, ففي رأيي

obeikandl.com

أن الأخطر هو ما يضمه من وثائق لنصوص الاتفاق والاقتراح الأمريكي والوثائق السرية, ثم علاقة الاتفاقية بما يحدث في سيناء الآن وهل تستطيع مصر أن تتخذ موقفا حاسما يفرض سيادتها ويوفر الحماية لسيناء وينهي وجود الجماعات الإرهابية التي حولتها إلي تورا بورا التي لم تعد تهدد سيناء وحدها ولكن مصر كلها؟!
لا تحتمل الإجابة التباسا وتوضح الباحثة المتاح من خلال تعديل بعض بنود معاهدة السلام وبخاصة ترتيبات الأمن المتفق عليها بما يحفظ الأمن القومي المصري ـ ولا أعرف هل بالإمكان انتظار تهديدات أكثر وأخطر مما تعرض له خلال السنوات الأخيرة وخاصة حجم ما تصاعد إليه الخطر وتكشف منذ قيام الثورة.
ما الذي ينتظره صدور قرار سيادي يفعل حق مصر في اغلاق جميع مصادر الخطر وتجفيف بؤر الإرهاب والتآمر الصهيوني..
هل توجد دولة ذات سيادة تلزم الصمت المهين والمستهين بقتل واختطاف ابنائها من الضباط والمجندين ويهدد أمنها القومي وجيشها, ولا تفعل جميع وسائل الحماية والتأمين, إلا ان يكون الصمت علامة الرضا بل والمشاركة!!

الكاتبة الصحفية

سكينـــة فـــؤاد

مستشار رئيس الجمهورية

الأهرام٢٠١٣/٦/١٦

هل ثمة علاقة بين اتفاقية كامب ديفيد وما يجري الآن في الشرق الأوسط والعالم العربي, وفي مصر الآن؟ لكي نفهم ما يجري لابد من دراسة الجذور, وهذه الأسباب العميقة تمتد إلى اتفاقية كامب ديفيد, بعد خمسة وثلاثين عاما تصدر أول رسالة علمية عن هذه الاتفاقية المهمة التي غيرت الواقع السياسي في هذه المنطقة المهمة من العالم, للباحثة فاتن عوض, الدراسة تتكون من تمهيد يدرس توجهات أنور السادات منذ توليه الحكم ١٩٧٠ – ١٩٧٣, في الفصل الثاني تتناول مباحثات كامب ديفيد ذاتها وكيف دارت على امتداد ثلاثة عشر يوما وما انتهت إليه, ثم تتناول الاتفاقية ذاتها وتتوقف بالبحث أمام بنود المعاهد وملحقاتها وتداعياتها علي جميع المستويات داخليا وخارجيا, في الفصل الأخير تبحث فاتن عوض على مجمل تطور علاقات مصر الخارجية في إطار الصراع العربي – الإسرائيلي, خاصة مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي "سابقا" وانتهاء بعلاقة مصطنعة مع إسرائيل تحت تبني تطبيع العلاقات, تقدم الباحثة أعمق دراسة لقضية التطبيع علي المجالات المختلفة خاصة تلك التي لم يتوقف أمامها المثقفون الذين

قاوموا التطبيع الثقافي وظل الشعار يتردد حتى أصبح بلا مضمون, لم تتوقف الدراسة أمام التطور السياسي للاتفاقية ولكن تناولت دور السادات وانفراده باتخاذ القرار وتداعيات ذلك, وقد نالت شخصية السادات الغامضة إعجابا بلا حدود من البعض وهجوما بلا حدود من البعض الآخر, اعتمدت الباحثة على مصادر مهمة منها مصادر وزارة الدفاع, الوثائق العسكرية لحرب الاستنزاف وحرب أكتوبر وفي حدود ما أعلم هذه أول مرة تعتمد فيها دراسة أكاديمية على وثائق الجيش خلال تلك الفترة, كذلك تناولت الوثائق البريطانية الخاصة بمقتل أمين عثمان الذي شارك فيه السادات عام ١٩٤٦, وأيضا وثائق تطبيع العلاقات والوثائق الأمريكية وبالطبع مضابط مجلس الشعب إضافة إلي المؤلفات المعاصرة, قدم للدراسة أستاذ التاريخ بجامعة عين شمس ويقول في ختام مقدمته التي تعبر عن موقفه الناقد بشدة للاتفاقية: أخيرا يطيب لي أن ينشر هذا العمل العلمي الرصين بعد مرور ثلث قرن على وقوع أحداثه واتضاح بعض معالمه ونتائجه في ظل أوضاع درامية متغيرة تشهدها مصر والمنطقة العربية فيما عُرف بثورات الربيع العربي, من هنا يكشف الصلة العميقة بين الاتفاقية والظروف الحالية، إن الدراسة تستحق وقفة أطول, إلا أنني ألفت النظر إلى هذا الحدث العلمي المهم.

جمال الغيطاني

الأديب العالمي

الأخبار ٢٠١٣/٣/٨

الكتاب غير عادى ..
و باحثة غير عادية

عنيت الباحثة فاتن عوض بدراسة و تحليل مقدمات و نتائج اتفاقية كامب دافيد مع تحليل العوامل المؤدية لها ، و مصادر التأثير المختلفة على بنودها ثم رؤية لما يمكن أن يحدث فى المستقبل امتداداً أو ارتداداً على كامب دافيد ، و لم يكن من الممكن بحث اتفاقية كامب دافيد دون التعرض لشخصية و زعامة أنور السادات ، باعتباره الشخصية المحورية فى الأحداث ، و قد كان تناولها لشخصيته محايداً و موضوعياً ومنصفاً بلا نفاق و بلا عداء ، شأنها شأن أى باحث علمى معتبر . ويحسب لها ذلك بالتأكيد .

وإنى لأغبط الدكتورة فاتن أنها حظيت بالتعايش مع هذه الشخصية الفريدة من خلال تحليل أحداث هذه الحقبة الهامة فى تاريخ مصر . فشخصية السادات شخصية آسرة لكل المتعاملين معها حتى لو كان التعامل مع الوثائق و السجلات ، فروح السادات

obeikandl.com

تقفز نشطة من كل الصفحات ، و تسيطر بقوة على كل السجلات.

السادات كما قلت شخصية فريدة ، و خصاله متميزة ، وإذا ركزنا على الايجابيات فى شخصه نجده شجاعاً ، ذكياً ، مبدعاً ، خلوقاً، زعيماً بحق ، و رئيساً تحب أن تعمل معه . و لو أن السادات فقط حرر سيناء، وفتح أبواب التعددية الحزبية، و استأصل الممارسات الاشتراكية وأعلن الانفتاح .. لو أنه فقط فعل ذلك لكفاه مجداً و خلوداً .

بارك الله فى فاتن ، وأثابها على هذه الخدمة الجليلة للأجيال أن اختارت هذا الموضوع ، و أحسنت تناوله .

أ.د. صديق عفيفى

رئيس جامعة النهضة

obeikandl.com

لماذا كامب دايفيد الآن

لم تكن كامب دايفيد مجرد معاهدة, ولكنها إلحاق كامل بطابور التبعية, وذلك ما يعطى دراسة الباحثة فاتن عوض أهمية استثنائية ليس فقط باعتبارها أشمل دراسة أجريت حول اتفاقيات كامب دافيد, ولكن باعتبارها عودة إلى نقطة التحول الاستراتيجي في المسار الوطني المصري.

لقد قدمت هذه الاتفاقية للجماهير المصرية مغلفة بوعود السلام والرخاء, ليتبين لنا بعد تراكم السنين أن التحول الاستراتيجي الذي دشنته الاتفاقية كان تحولا في اتجاه تخفف الطبقات المالكة من قيود الالتزام الوطني كي تنفتح شهواتها لنهب الثروات المصرية, وبيع الملكية العامة وإغراق مصر في مستنقع الديون إغراقا يقطع الأمل في ظهور أي محاولة للتنمية المستقلة علي غرار تجربة مصر في الستينيات, تلك التجربة التي تعرضت لضربة قاصمة في هزيمة ٦٧, هذه الحرب التي كسرت فيها الصهيونية جيش مصر لكنها لم تستطع أن تسرق من الشعب وعيه بخطورة المطامع الإسرائيلية والرغبة الأمريكية في تفكيك مصر وتقليص وزنها الحضاري في إفريقيا وآسيا ودفعها للتخلي عن تجربتها في التنمية لتقنع بتلقي المعونة وقبول العطية. فجاءت تلك الاتفاقية لتحقق لأمريكا وإسرائيل ما عجزتا عن تحقيقه بالعدوان العسكري. وإذا كنا لا نستطيع التشكيك في وطنية السادات ولا حسن نواياه, إلا أننا

نستطيع التشكيك بقوة في قدرته أو قدرة غيره علي صياغة مستقبل مصر وحده, إذ الزمان زمان المؤسسات, ومصالح الشعوب وتوازنات القوي العالمية هي أكثر تعقيدا من قدرات الفرد ولم كان فريدا في نوعه, تلك أهمية أخري لهذه الدراسة التي تزامن نشرها مع ما صاحب ثورة ٢٥ يناير من صراع بين تيارين حول شكل النظام السياسي المصري في الفترة المقبلة. أحدهما يتمسك بنظام الحكم الفردي أو الزعيم المخلص أو ولي الأمر مع تحسين شروط الطاعة, وثانيهما يحاول العبور إلي دولة المؤسسات حيث يتشكل القرار الوطني عبر مؤسسات وطنية ديمقراطية تضع مصالح الوطن فوق رغبات الفرد, وقد انتهت الجولة الأولي بانتصار ولي الأمر وحكم الفرد الذي يعلو على كل مؤسسات الدولة مما يعيدنا إلي المربع صفر, لذلك فإن هذه الدراسة تقدم درسا تاريخيا هاما عن الكوارث الوطنية التي تترتب علي هذا النظام الابوي الذي يمتلك فيه الرئيس كل الصلاحيات فتصبح فيه رؤيته الذاتية هي رؤية الوطن, وقدراته التفاوضية هي قدرات الدولة. حين ذلك يصير وقوع الكارثة أمرا محتوما.

فكأنما هذه الدراسة هي صوت صارخ في برية مصر ينبه القوي الوطنية إلي أن الحكم الفردي كان مأساة, فلا تتركوه يعيد إنتاج نفسه, حتي لا يصبح الحاضر المصري والعربي مهزلة.

د. رشدي يوسف

المفكر السياسي

القدس العربي
AL-QUDS AL-ARABI

هل تصبح كامب ديفيد
ورقة ضغط على النظام المصرى؟

عرض وتعليق حسنين كروم: 'السادات '.. ٣٥ عاما على كامب ديفيد'، كتاب صدر في موعده تماماً، للباحثة المصرية فاتن عوض، ويقع في خمسمائة وست عشرة صفحة من القطع الكبير، لأنه يفسر بطريقة مباشرة، كيف تمكنت الجماعات الإرهابية من التواجد بكثافة في سيناء، ولماذا قيدت أيادي الجيش في التصرف بحرية فوق الأرض التي حررها نتيجة حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣، بحيث يحتاج إلى إذن من إسرائيل إذا أراد تحريك دبابات ومصفحات وطائرات في معظم مساحات سيناء، ويحتاج إلى إذنها كذلك إذا أراد مهاجمة جماعات إرهابية تحتل مناطق في سيناء وتفرض سيطرتها عليها، بدلا من قوات الأمن والجيش، وكأنها دولة أو دول مستقلة.

السبب هو الشروط التي قبلها الرئيس الاسبق أنور السادات في اتفاقية السلام مع إسرائيل، ووافق فيها على تجريد معظم سيناء من السلاح والتواجد العسكري للجيش، صحيح ان هذه المشكلة أثيرت من قبل أيام السادات، وكبرت أثناء حكم مبارك، عندما ظهرت خطورة القيود المفروضة على توزيع القوات، وأحس

المصريون لأول مرة بالمهانة الوطنية، وإسرائيل هي التي أشعرتهم بها، عندما أخذت، ومعها أمريكا، تتهم مصر بأنها تساعد في تهريب السلاح الى قطاع غزة، عبر الأنفاق بين رفح المصرية والفلسطينية، وطالبت مصر أن تمنع عمليات التهريب، لكن مبارك أكد لها وللأمريكان انه لا يستطيع بسبب القيود التي تفرضها اتفاقية السلام، لأنه مسموح لمصر في المنطقة د، المتاخمة لحدود غزة وإسرائيل، بتواجد سبعمائة وخمسين جنديا من الشرطة وبأسلحة خفيفة، وهي لا تستطيع حتى حماية نفسها، لا التصدي لجماعات تقوم بالتهريب، وطالب مبارك إسرائيل بتعديل الاتفاق بحيث تتم زيادة عدد القوات الى سبعة آلاف وتغيير التسليح، لكنها رفضت فطالب بزيادة العدد إلى ثلاثة آلاف وخمسمائة فتكرر الرفض، فصمت مبارك، لأن تعديل أي بند في الاتفاق لابد أن يتم بموافقة الطرفين وأمريكا أيضاً، وكان البديل الذي اقترحه مبارك، ان تقوم أمريكا بإمداد مصر بأجهزة مراقبة الكترونية متقدمة تضعها على الحدود، مع إقامة جدار عازل حديدي، له عمق كبير حتى يصعب هدمه، لكن المشكلة، بعد الإطاحة بمبارك ونظامه اكتسبت أبعاداً جديدة، إذ بدأت العناصر الإرهابية في الداخل ومن الخارج تتدفق على مناطق في شمال سيناء بالتحديد، وتزايدت بعد أن تولى الرئيس السابق محمد مرسي الحكم، وأصبح تواجد هذه الجماعات مع تدفق الأسلحة الليبية المهربة استراتيجية جديدة لجماعة الإخوان المسلمين، باعتبارها السند الأساسي لها في المواجهة المنتظرة بينها وبين الجيش والأمن، وأصبحت شمال سيناء كلها تحت سيطرة هذه الجماعات، وبعد الإطاحة بالإخوان اشتعلت الحرب في سيناء،

واضطرت إسرائيل إلى الموافقة على تجميد العمل ببنود توزيع القوات المصرية، والسماح لها بالحشد والتحرك كما تريد لمطاردة الإرهابيين، ولم تعد مقيدة بالمناطق الثلاثة.

وفي الصفحات من ٢٨٦- ٢٩١ نص الاتفاق على توزيع القوات المصرية في سيناء بعد الانسحاب الإسرائيلي النهائي منها، وتقسيمها إلى ثلاث مناطق وتوزيع القوات فيها وتحديد اسلحتها، وشروط تحركها سواء كانت برية أو جوية أو بحرية.

وفي الصفحات من ٤٦٠- ٤٦٤ شرح لعملية التوزيع وأكبر تمركز للقوات هو في المنطقة أ، الواقعة من بداية شاطىء قناة السويس على الضفة الشرقية وبعمق حوالى عشرين كيلو مترا، وتشمل اثنين وعشرين ألف فرد وبحيث لا يزيدون عن فرقة مشاة ميكانيكية ولواء مدرع واحد موزع على الألوية الأربعة،، ومائتين وثلاثين دبابة مضافاً إليها سبع كتائب مدفعية ميدان وسبع أخرى مضادة للطائرات بالإضافة الى اربعمائة وثمانين مركبة مدرعة.

وقالت المؤلفة انه تم تقييد حجم ونوعية وسائل الدفاع الجوي لدى الفرقة بأن تضم مائة وستة وعشربن مدفعاً خفيفاً مضادا للطائرات وعددا غير محدود من صواريخ الكتف طراز سام ٧، بالإضافة الى ان الفرقة كلها في خط الممرات خارج نطاق شبكة الدفاع الجوي الفعال، بحيث تصبح في وضع ضعف في مواجهة الهجمات الجوية الإسرائيلية المحتملة، وذلك ما لم يساندها الطيران المصري بفاعلية وهو ما تم استبعاده بتحريم إقامة أي قواعد جوية في سيناء في أي من مناطقها، أو حتى إنشاء مهابط

طائرات عسكرية في أي مطارات مدنية في سيناء. والمشكلة الحقيقية ليست فقط في ضعف التسليح المضاد للطائرات لدى الفرقة المذكورة، وإنما في فقدان مصر لحق رئيسي من حقوق سيادتها على أراضيها، وهو حق الدفاع بكل الوسائل الكافية وبحرية تامة وفق استراتيجيتها الدفاعية خاصة وأن ما يقرب من أربعة أخماس سيناء ستكون منزوعة السلاح من الناحية العملية بالإضافة الى ان نوعية التحصينات والاستحكامات المسموح للفرقة بإقامتها ستكون قاصرة على الاستحكامات الميدانية المعتادة، مجرد خنادق وملاجىء أي غير مجهزة هندسياً'.

فإذا كان هذا حال المنطقة أ الممتدة بعمق حوالى أربعين كيلو مترا، من الضعف، فإن المنطقتين ب، وج، حيث حددت الاتفاقية التواجد في ب بأربع كتائب حرس حدود لا يزيد عدد أفرادها على أربعة آلاف فرد مجهزين بأسلحة خفيفة تعاونها شرطة مدنية ولا يجوز إقلاع أو هبوط أي طائرات حربية فيها وإنما يسمح بوجود طائرات نقل غير مسلحة لا يزيد عددها عن ثماني طائرات ويمنع تحليق الطائرات الحربية فوقها أو فوق مياهها الإقليمية مع امكانية تجهيز القوات فيها بطائرات هليكوبتر غير مسلحة، والمنطقة ب تضم مدينة العريش، أما المنطقة ج التي تلي ب وتصل إلى الحدود الدولية مع إسرائيل وغزة وخليج العقبة وتتمركز فيها قوات الأمم المتحدة والشرطة المدنية المصرية فقط بأسلحة خفيفة لأداء المهام العادية للشرطة.

وقد نشر فيما بعد أن العدد المسموح به هو سبعمائة وخمسون عنصراً فقط، عندما حدثت اتهامات متبادلة بين إسرائيل ونظام

مبارك، بأنه يسمح بتهريب الأسلحة الى قطاع غزة، وبالتغاضي عن الهجرة الافريقية غير الشرعية الى داخل إسرائيل، وردت مصر بأن السبب هو اتفاقية السلام وتحديد عدد القوات على منطقة واسعة تعجز عن مراقبتها، أو التصدي لأي عصابات.

وطالبت إسرائيل بأن تسمح بزيادتها إلى ثلاثة آلاف أو سبعة وتغيير التسليح لحماية حدودها، فرفضت.

وبعد تعرض الجنود المصريين الى مذبحة في أغسطس ٢٠١٢ على الحدود مع إسرائيل وافقت للجيش المصري على ادخال قوات مدرعة الى المنطقتين ب وج، ثم طلبت سحبها، ثم وافقت على بعض عمليات للجيش لهدم الأنفاق مع قطاع غزة، أيام حكم الإخوان، وتطور الأمر الآن الى السماح بادخال قوات كبيرة وبكل أنواع الأسلحة بدءا من طائرات الهليكوبتر المقاتلة الى الدبابات والمدرعات، وبالأعداد التي يحددها الجيش، أي تجميد البنود الخاصة بتوزيع القوات والمدة التي تحتاجها العمليات للقضاء على الإرهابيين.

أي أن نجاح الجيش والأمن في التصدي للإرهابيين في سيناء والقضاء عليهم، يتوقف على رغبة إسرائيل، ومدى تقديرها لمصلحتها في فترة معينة، وحسب سياساتها هي وأمريكا، أي انه بامكانها ان توفر الفرص للجماعات الإرهابية للبقاء والنمو والسيطرة على المنطقة ج المتاخمة لحدودها ولحدود غزة، وتضم المدن الرئيسية في شمال سيناء، بأن تطلب من مصر سحب قواتها بحجة انها تحس بتهديد أمنها من وجودها بالتعارض مع نص

الاتفاقية، وقد تفعل ذلك بتحريض من أمريكا لإحداث هزة في النظام قد تؤدي الى تعرضه الى السقوط نتيجة السخط الشعبي على سحبه للقوات، أو وضعه امام خيار أصعب وهو ان يرفض وبالتالي يعطي إسرائيل الحجة للهجوم، وإلحاق هزيمة بالقوات الموجودة مما يعرض النظام للسقوط وإشاعة الاضطرابات في البلاد، او فرض شروط عليه، بأن يقدم تنازلات للإخوان المسلمين، مثلا، وكل هذه الاحتمالات واردة.

أي باختصار، فإن السادات قيد مصر بقيود ثقيلة تحتاج معها إلى عمل غير مسبوق لفكها، حتى لا يصبح مستقبلها تحت رحمة إسرائيل وأمريكا.

وأشارت المؤلفة في أكثر من موضع الى ان السادات كان يتطوع بإعطاء تعهدات وموافقات للمفاوضين الإسرائيليين بعيدا عن أعضاء الوفد المصري، لرغبته في إنهاء المشكلة بأي طريقة الى ان وصل للصلح المنفرد رغم انها أوضحت في صفحة ١١٧ إلى انه ظل لفترة غير قصيرة متمسكاً بإيجاد حل للمشكلة الفلسطينية متزامنا مع أي اتفاق مع مصر، لكن بيغن رئيس الوزراء الإسرائيلي وقتها هو الذي رفض.

ولابد من الإشار[illegible] لذي بذلته الباحثة في تجميع مادة الكتاب بحـ[illegible] عنه في هذه القضية.

تعديل «كامب ديفيد»
ينقذ مصر من مصير «أفغانستان»

نظرا لخطورة وحساسية اتفاقية «كامب ديفيد» علي الأمن القومي لمصر وعلاقتها الدولية وخصوصاً العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل يبتعد العديد من الباحثين عن تناولها سياسيا وتاريخيا للعقوبات العديدة التي قد يواجهونها للوصول للحقائق الغامضة في بنود الاتفاقية، وهذا ما أصرت علي الوصول إليه الباحثة (فاتن عوض) في رسالتها للماجستير بكلية الآداب جامعة عين شمس بعنوان «السادات رئيس للجمهورية واتفاقية كامب ديفيد» التي حولتها إلي كتاب بعنوان «السادات و٣٥ عاماً علي اتفاقية كامب ديفيد « حيث توصلت من خلال دراستها إلي البنود والوثائق السرية لاتفاقية السلام بين أطرافها الثلاثة (مصر وإسرائيل وأمريكا)، كما كشفت الباحثة أسرار التنازل الكبير الذي قدمه السادات من أجل استرجاع سيناء لدرجة أن معارضيه وصفوا الأمر «بمذبحة التنازلات»، بالإضافة لتفسير الوضع الأمني المتدني الذي ساد سيناء وتشبيهها « بتورا بورا» العربية التي قد تنذر بحرب عالمية ثالثة والمتسبب فيها ستكون تلك الاتفاقية التي خسرت مصر علي إثرها زعامتها وريادتها علي المنطقة، وخسرت عمقها الإفريقي، لذلك تطالب الباحثة فاتن عوض، صاحبة الدراسة الرئيس محمد مرسي، تعديل بنود الاتفاقية المجحفة والتي تفقد مصر سيادتها علي بقعة إستراتيجية من أرض الوطن قبل فوات

الأوان، هذا وقضايا عديدة وبنود شائكة ونتائج خطيرة نتعرف عليها في حوارنا مع الباحثة في السطور المقبلة.

الأهرام العربي ٢٥ /٥/ ٢٠١٣

obeikandl.com

حتمية تعديل كامبد ديفيد رسميا وليس شفهيا

كشفت أول دراسة أكاديمية عن إمكانية تعديل بنود معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية. وأكدت الدراسة (أعدتها الباحثة بجامعة عين شمس، فاتن عوض) أن ما يسمي ب «بنود ترتيبات الأمن» المتفق عليها في المعاهدة قابلة للتعديل «حفاظا علي الأمن

القومى المصري». واستندت الباحثة إلي أن الفقرة ٤ من المادة ٤ في المعاهدة, حيث تنص علي « يتم بناء علي طلب أحد الطرفين إعادة النظر في ترتيبات الأمن المنصوص عليها في البندين الأول والثاني من المادة الرابعة, باتفاق الطرفين».

وقالت الدراسة إن هذا النص يتيح للمفاوض المصري (في ضوء التطورات المتلاحقة بعد موجة الثورات العربية, وما تتعرض له مصر من هجمات إرهابية تعرّض أمنها القومي للخطر), المطالبة بإدخال تعديلات علي الاتفاقية «بشكل رسمي حاسم ودائم، وليس باتفاق شفهي «مؤقت».. واعتبرت الدراسة أن التعديل من شأنه إعادة الاتزان الاستراتيجي لسيناء علي خلفية البنود المجحفة التي تتضمنها الاتفاقية, مؤكدة أن التزام مصر بالاتفاقية علي مدار أكثر من ثلاثة عقود «وتطبيقها نصًا وروحًا رغم المعارضة الوطنية» يدعم حق مصر في التعديل المطلوب.

جريدة الأسبوع ٢٠١٣/٤/١٥

جريدة المساء
تصدر عن دار التحرير للطبع والنشر

كتاب جديد يكشف

أسرار كامب ديفيد

الكتاب أول تقييم علمي وتحليل سياسي للاتفاقية بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود علي توقيعها والجدل المثير حولها ويتضمن

الوثائق السرية التي تنشر لأول مرة والموقف الأمريكي من الاتفاقية أثناء المباحثات وأثر الاتفاقيات علي العلاقات المصرية – الأمريكية ومن ورائها العلاقات المصرية – الإسرائيلية من جانب والعلاقات المصرية العربية من جانب اخر والقيود التي فرضتها علي مصر وتداعياتها حتي اليوم. ليسجل التاريخ كلمته الأخيرة بحياد وموضوعية تامة بشأن هذا الملف الشائك الذي لا يزال يفرض نفسه بقوة علي الساحة السياسية داخليا وإقليمية ودوليا ويطرح الكتاب رؤية جديدة لكامب ديفيد ويكون بمثابة وثيقة سياسية تاريخية تحليلية هامة أمام صانع القرار.

الكتاب يبرز الجذور التاريخية والتفسيرات الهامة لما يحدث الآن في مصر ويكشف أبعاد ما يجري علي الساحة السياسية وما سوف يحدث في المستقبل وهل تلغي الاتفاقية أم يتم تعديلها.

جريدة المساء ٤ فبراير ٢٠١٣

obeikandl.com

السادات: ٣٥ عاما علي كامب ديفيد

هذا هو عنوان الكتاب الذي خرج علينا منذ أسابيع والذي احتاج إلي سنوات من البحث العلمي الجاد قامت به الباحثة فاتن عوض, ومن ثم يعتبر الكتاب وثيقة جادة قامت علي أسس علمية وأكاديمية اجتهدت المؤلفة في تجميعها وتحليلها وتأصيلها الي مصادرها المختلفة, وذلك علي عكس كتب ودراسات عديدة تناولت ذات الحدث التاريخي الذي زلزل المنطقة بأكملها ومن وراءها العالم كله. انه بالرغم من مرور ٣٥ عاما علي هذه الاتفاقية التاريخية فان الكثيرين مازالوا يتساءلون عن بعض الأوضاع والجوانب والنتائج التي حققتها هذه الاتفاقية, وذلك فيما يؤثر علي آرائهم واتجاهاتهم في أمور عديدة تتعلق بالأحداث المختلفة التي تشهدها المنطقة, ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب الذي يقول كل شيء بالوثائق والمستندات الرسمية, ولا يقوم مثل غيره من كتب ودراسات علي آراء شخصية وأهداف سياسية لا تعنينا في مثل هذه الأحداث التاريخية التي تؤثر علي مستقبل الشعوب والأمم.

في رأيي انه ليس مجرد كتاب ولكنه مرجع علمي وتاريخي متكامل أجادت واجتهدت الباحثة فاتن عوض في تجميع وتحليل كل ما دار بشأن هذه الاتفاقية التي بهرت العالم بأكمله ورفعت الرئيس السادات الي مصاف القادة العظام.

بقلم محمد عبدالمنعم

الكاتب السياسي والمحلل الاستراتيجي

الأهرام ١٣ ديسمبر ٢٠١٣